وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2- أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

مطبوعة بيداغوجية موجهة للسنة الثانية علم الاجتماع

محاضرات في مقياس التغيّر الاجتماعي

إعداد الدكتورة:

شعاف م. بقطاش نادية

السنة الجامعية: 2025/2024

محتوى المادة

مقدمة 5

أولا: ماهية التغيّر الاجتماعي..... 6

1 -تعريف التغيّر الاجتماعي..... 6

2 -المفاهيم المقاربة للتغيّر الاجتماعي..... 9

أ. التقدم الاجتماعي..... 9

ب.التطور الاجتماعي 11

ج. النمو الاجتماعي..... 12

د. التنمية الاجتماعية 14

هـ. التحديث الاجتماعي..... 15

و. التخلف الاجتماعي..... 17

ثانيا: أهمية وخصائص التغيّر الاجتماعي..... 19

1 -الشمولية..... 19

2 -تعديل أو تحول في البيئة..... 19

3 -يحدد زمنيا..... 20

4 -الاستمرارية 20

ثالثا: مستويات التغيّر الاجتماعي..... 20

1 -مستويات القيم 21

2 -المستوى الاقتصادي..... 22

3 -المستوى السياسي 23

4 -المستوى الاجتماعي..... 24

5 -وتيرة التغيّر الاجتماعي..... 25

رابعا: أنماط التغيّر الاجتماعي 25
1 -التصنيع 26
2 -التحديث 26
3 -تغيّر النظام السياسي 27
4 -التغيّر في مراكز الأشخاص 28
5 -النمط الثقافي 29
6 -نمط التحضر 30
خامسا: مجالات التغيّر الاجتماعي 31
1 -الأسرة 31
2 -السكان 32
3 -التعليم 33
4 -الاقتصاد 33
سادسا: عوامل التغيّر الاجتماعي 33
1 -العامل البيئي 34
2 -العامل السكاني 34
3 -العامل الاقتصادي 35
4 -العامل التكنولوجي 35
5 -العامل الإيديولوجي 35
6 -العامل الثقافي 36
7 -عامل الثورات 36
سابعا: معوقات التغيّر الاجتماعي 37
1 -الثقافة التقليدية والمعتقدات الشعبية 37
2 -النمطية ورفض قيم التغيير 37

3 -الطبقية والمحافظة على الامتيازات..... 38
4 -عزلة المجتمع وتماسك الجماعة..... 38
5 -نوعية التراث وطبيعته 39
6 -التعصّب الثقافي وتضارب السمات الثقافية 40
7 -عوائق بيئية..... 40
8 -قلّة الموارد الاقتصادية ومحدوديتها 40
9 -ركود الاختراعات والاكتشافات العلمية..... 41
ثامنا: نظريات التغيّر الاجتماعي..... 43
1 -تحليل عوامل التغيّر الاجتماعي ضمن النظريات السوسيولوجية..... 43
-عامل العصبية (ابن خلدون) 43
-عامل التطوّر الفكري (أوغيست كونت)..... 44
-العامل الديمغرافي وتقسيم العمل (هربرت سبنسر وإيميل دوركايم)..... 45
-حتمية العامل الاقتصادي ونظرية الصراع الطبقي (كارل ماركس) 46
-العامل الثقافي الديني (ماكس فيبر)..... 47
-الاتجاه الوظيفي (ملينوفسكي، وبارسونز)..... 48
تاسعا: مراحل التغيّر الاجتماعي في العالم..... 49
1 -نظرية الالتفاء الاقتصادي 49
2 -نظرية النمو..... 50
عاشرا: الفاعلون الاجتماعيّون والتغيّر الاجتماعي..... 51
1 -التغيّر الاجتماعي وفق تحليل نظرية "لويس مامفورد" (Louis Mamford) 51
2 -الحركات الاجتماعية عند "آلان تورين" (Alain Tourraine)..... 54
3 -التغيّر الاجتماعي حسب تحليل نظرية "جورج بلانديي"..... 57

4 -تنوع وتفاعل عوامل التغيّر الاجتماعي وفق تحليل نظرية "غي روشي" (Guy Rocher) 61
حادي عشر: وسائل الإعلام والتغيّر الاجتماعي 64
اثنا عشر: العولمة والتغيّر الاجتماعي 70
ثلاثة عشر: مقاومة التغيّر الاجتماعي..... 74
أربعة عشر: التغيّر الاجتماعي في المجتمعات الغربية..... 79
خمسة عشر: التغيّر الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر 82
سادسة عشر: التغيّر الاجتماعي في الوطن العربي.....100
سابعة عشر: التغيّر الاجتماعي في الجزائر 111
خاتمة.....120
المراجع 123

مقدمة:

إن مقياس التغيّر الاجتماعي مهم جدّا للتحليل السوسيولوجي ومهم أيضا أن يعرف طلبة علم الاجتماع أنّ موضوع التغيّر كان في القرن 19م – أي بدايات التأسيس لهذا الحقل المعرفي – من أهم المسائل في علم الاجتماع، بل من أصعبها.

وأصبح البحث عن وعاء نظري لمفهوم التغيّر الاجتماعي أو الديناميات الاجتماعية التي تكشف عن قوانين الحركة والتغيّر في المجتمع الأوروبي خاصة والمجتمعات الأخرى عامة، يمثل العناصر المحورية في بحوث علم الاجتماع في القرن 19م، كما كان ظهور المجتمع الرأسمالي والحركات الثورية الاجتماعية بما في ذلك النمو الحضري وتوسع المدن وتطور الاتجاه الصناعي وتنقل الأفراد وهجرتهم وظهور أفكار جديدة وجماعات جديدة هو الدافع الأساسي للتحليل السوسيولوجي للتغيّر، والذي أصبح يتطلب الإجابة على بعض التساؤلات المحورية:

-ما هي الأجزاء التي تتغيّر بالضبط في المجتمع؟

-كيف تتغيّر؟

-هل للتغيّر معدل زمني مثلا؟ ما هو؟ وكيف يقاس؟

-هل وتيرة التغيّر نفسها في كل المجتمعات أم هناك تفاوت؟

-ما هو اتجاه التغيّر؟

-ما هي العوامل الأساسية للتغيّر الاجتماعي؟

-لماذا التغيّر كان ممكنا في مجتمع ولم يكن كذلك في مجتمع آخر؟

هذه المطبوعة تجيب على هذه التساؤلات، ضمن جملة من المفاهيم الأساسية ومقاربة معرفية ومنهجية ووفق برنامج موجه لطلاب الثانية علم الاجتماع.

أولا: ماهية التغيّر الاجتماعي

يعتبر التغيّر الاجتماعي من المواضيع الهامة التي استحوذت علماء الاجتماع لدراستها. فهو يشكل نقطة تغيّر جذرية في حياة المجتمعات، حيث أنّه يؤثر في المجتمع على كافة المستويات، ويصيب البناء الاجتماعي، فيؤثر فيه تأثيرًا جزئيًا أو كليًّا خلال فترة من الزمن فيحدث تغييرًا في الوظائف والقيم والأعراف السائدة.

ومع بداية القرن الثامن عشر ازداد الاهتمام الكبير بموضوع التغيّر الاجتماعي، وذلك بفتح الأبواب أمام عصر التنوير الأوروبي الذي أجمع مفكريه أنّ الإنسان قادر على تغيير ظروفه، فأصبح التغيّر اليوم من أهم المسائل التي تشغل الفكر الاجتماعي الحديث، فأخذت الجهود تتجه نحو التغيّر من أجل التنمية.

غير أن التغيّر الاجتماعي اليوم اتخذ اتجاهًا سريعًا بالمقارنة مع الماضي، حيث أننا نعيش في عالم لا يمكن أن نواكب التغيّرات التي تحدث فيه بسهولة، فالتغيّر الذي يحدث اليوم يفوق في معدلاته وآثاره ونتائجه كل ما عرفته البشرية من تغيّر طيلة مراحل تطورها.

1 -تعريف التغيّر الاجتماعي:

التغيّر هو انتقال الشيء أو الظاهرة من حالة إلى حالة أخرى، أو هو عبارة عن تعديل يتم في مضمون أو هيكل الشيء، فهو ظاهرة اجتماعية تشمل جميع المجتمعات البسيطة منها والمعقدة، المنعزلة منها والمنفتحة، بل ومهما بلغت ثقافة المجتمع من البساطة وتمسكه الشديد بطريقة حياته، فإنّه يتعرض للتغيير جيل بعد جيل[1].

والتغيّر الاجتماعي هو كل تحوّل يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو وظائفه خلال فترة زمنية معيّنة، وقد يكون هذا التغيير إيجابيا أي تقدمًا أو سلبيًا أي تخلفًا. ويعتبر

1- صحراوي بن حليمة، **الحركات السياسية، الدينية في الجزائر بين القطيعة والاستمرارية** ، مقاربة خلدونية في تمثلات السلطة والتغيير الاجتماعي، أساتذة جامعة تيارت نموذجًا، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران، الجزائر، 2011، ص 94.

التغيّر الاجتماعي من بين المفاهيم في علم الاجتماع التي لم يقع الاتفاق على تحديد أساس كلي على تحديد معناه، بل هو يختلف من نظرية إلى نظرية أخرى، هذا الاختلاف في المفاهيم حال دون وجود تطوري نظري، في ظله نستشرف المستقبل[1].

ولهذا لم تعد دراسة التغيّر الاجتماعي ينظر لها باعتبارها ظاهرة مرضية، بل إنّ التغيّر الاجتماعي أصبح ضرورة ينبغي على المجتمع مواجهته للبقاء والاستمرار.

يقصد بالتغيّر نوع التباين والاختلاف الذي يحدث على مكونات البناء الاجتماعي والنظم والظواهر الاجتماعية، والذي يؤدي إلى حدوث تغيّر في أنساق التفاعل والعلاقات وأنماط السلوك والنشاط الإنساني، ويعد السمة المميّزة لطبيعة الحياة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة[2].

التغيّر الاجتماعي هو كل تحوّل يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنيّة معيّنة، ويشمل ذلك كل تغيّر في التركيبة السكانية للمجتمع، أو في بنائه الطبقي ونظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها[3].

ومن هنا، فالتغيّر الاجتماعي هو تلك التحوّلات أو التبدلات التي تستقر عبر الزمن في مجالات الحياة الاجتماعية كتلك المتصلة بالأنماط السلوكية والثقافية للأفراد، ومكونات القيم والمعايير.

ويذهب كل من "جيرت وميلز" إلى أن التغيّر الاجتماعي هو التحوّل الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل كا يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد

1- نفس المرجع السابق الذكر، ص 96.

2- عبد الله محمد عبد الرحمن،**علم الاجتماع النشأة والتطور**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 304.

3- أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص 382.

الضبط الاجتماعي في مدة زمنية معيّنة فالأفراد يمارسون أدوارًا اجتماعية مختلفة من تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن[1].

ويرى جي روشي (Guy Rocher)، أنّ التغيّر الاجتماعي هو ذلك التحوّل الذي يمكن ملاحظته، والذي يحدث في كل بناء اجتماعي أو نظم اجتماعية سواء كان استثنائيا أو مؤقتا، ويعمل على تغيير مسار تاريخها، ويتميز هذا التغيّر عند جي روشي بصفات هي:

1 ظاهرة عامة ومنتشرة ولدى فئات واسعة بحيث يغيّر مسار حياتها.

2 يؤثر هيكل النظام الاجتماعي.

3 يبدأ في فترة زمنيّة وينتهي بفترة زمنية، من أجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة، ومن أجل الوقوف على مدى التغيّر.

4 يتصف بالديمومة والاستمرارية، وذلك من أجل إدراك التغيّر والوقوف على أبعاده. أما التغيّر الذي ينتهي بسرعة فلا يمكن فهمه، لأنّ التغيّر يتضح من خلال ديمومته[2].

ويشير عاطف غيث إلى التغيّر الاجتماعي بأنّه التغيّرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة[3].

وإذا كان التغيّر آلية لا شعورية جمعيّة يقوم بها المجتمع لحفظ ذاته وحمايتها ما يتعرض له من تهديد أو خطر يمس بنيته الاجتماعية، أو الأخلاقية، أو القيمية... أو غير ذلك، كلها أو بعضها، فإنّ التغيير هو الفاعلية الرامية إلى إحداث تغيّر محدد في البنية الاجتماعية أو جانب منها أو أكثر...

1- الحمد زايد، اعتماد علام، **التغيّر الاجتماعي**، مكتبة الأنجلومصرية، ط2، القاهرة، مصر، 2000، ص 18.

2- Rocher Guy, **Introduction à la sociologie générale**, le changement social, H.M.H. Montréal, 1968, p 22.

3- محمد عاطف غيث، **التغيّر الاجتماعي والتخطيط**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1966، ص 25.

ويتفق التغيّر والتغيير في أن كلاهما يتضمن إمكانية حدوث النتائج الإيجابية والسلبية. وإذا كان الفاعل في التغيّر هو الممارسة الآلية اللاشعورية الجمعية للمجتمع، فإنّ الفاعل في التغيير محدد مشخص يقوم بفعله التغييري عن وعي وإرادة[1].

ومما سبق يتضح أنّ أغلب المفكرين متفقون في النظرة العامة لماهية التغيّر الاجتماعي على أنّه كل ما يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار والنظم والعلاقات الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة نتيجة عوام ومؤشرات داخلية أو خارجية.

2 -المفاهيم المقاربة للتغيّر الاجتماعي:

لقد ذهبت النظريات السوسيولوجية الأولى إلى تصنيف مفهوم التغيّر الاجتماعي إلى عدة مفاهيم كلها متشابهة ومرتبطة ببعضها البعض وإن اختلفت في المضامين، كما أنّه هناك من المفكرين من كان يخلط بين هذه المفاهيم نظرًا لتشابهها. ولهذا يرى "هوبس" أنّ مهمة علم الاجتماع وعلمائه يجب أن تكرس على تحديد المفاهيم التي تربط بين النمو والتطور والتقدم والتغيّر، وذلك عن طريق تطوير نظرياته وإسهامه في زيادة المعرفة الإنسانية[2].

أ. التقدم الاجتماعي:

هو مرحلة التغيّر التقدمي الذي يرتبط بتحسن دائم في ظروف المجتمع المادية واللامادية، ويسير التقدم نحو هدف محدد أو نقطة نهائية، وهذا يعني أنّ التغيّر لابد أن يحدث في الطريق المرغوب فيه لإشباع حاجات الأفراد، إذ ينطوي التقدم على مراحل ارتقائية، أي أنّ كل مرحلة تكون أفضل من سابقتها.

1- عزت السيّد أحمد، **القيم بين التغيّر والتغيير، المفاهيم والخصائص والآليات ، مجلة جامعة دمشق**، المجلد 27، العدد 291، سوريا، 2011، ص ص.611-612.

2- محمود عودة، **التغيّر الاجتماعي وأساليب الاتصال**، القاهرة، 2004، ص 55.

ويرى بعض علماء الاجتماع وهم غالبا ما ينتمون إلى علم الاجتماع البورجوازي ضرورة التفريق بين مفهومي التطور والتقدم على أساس أنّ التطوّر مسألة موضوعية، في حين أنّ التقدم مسألة تقويمية خلفيّة وذاتية[1].

وقد بقيت فكرة التقدم سائدة عند المفكرين إلى غاية تأليف "وليام أوجبرن" كتابه المشهور (التغيّر الاجتماعي)، حيث أخذت فكرة التغيّر الاجتماعي تحل محل فكرة التقدم الاجتماعي ويرى "هوبهوس" (Houbhouse) أنّ التقدم الاجتماعي لا يحدث بصورة ميكانيكية، وإنما خاضع لدور الإدراك والعقل في أجزاء التجانس للتقدم الاجتماعي [2]. وهذا يعني أنّ الإنسان له القدرة على التقدم باستخدام العقل والإدراك الحسي، وكافة الوسائل للوصول إلى الرقي والازدهار الحضاري.

والفرق الموجود بين مفهومي التقدم والتغيّر هو أن التغيّر أوسع من التقدم ولا يتجه دائما نحو الأفضل، وبالتالي فإنّ مصطلح التغيّر أكثر علمية من مصطلح التقدم، لأنّه يعبّر عن واقع المجتمعات المتقدمة والمتخلفة.

ويرى "الدقس" أن التقدم حركة تسير نحو الأهداف المنشودة والمقبولة، أو الأهداف الموضوعية التي تنشد خيرًا وتنتهي إلى نفع، وأنّه العملية التي تأخذ شكلاً محددًا أو اتجاهًا واحدًا، ويتضمن توجيها واعيا مقصودا لعملية التغيّر[3].

فالتقدّم حركة تسير نحو الأهداف الموضوعية التي تنتهي إلى نفع، أي اتجاه ضد الركود والاستقرار بل التعامل مع المجتمع من خلال العلوم الطبيعية، وهي حركتها الدائبة ذات الفائدة والمنفعة للمجتمع، إنّ فكرة التقدم نقيض التوازن والاستقرار، حيث يشير إلى

1- محمد أحمد الزعبي، **التغيّر الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط3، بيروت، لبنان، 1982، ص 38.

2- محمد الدقس، **التغيّر الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي للنشر، ط2، عمان، الأردن، 1996، ص 61.

3- المرجع نفسه، ص 24.

التغيّر المعبر عن التحولات التدريجية والبطيئة المستمرة لتصل إلى المستقبل[1]، كما أن فكرة التقدم تعود إلى عصور قديمة، وأول من استعمل هذا المصطلح "لوكريتس" (Lucretius) عام 60 ق م، إلاّ أنّ نظريات التقدم الاجتماعي لم تصبح موضوعا من موضوعات البحث الاجتماعي إلا منذ بداية القرن 17م. فقد ذهب كل من "بيكون" (Bacon) وديكارت (Descartes) إلى أنّ الإنسان يستطيع أن يحقق تقدما لا حدود له عن طريق مجهوداته وإراداته[2].

ب. التطور الاجتماعي:

استخدم هذا المفهوم بشكل واسع في حقل علم الاجتماع عندما نشر "داروين" في كتابه "أصل الأنواع" عام 1859 مبيّنا فيه نظريته التطورية البيولوجية للكائنات الحيّة، واستخدمه "هربرت سبنسر" في كتابه: "أصول علم الاجتماع" من خلال المماثلة بين تطور المجتمع وتطور الكائن العضوي، حيث يرى أن التطور هو عبارة عن انحدار سلالي معدل على نحو معيّن. كما استخدمه "إدوارد تايلور" أيضا في كتابه: "الثقافة البدائية" في حديثه عن التأثير المتبادل للأسباب المتماثلة.

ولقد تأثر علم الاجتماع في استخدامه لهذا المفهوم بالعلوم الطبيعية، وخاصة نظرية "داروين" في علم الأحياء، حيث أن استخدام هذا المفهوم في التحوّلات التي تطرأ على المجتمع قد عكس هذا التأثير، ومنه ظهر ما يسمى بـ "المماثلة العضوية"، والتي تعني تشبيه المجتمع بالكائن الحي، فالحياة الاجتماعية تتطور بالتدريج من البسيط إلى المعقد مثل الكائن الحي تماما، كما أنها تخضع لقانون الصراع والبقاء للأقوى كما هو الحال بالنسبة للكائنات الحيّة.

1- معن خليل عمر، **التغيّر الاجتماعي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 51.

2- دلال ملحس إستينية، **التغيّر الاجتماعي والثقافي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2008، ص 33.

فالتطور هو التحور المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال أكثر تعقيدا وهو يستخدم لوصف التحوّلات في الحجم والبناء، كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من أشكالها البسيطة والبدائية إلى صورها الأكثر تعقيدا[1].

ويعني التطور أيضا التحوّل أو التعديل في العلاقات الاجتماعية في اتجاه معيّن ويقترن بالإطراد في تحقق الأعضاء أو الوحدات داخل النسق الاجتماعي، والتطور يقوم على أساس العلاقة بين عامل الزمن ونشأة الأشياء وتنوعها واختلافها، وهذا يعني أنّ الأكثر تطورًا لابد أن يظهر متأخرًا على الأقل تطورًا نتيجة للتغيّرات التي تطرأ عليه[2].

ولا بد أن نفرق بين التطور الاجتماعي والتطور البيولوجي، على أساس أنّ الإرث الاجتماعي والثقافي للإنسان لا ينتقل عن طريق الخلايا الموروثة، بل عن طريق التراث الذي يكتسبه بعد ميلاده، كما أن التطور الاجتماعي يسير في خطوط متعددة حسب اختلاف العوامل، أما التطور البيولوجي فهو يسير في خط مستقيم حتمي، بمعنى آخر أن التطور العضوي يعني أن الكائنات الحيّة تنمو بصورة متزايدة التعقيد، مع الزيادة في الحجم والمحافظة على البنيات القديمة، أما التطور المجتمعي فيعني أنّ ثقافة المجتمع تنمو بصورة متزايدة التعقيد، مع الزيادة الكميّة والنوعيّة ودون المحافظة على البنيات القديمة.

ويبدو أنّ التطور الاجتماعي قد أغفل جانبا مهما في التغيّر، حيث استبعد فكرة التخلف الاجتماعي التي تنطبق على واقع المجتمعات. فيكون مصطلح التغيّر الاجتماعي هو الأكثر علمية وواقعية لحالة المجتمعات الإنسانية.

ج. النمو الاجتماعي:

إذا كان التطور هو التغيير الطبيعي للمجتمع، فإنّ عملية النمو تعني الزيادة الطبيعية في جانب اجتماعي محدد، كالزيادة السكانية ولا يرتبط مفهوم النمو بحكم تقويمي، بل يعبّر

1- أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مرجع سابق، ص 35.

2- عادل عبد الحسين شكارة، **نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية**، مطبعة دار السلام، مصر، 1975، ص 73.

فقط عن الزيادة الطبيعية في أحد الأوجه الاجتماعية، وقد أصبح هذا من المفاهيم المركزية في عملية التنشئة بما يرتبط بالنمو الجسماني والعقلي والوجداني والأخلاق للإنسان.

ويقصد بالنمو عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية، كما يشير إلى نوع معيّن من التغيّر وهو التغيّر الكمي [1]، ومثال على التغيّرات الكميّة زيادة حجم السكان وكثافتهم، والتغيّرات في أعداد المواليد والوفيات ومعدلات الخصوبة...الخ. ويرتبط مفهوم النمو بمفهوم التغيّر من حيث أنّ التغيّر الاجتماعي له جوانب كميّة تقاس بمعدلات النمو التي تعتبر من المؤشرات الهامة في التغيّر الاجتماعي، فدراسة التغيّرات الكيفية في حجم السكان وتركيبهم يحتاج إلى بيانات كميّة عن العلاقات الاجتماعية والثقافية للسكان.

ومن ناحية أخرى، فإنّ النمو الاجتماعي أكثر تعقيدا من النمو العضوي، حيث لا نستطيع رد أي ظاهرة معيّنة إلى نواتها الأصلية كما هو الحال في نمو الكائن العضوي، كذلك النمو يختلف عن التنمية في كونه يحدث تلقائيا، بينما التنمية عملية إرادية مخططة، ومن الناحية النظرية، فإنّ مفهوم النمو يقترب من مفهوم التطور، ولكنه لا يتطابق معه كونه لا يعبّر إلا على جزء من التغيّر الذي يشير إلى التقدم نحو الأفضل مع المحافظة على جوهر البناء بشكل عام.

ويختلف النمو عن التغيّر من حيث أن النمو يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا، والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة.

أما التغيّر فيشير إلى التحول في البناء الاجتماعي والنظام والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي، وقد يكون هذا التحول إيجابيا أو سلبيا ولا يتصف ذلك بالثبات إطلاقًا، ويكون النمو بطيئًا وتدريجيًا، أما التغيّر الاجتماعي فيكون على عكس ذلك فقد يكون سريعًا ويتضمن قفزات إلى الأمام وإلى الخلف.

1- أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص 38.

ومن جهة أخرى، فإن النمو يسير في خط مستقيم، بحيث يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه، أما التغيّر فلا يكون سيره مستقيما باستمرار، وقد تعددت النظرة الاجتماعية نحو اتجاهه. والتغير قد يكون إلى الأمام فيؤدي إلى التقدم، كما قد يكون إلى الوراء فيؤدي إلى التخلف[1].

د. التنمية الاجتماعية:

لا بد أنّ نشير إلى أنه يصعب حصر كل التعريفات التي جاءت في أدبيات التنمية، نظرًا لتعددها وتنوعها، وعلى العموم فالتنمية هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى بعد ممكن، لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي[2]، وبهذا فإن مفهوم التنمية أقرب المفاهيم للتغيّر الاجتماعي كونه عملية ارتقاء تدريجي.

وتعني أيضا التحريك العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معيّنة، بغية الوصول الانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها، متضمنة الوصول بالمجتمع إلى أعلى درجات التقدم. وبطبيعة الحال لا يمكن الفصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية نظرًا للترابط الوثيق بينهما[3].

ومن هنا، فإنّ التنمية عملية مخطط لها يتوقف نجاحها على ما يقوم به الأفراد من مجهودات في مختلف جوانب الحياة لتصبح تنمية شاملة متكاملة. وقد شاع استخدام هذا المفهوم بعد النتائج التي خلفتها الحرب العالمية الثانية من مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية دفعت بدول العالم إلى بذل الجهود لتغيير وتحسين أوضاعها، ولهذا ارتبط مفهوم التنمية بالتقدم الاجتماعي.

1- دلال ملحس إستيتية، مرجع سابق، ص 41.

2- حسن سعفان، **اتجاهات التنمية في العالم العربي**، مكتبة التقدم، الجزائر، 1973، ص 225.

3- دلال محسن إستيتية، مرجع سابق، ص 42.

ويشير مفهوم التنمية أيضا بمعناه العام إلى محاولة الإنسان تغيير الواقع وظروفه لتحقيق وضع مستقبلي ثم تصوره سلفًا. فعملية التغيّر هنا قصدية أساسها الإرادة الإنسانية وما يرتبط بهذه من وعي ودراية وقدرات وتخطيط وأساليب مختارة وتنظيمات، فالتنمية عملية مدروسة منظمة يوجهها الإنسان ولو نسبيًا بما يحقق غاياته[1].

ومع تقدم المجتمعات خاصة من الناحية التكنولوجية، تزايد الاهتمام بقضية التنمية التي أخذت معنى أكثر شمولية لتشير إلى الجهود المبذولة لإحداث سلسلة من التغيّرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع في شتى المجالات والوصول به نحو الأفضل.

وعلى هذا تعتبر التنمية مشروع مجتمعي يقتضي بالضرورة إحداث تغييرات بنيوية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى الارتقاء بالمجتمع إلى مستوى حضارة العصر، إنتاجًا وإبداعًا، وإلى المشاركة الفعالة في صنع هذه الحضارة.

هـ. التحديث الاجتماعي:

التحديث الاجتماعي ظاهرة مرتبطة بجميع نواحي الحياة على اختلاف أشكالها، ويرتبط بآليات متنوعة ومفاهيم متعددة تظهر تجلياتها في الأنشطة المختلفة. وبما أنّ الفرد يشكل البنية التحتية والعضوية للمجتمع، فالتحديث الاجتماعي يبدأ عبر إيجاد العناصر التي لها وعي واتجاه نحو المساهمة في هذا التحديث بمعادلة تتدرج من قاعدة المجتمع إلى قمته. ويرى "دانيال ليرنر" (Daniel Lerner) أن التحديث هو عملية تغيّر اجتماعي، تكتسب بمقتضاها المجتمعات الأقل تطورًا الخصائص العامة للمجتمعات الأكثر تقدما ويتم تفعيل هذه العملية عن طريق الاتصال الدولي[2].

1- عبد الباسط حسن، **التغيّر الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي**، القاهرة الحديثة، مصر، 1974، ص 53.

2- عبد القادر سلوى الشيّد، إبراهيم محمد عباس**الأنثروبولوجيا والقيم** دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية2010، ص 245.

وهو أيضا مجموعة العمليات التراكمية، التي توجه المجتمع نحو المزيد من الانتماء والتطور والتقدم[1].

ويتضمن مفهوم التحديث اتحوّل من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، وهو عملية تمايز بنائي، أو الانتقال من مجتمع متجانس إلى مجتمع يقوم على التخصص في الوظائف وتقسيم العمل وانتشار الصناعة، فضلا عن أنّ هذا التحوّل يتم في أربعة قطاعات اجتماعية: الزراعة، الصناعة، التكنولوجيا والحراك الاجتماعي السّكاني. كما أنّ التحديث عملية تغيّر اجتماعي يتحول فيه المجتمع النامي إلى اكتساب الخصائص الشائعة المميّزة للمجتمعات الأكثر تحضرًا[2].

ويذهب "ولبرت مور" (Wilbert Moore)* إلى أن التحديث يتضمن بالضرورة إدخال تحوّل شامل في بناء نظم المجتمع التقليدي الذي لم يصل إلى مستوى المجتمع الحديث، ويستهدف هذا النحول إحلال نموذج التكنولوجيا، ونموذج التنظيم الاجتماعي المميّز للمجتمعات الغربية، بدلاً من النماذج السائدة في المجتمعات المتخلفة[3].

ويربط "ولبرت مور" بين التحديث والتصنيع والتلازم بينهما، فيعني بالتحديث التحول الشامل للمجتمع التقليدي إلى المجتمع المتقدم المزدهر اقتصاديا والمتمتع بالاستقرار السياسي مثل العالم الغربي. كما يرى أن التمايز بين التقليدي والحديث يكمن في مدى امتلاك التكنولوجيا، وأن المجتمعات التقليدية لن تصل إلى التحديث إلا بأخذ نمط الثقافة الغربية في المجالات المادية والفكرية.

1- فتحي التركي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2003، ص 214.

2- أحمد الخشاب، **التغيّر الاجتماعي**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 1981، ص 6.

***ولبرت مور (1914 – 1987)**: عالم اجتماع واقتصاد أمريكي، من أشهر مؤلفاته: التغيّر الاجتماعي سنة 1963.

3- عبد الباسط عبد المعطي، عادل مختار الهواري، **علم الاجتماع والتنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 34.

ويقصد بالتمايز التخصص في العمل كظاهرة مصاحبة للنمو السكاني والتنمية [1].

ويرى "ماريون ليفي" (Mariou Levy) صاحب كتاب: "التحديث وبناء المجتمعات" أن التحديث يعني الاستعمال الواسع للأدوات كمصادر للطاقة والتركيز على التكنولوجيا والاقتصاد[2]. وقد تكون هناك علاقة وثيقة بين التحديث والتنمية، كونهما يحدثان تغيرًا اجتماعيًا.

وهناك مفهوم آخر له علاقة بالتغيّر الاجتماعي، وهو التبدل الذي يعني التغيّرات التي تحدث في نوع الحياة المتعارف على قواعدها وتقاليدها في مجتمع معيّن، تلك التغيّرات المتسببة عن مختلف العوامل الداخلية والخارجية [3]، والتطور الاجتماعي يعني نوعا من التبدل لكنه نوع متميّز. فإذا كان التبدل الاجتماعي قد يحدث نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية عن المجتمع، فإن التطور يحدث بعوامل داخلية فحسب[4].

و. التخلف الاجتماعي:

لقد برز مصطلح التخلف بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع حصول عدد كبير من البلدان المستعمرة على الاستقلال، وذاع استعماله وكثرت الكتابات حوله ابتداء من الخمسينات. وتجمعت خلال سنوات عديدة المقالات والأبحاث حول موضوع التخلف، ذاهبة في كل اتجاه ومنطلقة من محطات مختلفة ومنظورات متنوعة، لدرجة صار يصعب معها على الباحث تنسيق هذه المعطيات، بوضع نظرية التخلف وتعريفه له.

هناك الآن إذن خلاف بيّن حول محكات التخلف وحول منظوراته وحول تعريفه. يرجع هذا الخلاف إلى تعدد تعاطوا بحث هذه المسألة.

1- عصام محمد منصور، **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 134.

2- المرجع نفسه، ص 135.

3- عبد المالك زهير، **علم الاجتماع لطلاب الفلسفة**، منشورات مكتبة الوحدة العربية، بغداد، العراق، 1967، ص 76.

4- المرجع نفسه، ص 78.

فبعد أن كانت حكرًا على نفر من علماء الاقتصاد، إذا بسيل من الباحثين في مختلف الاختصاصات يخوضون فيها: علماء اجتماع، سياسة، قانون، تاريخ، جغرافية، علماء لسان، علماء أنام. وقد يكون من الغريب أن لا نجد ذكرًا من هؤلاء لعلماء النفس الذين يأتون عادة متأخرين رغم أهمية إسهامهم.

أصبح مصطلح التخلف، ونظرية التنمية يتضمنها بالضرورة، خاصا بوضعية بلدان العالم الثالث، إذ لم يعد من الممكن اعتبار التخلف مشكلة اقتصادية محضة مرتبطة بنظرية الاقتصاد التقليدي، خارج إطار الزمان والمكان[1].

إذن فيعرف التخلف الاجتماعي بأنه حالة سكون وبطء تصاحب عمليات التنمية لعدم قدرة النخب والقيادات السياسية والاقتصادية على صياغة نظريات ومفاهيم ذات رؤى علمية وعملية في تحسين الواقع إلى الأفضل، حيث إن توفر الإمكانيات والموارد المالية إلى جانب الوسائل الفنيّة والبشرية بدون استحالة تطبيقها على أرض الواقع لن يجدي شيئا في تحسين البنى الاقتصادية والاجتماعية للأفراد القاطنين في تلك البلاد.

1- مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي**، المركز الثقافي الغربي، القاهرة، 2007، ص 21.

ثانيا: أهمية وخصائص التغيّر الاجتماعي

يهتم علماء الاجتماع بدراسة التغير الاجتماعي من خلال معالجتهم لدراسة المجتمع الذي يعيشون فيهفيطرحون عدة أسئلة محاولين الإجابة عليها عند دراستهم للتغير الاجتماعي، "ما هو الذي يتغير ؟ ماهو اتجاه التغير ؟ ما معدل التغير ؟ لماذا حدث التغير وما هي العوامل الرئيسية المسببة لحدوثه ؟ لكن قبل الإجابة عن هذه الأسئلة، نحاول أن نجيب على السؤال التالي: ما هي خصائص التغير الاجتماعي؟

من الضروري أن يستجيب أي تغير يطرأ على المجتمع، إلى أربع خصائص:

1 -الشمولية:

خاصية الشمولية هي من الخصائص المنطقية للتغير الاجتماعي، فكل تغير يجب أن يمس جماعة معتبرة من المجتمع أو قطاع مهم منه، إذ من الضروري أن يمس كل جوانب الحياة وأنماط المعيشة، أو طرق تفكير مجموعة من الأفراد وليس فقط بعض الأفراد[1].

2 -تعديل أو تحول في البنية

يعني ذلك أنه بالإمكان ملاحظة تحولات في تنظيمات اجتماعية كاملة أو في أجزاء معتبرة من مكوناتها ، لذلك من المهم أن يشير الملاحظ إلى العناصر البنا ئة أو الثقافية بوصف التعديلات التي طرأت بالتحديد . مثلا إذا قام عمال شركة بإضراب وأدى ذلك إلى تعديل في أجور العمال سيعتبر ذلك تعديلا في التوازن بالنسبة للشركة ولا يعبر عن تغير اجتماعي. في حين إذا أدى الإضراب إلى تغير التنظيم في المؤسسة من ناحية توزيع السلطة وقنوات الاتصال وإعادة النظر في توزيع الأجور، وانتقل هذا التغير في النظام الداخلي للمؤسسة إلى مؤسسات أخرى، هنا يمكن الحديث عن تغير اجتماعي.

1- Guy Rocher, Op.cit, pp.21-22.

3 -يحدد زمني:

التغير الاجتماعي هو تغير يمكن للأفراد أن يشاهدونه ويميزونه عبر التغير الزمني، عن طريق وصف التحولات التي توالت على المجتمع في مدة زمنية معينة انطلاقا من ز من مضى، بالتالي يحدد ما الذي تغيّر في المجتمع.

ومن الصعوبة بمكان تحديد طبيعة التغير الاجتماعي وكيفية قياس درجة حدوثه ونوعية المستويات التي يحدث فيها هذا التغير، نظرا لتعدد أنواع التغير وأنماطه المختلفة كما أن العلماء يؤكدون بأن التغير شيئا معقدا ويحدث بصورة تراكمية من الصعب ملاحظته في لحظات بسيطة وسريعة.

4 -الاستمرارية:

إن التغير ضمن المجتمع يعتبر عملية مستمرة، يعني أن التحولات الملاحظة لا تكون ظرفية ولا سطحية، بل من الضروري أن تكون مستمرة ومتواصلة أكثر من موضة عابرة.

في الأخير يلخص "غي روشيه" هذه الخصائص بقوله "أن التغير الاجتماعي يمس حركة توجه تاريخ المجتمع. أي أن تاريخ مجتمع ما ، كان سيكون مغايرا لو أن التغير الاجتماعي لم يحدث"[1].

ثالثا: مستويات التغير الاجتماعي

يقوم المجتمع على عدة مستويات متداخلة حددها الكثير من علماء الاجتماع بطرق متباينة وأهمهم " تالكوتبارسونز"، عبر تقسيمه ل بنى و أنساق اجتماع ية[2]. يمس التغيّر الاجتماعي كل البنى التي يتكون منها المجتمع ويمر على كل مستوى منها ليصل الآخر، نذكر فيما يلي أهم مستويات تجلي التغير.

1- Guy Rocher, Op.cit, p 22.
2- Michel Lallement, **Histoire des idées sociologiques : De Parsons aux contemporains**, Nathan, Paris, 2000, p 240.

1 -مستوى القيم:

انتقلت المجتمعات الغربية من التقاليد إلى الحداثة وجعلت قطيعة بين المرحلتين وحدث ذلك كنتيجة للتغير في القيم الثقافية للأفراد ، والتي استجابت لمبدأ الفلسفة الوضعية التي أكدت على ضرورة الاعتماد على العلوم كمبد أ لتنظيم الحياة الاجتماعية بطريقة عقلانية صحيحة.

هذه القيم العلمية الجديدة أعادت النظر في تسيير الاقتصاد ممّا أدى إلى ظهور ثورة علمية حقيقية في القرن19، أدت للاستثمار اقتصاديا في العلوم والابتكارات .عززت هذه الاستثمارات أكثر فأكثر فيالقرن20، فانتشرت منتجات اقتصادية أساسها العلم، غيرت من واقع الحياة الاجتماعية مثل إنتاج وسائل النقل والإنارة والتصوير والأجهزة الطبية ومختلف الصناعات.

أدى التوجه نحو اعتماد العلم كمنبع رئيسي للمعرفة إلى تدرج المنتجات لغاية الوصول لاستعمال التكنولوجيا والإنتاج الآلي بجميع أبعاده. إذن أصبحت المعرفة العلمية ثقافة انتشرت قيمها عبر العالم[1].

يؤدي تغيير القيم إلى حدوث تغييرات كبيرة في المجتمع و إن كانت عملية التغير في النسق القيمي يعد نوعا من التغير البطيء جدا وهذا بخلاف العناصر المادية التكنولوجية.

ويترتب على تغيير القيم تغيير مجموعة أنماط التفاعل والعلاقات والمراكز والأدوار الاجتماعية. فتغير نمط الحياة الاجتماعية في العصور الإقطاعية إلى العصر الحديث أدت إلى تغير النظرة المجتمعية إلى الفرسان والمحاربين باعتبارهم من أفضل المهن الاجتماعية، أما في العصر الحديث أصبح النشاط الاقتصادي وإقامة مشروعات صناعية واقتصادية مربحة ماديا يعد أمرا هاما يسعى إليه الكثير من الطاقات العاملة. والحصول بعد ذلك على

1- Bronislaw Malinowski, **Une théorie scientifique de la culture et autres essais**, Maspero, Paris, 1968.

مناصب عالية وامتلاك الثروة والقوة الاقتصادية المبنية على الاستثمار في العلوم إضافة إلى الاستلاء على المناصب السياسية.

2 -المستوى الاقتصادي:

الاقتصاد مرتبط إلى حد كبير بالقيم الثقافية، بل هناك تداخل بينهما لدرجة اعتبار بعض علماء الاجتماع والاقتصاد (كارل ماركس) أن هناك جدل في أولوية التأثير ببعضهما البعض[1]، كلما تغيرت القيم من حيث الأولوية والأحقية في نوعية الاستثمار المفضلة التي تجلب الربح الأوسع، كلما تغيرت وتنوعت المنتجات الاقتصادية . ومن جهة أخرى كلما أدخلت منتجات اقتصادية حياة الأفراد كلما تغيرت طريقة الاستهلاك أصبحت المنتجات الجديدة ضرورة بطالب الأفراد بتوفرها وانتشارها.

أدت الثورة الاقتصادية بأور وبا إلى ربط الحياة الاجتماعية بجميع أنواعها بمختلف النشطات الاقتصادية وأهدافها وصفات الإنجاز الاقتصادي، حيث أن المجتمع الحديث يزداد اهتمامه بالسلع والبضائع من حيث الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وعلاقة ذلك بالمال كمقياس لقياس مدى التحديث الاجتماعي ، فضلا عن اهتمام المجتمع الحديث بالتبادل التجاري والعلاقات والوسائل التجارية المعتمدة في المجال الاقتصادي[2]، وانتشر كل ذلك على مختلف المجتمعات تعزيزا بالعولمة.

ويعتمد حديثا على السرعة واتساع رقعة النمو الاقتصادي، حيث يأخذ مساحة أكبر لفترة أطول. وهناك تحول في الإنتاج الزراعي نحو الإنتاج الصناعي، كأساس للنشاط الاقتصادي وتمركز الإنتاج الاقتصادي في المدن والتجمعات الحضرية . بالإضافة إلى الاعتماد على مصادر طاقوية مختلفة والإبداع في استخدام الإعلام الآلي والروبوت وإحلاله محل قوى الإنتاج القديمة، وبالتالي توفير الوقت والسرعة في الإنتاج مع تزايد الإبداع

1- Guy Rocher, Op.cit, p 58.
2- Bert F. Hozelits et Wilbert E. Moor (Dir), **Industrialisation et société**, UNESCO, Mouton, 1963, p 47.

التكنولوجي في معظم مناحي الحياة الاجتماعية وسيادة المنافسة الحرة على مجالات العمل وسوق العمل والعملية الإنتاجية..

3 -المستوى السياسي:

التغير في القيم الثقافية وفي الاقتصاد ينعكس حتما على المستوى السياسي أين تعيد البنية السياسية لأي مجتمع بلورتها. يربط "هنتجتون "Huntington[(1)]، العملية السياسية بمحاولة المجتمع تحقيق شكل من أشكال الوحدة حيث تعني هذه الأخيرة ، الاتفاق العام بين أفراد المجتمع على معاني القانون والحقوق ، وهو اتفاق مدعم بالرغبة المشتركة بينهم في الحصول على المنافع المتبادلة، ومن ثم يتمكن النسق السياسي الممثل في الدولة من القيام بعملية تنظيم الرغبات بشكل يحمل معه صفتي الدوام والاستقرار. وهي صفة الاتفاق الاجتماعي يجعلها هنتجتون صفة المجتمعات المعقدة، حيث أن المجتمعات البسيطة أو التقليدية تفتقر إلى هذه الصفة لكونها لا تعاني في من مشكلة الوحدة.

فكلما تعقدت المجتمعات مع انتشار الصناعة، تأخذ الدولة على عاتقها وظائف جديدة من حيث تنظيم الإنتاج، وإعادة توزيع الثروة، وحماية الاقتصاد وتوسيع التجارة الخارجية. تركز الدولة على سيادة القانون، وربط المواطنين في علاقاتهم معها من خلال ذلك يبرز المجتمع المدني، وتنمو حقوق المواطنة المدنية وتغذيتها بصفات اجتماعية ويتم توسيع مجال التعليم تحت غطاء ديموقراطية التعليم كحق لكل مواطن. أدى استبدال المعتقد الديني بالأفكار والنظم العقلانية الخاضعة للنقاش من طرف الأنظمة السياسية الغربية لنمو الصراع بين الدين والعلمانية مع توسع دائرة هذه الأخيرة.

حسب السياسات الخاصة بالمجتمعات الصناعية، تملي الحياة الصناعية نمطا معينا من الحياة السياسية في التعامل مع قضايا الصناعة، من خلال ما يوضع من مقاييس

1- Samuel P. Hungtington, **L'ordre politique dans les sociétés en mutation**, révisé par F. Fukuyama septembre/octobre 1997, Site web : ForeignAffairs.

للسلوك السياسي للأفراد والجماعات. تعد هذه السياسية شرطا مهما ومهينا لعملية النمو الاقتصادي وإلى إحداث النقلة النوعية في النظم الاجتماعية، أين تتحول النظم التقليدية تحت تأثيرها إلى نظم أعلى درجة على مقياس التحديث السياسي. يرمي النظام السياسي إلى إقامة ممارسات مبدأ الديمقراطية، والتي من خلالها يتم إجراء تعبئة جماهيرية أوسع ومشاركة شعبية أشمل في عمليات التنمية، باستغلال الثقافة الجماهيرية بأبعادها الفنية والجمالية، وتحول الإنتاج الفني إلى سلع متوفرة في السوق بشكل واسع.

4 -المستوى الاجتماعي:

يلاحظ في المجتمع الحديث، تغير في تحديد المكانة الاجتماعية للأفراد الفاعلين في العملية الاقتصادية، أين تخضع لموقف الفاعل في العملية الإنتاجية ووضع السوق، وتحل محل المقاييس التقليدية كالعمر والدين والانتماء الاجتماعي للفرد. وبرزت الطبقية الاجتماعية بشكل جديد، حيث برزت فئة العمال – أو البروليتاريا كما تعرف في الفكر الماركسي–، والطبقة البرجوازية في صراع متواصل أدى إلى إعادة صياغة قوانين العمل ضمن المؤسسات الإنتاجية . وبين العمال وأصحاب الأموال، طبقة وسط تتسع في إطارها بين "الفئتين" وتتنوع في مهنها، وتتوزع في مجالات التجارة، المواصلات، والتعليم ، وغالبا ما يطلق عليها اسم "البرجوازية الصغيرة".

ضرورة العمل زادت من الهجرة السكانية الداخلية والخارجية وما صاحبها من تغير سواء أكان إيجابيا أم سلبيا أدى كل ذلك إلى حراك اجتماعي مكثف[1].

1– معن خليل، طارق حجي، **قيم التقدم**، دار المعارف، 2001، ص 48.

5 -وتيرة التغير الاجتماعي:

يختلف التغيّر الاجتماعي باختلاف المجتمعات مكانا وزمانا طبقا لاختلاف الثقافة السائدة لأي مجتمع وطبقا لاختلاف النظام السياسي والاجتماعي والثقافي . بل وحتى في المجتمع الواحد تكون هناك وتيرة متباينة في عملية التغيّر وذلك لكون المجتمع يضم فئات مختلفة منها البدوي والريفي والحضري مثل المجتمعات العربية، إضافة إلى اختلاف الثقافة بين الأفراد وهذا يؤدي إلى تفاوت مضطرب لتقبل التغيّر الذي يحدث داخل المجتمع.

هذا التغيّر يلاحظ من خلال الاختلاف في أي مجتمع نتيجة لمتغيرات كثيرة أهمها الحدث الصناعي وما رافقه من تأثيرات في النظم السياسية وفي الجوانب الاجتماعية التي أثرت في العلاقات الاجتماعية و في القيم الثقافية، سواء أكان على مستوى الفرد أم الأسرة ، نتيجة التقدم في وسائل الاتصال الحضاري المختلفة والعوامل التكنولوجية والاتصالية وسرعة الانتشار الثقافي بما يدعى عولمة الثقافة.

حاليا يمكن أن تحدث التغيرات المعاصرة في أي وقت ، ثم تنتشر ولها التأثير في أي مكان، فإن حجمها أكبر من التغيرات التي حدثت من قبل وانتشارها والتأثير يمس جوانب الحياة بأجمعها[1].

رابعا: أنماط التغيّر الاجتماعي

إن تعريف التغير يظهر من خلال تحديد معاييه باعتبار أن أي تغير يحدث في البناء الاجتماعي يترتب عليه مجموعة من الأنماط البنائية والتي نوجزها كما يلي:

1- أحمد بدوي، **معجم المصطلحات الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص 38.

1 -التصنيع:

لعل أبرز نمط للتغير الاجتماعي والذي على أساسه ظهر المجتمع الحديث، هو الحدث الصناعي أو ما يسمى في أوروبا بالثورة الصناعية. منذ ظهور اكتشاف الآلة البخارية واختراع المحرك ظهرت المصانع الكبرى، ومع انتشارها في القرن 19 بدأت جملة من التغيرات تطفو على البناء الاجتماعي بكل تفاصيله، وكان لهذا الحدث صدى واسعا بالعالم كله الذي بدأت ملامحه تتحول تدريجيا على كلالمستويات إلى أن وصلت الثورة التكنولوجية.

2 -التحديث:

يرتبط التحديث أو الحداثة كمفهوم بأسلوب الحياة الاجتماعية أو التنظيم الذي عرفته أوروبا خلال القرن السابع عشر، وصار نموذجا يحتذى به في باقي المجتمعاتويتفق أغلب المؤرخين على أن التحديث كان نتيجة لثورات كبرى عرفها الغرب الأوروبي كالثورة الفرنسية أو الثورة الأمريكية، واللتان منخلالهما عرف العالم الإطار العام للمؤسسات السياسية والديموقراطية، ونظم القانون ومبادئ سيادة الدولة، إضافة إلى الثورة الصناعية في بريطانيا التي وضعت أسس الاقتصاد للإنتاج الصناعي منخلال أجور القوى العاملة في المناطق الحضرية

أهم ما أنتجته الثورة الصناعية هو النمط الجديد للحياة الاجتماعية والذي يختلف عن مرحلة الحياة التقليدية، إذ تميزه خصائص حديثة فأصبحت المرحلة التي تلت الحدث الصناعي تدعى بالمرحلة الحديثةنظرا لمجموع التحولات التي طرأت والتي تشير إليها فيما يلي:

ويشير مصطلح التحديث إلى تلك العملية التي تتحول معها النظم الاجتماعية التقليدية أو شبه التقليدية إلى أنماط جديدة مرغوب فيها، ويصاحبها ظهور أشكال جديدة للبناء الاجتماعي العام، مع اتجاهاتقيم ودوافع ومعايير اجتماعية جديدة، وتعتبر استخدامات الآلات المتطورة كالروبوت Robotisme في التصنيع من أهم المظاهر التحديثية، وهو الاستخدام الذي

يحقق ويوفر الحياة المادية الأفضل للإنسان[1]، غير أن التجارب أثبتت صعوبة تسيير هذه التكنولوجيا الحديثة في مجتمعات الجنوب، حيثيتطلب ذلك توفر المناخ المناسب لذلك، حيث يتطلب إعداد الفرد لقبول التغيّر، والأخذ بعناصر كثيرة ويكمن التحديث في قدرة المجتمع على إدارة النظم المعقدة، والتي تزداد تعقيدا تبعا لازدياد درجته. وتزداد أدوار هذه النظم تخصصا وتباينا وتواكب درجة كفاءتها مع تطور عملية التحديث التي تضمن مع سرعتها التقدم المستمر[2]، ويصير مصدر المعرفة هو العقل. وينتج عن ذلك أن الشخصية التقليدية تتحول إلى المواطن الحديث، القادر على الاستجابة للقانون العام، ولا يدين بالولاء إلا للوطن.كما أن البيئة الاجتماعية تصبح خاضعة لسيطرة مؤسسات الدولة التي تحل محل المؤسسات التقليدية كالأسرة مثلا، حيث تصاحب عملية التحديث نمو الديمقراطية وانتشار التعليم وزيادة الإبداع الفردي، والحراك الاجتماعي وتنزع القداسة عن الأفراد والرموز التي كانت سائدة في الجماعة التقليدية، ويتكيف الفرد مع القيم والمخترعات الجديدة.

من أهم خصائص الشخصية التي تكون مساعدة على التحديث هي ذات التفكير العلمي والعقلي والموضوعي، وذلك بحكم أن الفرد قادر على تحسين ذاته، حيث هو الذي يقوم بتشكيل الواقع الاجتماعي من خلال عملية التفاعل وقدرته على التكيف مع المواقف الاجتماعية الجديدة، وفق المعطيات الجديدة. وهذا يتطلب من أن يكون لدى الفرد دوافع المنجزات العليا، بمعنى أن يكون قادرا على استعمال الوسائل وتحقيق الأهداف.

3 -تغيّر النظام السياسي:

ومن الناحية السياسية، تقوم مؤسسات الدولة على التخصص الوظيفي بأعلى درجة من التلاحم أو الاندماج وتلتمس قدرة النسق السياسي على إدارة الشؤون العامة، والسيطرة على الخلافات ومعالجة المطالب الاجتماعية للأفراد فتزداد المساهمة الشعبية، ويرتفع مدى

1- أحمد بدوي، المرجع السابق، ص 143.

2- مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع**، الجزء الأول شبكة العلاقات الاجتماعية، تر. عبد الصابور شاهين، ندوة مالك بن نبي، طرابلس، لبنان، إصدار 1963، ص 15.

الإحساس بالمساواة وتقبل القوانين القائمة. إن العملية السياسية، تكون قادرة على ضبط وتوجيه التغيّر الاجتماعي والسياسي، والتحوّل نحو بناء مجتمع ديمقراطي تعددي في الآراء وموحد في الأهداف، إذا ما أخذت على عاتقها النظر إلى المجتمع على أنه أ غلى في الناحية التنموية.

يترتب عن التغير في البناء الاجتماعي تغيّر في نوعية وأشكال النظم الاجتماعية بوظائفها في المجتمع وتغيّر نوعية الأدوار الاجتماعية، بحيث لاحظنا في بعض المجتمعات المتأثرة بالأيديولوجية الماركسية، تغير نظام الملكية خاصة إلى عامة في المجتمع الاشتراكي السوفياتي سابقا أدى إلى تغيّر نظام الإنتاج وعلاقات العمل ونوعية الطبقات الاجتماعية. ولكن بعدها تم تغيير الايديولوجيا ثانية فتم إلغاء الاشتراكية وعودة الرأسمالية إلى روسيا فجعلت الملكية خاصة، بعد تعديل كل ما يترتب على تعديل نظام الملكية والاتجاه نحو تشجيع المشروعات الخاصة والعمل على إعادة توزيع الحقوق والواجبات والمسؤوليات بين الأفراد والدولة والمجتمع، كما ترتب على ذلك أيضا تغير مفهوم الحريات بمعناه العام وحرية الملكية الفردية. إذن بعد تغيير النظام السياسي من اشتراكي إلى ف يديرالي تغير معه النظام الاقتصادي و أصبحت الملكية فردية، فتغير النظام الاجتماعي و أصبح متحررا، فبدت روسياكنظام يشبه نظم الدول الغربية[1].

4 -التغير في مراكز الأشخاص:

أنماط كثيرة تعكس التغير الذي يحدث للإفراد خاصة، فالفرد في المجتمع الحديث يشغل مراكز معينة يتحدد على إثرها نوعية الأدوار الوظيفية التي يقوم بها. فالمرأة التي كانت تؤدي في ما مضى دور الأم وتؤدي وظيفة المربية، أصبحت تؤدي وظائف إضافية

1- محمد أحمد الزغبي، **التغيّر الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي** ، ط .1، دار الطليعة،بيروت لبنان،1987، ص 71.

لدورها الأساسي المعروف، فممارسة النساء العاملات للعمل الم أجور، جعلهن يشاركن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إضافة إلى مشاركتهن فيفي ميزانية الأسرة.

أصبح الأفراد يقيسون نجاح بعضهم البعض بالقيمة المادية وعليه فنوع اللباس والسيارة وسعرالمنزل وتأثيثه أساس حجم ثروتهم وممتلكاتهم المادية، هي معايير مهمة جدا لكسب مركز محترم في أعين الآخرين.

كما نلاحظ عموما أن عملية التغيّر تحدث بصورة سريعة نتيجة لتغيّر في مراكز الأفراد وأصحاب المناصب السياسية والاقتصادية التي توجد في المجتمع الحديث برمته ومن خلال هذه الزاوية تعتبر ظاهرة التغيّر الاجتماعي من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي يصعب تحديد أنماطها بسهولة.

ضعفت الروابط الأسرية والتواصل الأسري، حيث تشهد الأسرة الغربية وكذا العربية مزيدا من التفكك بسبب تراجع سلطة الوالدين في السيطرة على ضبط سلوك الأبناء وعلاقة الرجل بالمرأة والتي كانت تحدد على أساس النظام الأبوي الذي يتمثل في هيمنة الرجل على المرأة وهيمنة الكبار على الصغار بما يعني توزيعا هرميا للسلطة.

الجيل الجديد معرض لتأثيرات جديدة تعكس حسب معايير وقيم التحضر فالمراهق والشاب معرض لتأثيرات جماعة الرفاق وتوجيهاتهم أكثر من الأسرة ويصبح أقل ارتباطا بالأسرة الممتدة أو العائلة الكبيرة، وتقل مكانتها، ويذهبون للمدارس والجامعات حيث يتعلمون فيها المعايير الحضرية الجديدة ويحملون صفات العالم المعاصر والحديث[1].

5 -النمط الثقافي:

إن للثورة العلمية وبالأخص التكنولوجية الأثر البالغ في تغير الثقافة الموروثة للمجتمعات، كان لها دوي في حياة الأفراد بأوروبا في القرن 20 وازدادت انتشارا وعمقا في

1- علياء شكري (تحت إشراف)، **الأسرة والطفولة**، دراسات اجتماعية و أنثروبولوجية، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1998، ص ص.61-80.

القرن 21وهي اليوم من أهم مظاهر التغيّر ، ثورة المعلومات والاتصال التي أثرت في تشكيل خبرات وثقافة وأذواق وسلوكيات الأفراد وزادت المجتمعات تعقيدا ولقد ترتب على هذه الثورة المعلوماتية حدوث تغيرات في النظم والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية ، وقد أدى الانفتاح إلى تغير اجتماعي متسارع في القيم والمعايير بالمجال الحضاري العالمي بفضل وسائل الإعلام السريعة. وتقف الأسرة حائرة بين المحافظة على الثقافة الموروثة وبين الثقافة الغربية وما توفره من تقنيات متطورة وأساليب معلوماتية غزت العالم متحدية بذلك الخصوصيات مهما كانت[1].

ما يلاحظ من ملامح ثقافية شاملة، هو صياغة ثقافة كونية تغطي كل العالم. فالعولمة تصنع قواعد أخلاقية كونية والتي تركز على مختلف جوانب النشاط الإنساني، بما في ذلك الحرية السياسية، التعددية الفكرية واحترام حقوق الإنسان وتقبل الآخر، وتعمل الدول الغربية التي تمتلك وسائل التفاعل الثقافي على المستوى العالمي على صناعة رسائل إعلامية ثقافية لبث ثقافتها ونشرها بكل ما لديها من قدرات تكنولوجية لتهيمن على باقي ثقافات العالم وتبقى هي المرجع والنموذج الأوحد[2].

6 -نمط التحضر:

أنشئت حول المراكز الصناعية مدن ضخمة تأوي اليد العاملة وأقيمت خلالها مراكز تجارية ومراكز حيوية مختلفة لتلبية متطلبات السكان من بتى تحتية تشمل مؤسسات تعليمية وجامعات ومراكز تكوين في مختلف المهن والوظائف والحرف والنشاطات ومراكز رياضية وتسلية وتجميل... وكان "أوجست كونت" قد حدد صفات النظام الاجتماعي الجديد، المتعلق بالتحديث وتمركز قوى العمل في المراكز الحضرية المدن منذ القرن 19 وخضوع العمل

1- عبد الغنى عماد ،**سوسيولوجيا الثقافة، المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت، 2006، ص ص.100-209.

2- نفس المرجع، ص 210.

لتوجهات المنفعة والمصالح وتزايد التجانس في المجالات الحضرية والتفاوت الطبقي والاجتماعي فيها.

لقد كان التحول الذي عرفه المجتمع الإنساني بانتقاله إلى الحداثة، محل اهتمام أغلب المهتمين من علماء الاجتماع، الذين اعتمدوا المقارنة في تناولهم لمفهوم التحديث في المجتمع الإنساني، حيث قورن بين الصور التقليدية للمجتمع وصور التحضر والتمدن فيه، إذ إن هذه الصور هي التي من شأنها أن تحدث الفرق.

خامسا: مجالات التغيّر الاجتماعي

1 -الأسرة:

لقد طرأت تحولات على المجتمع أحدثت تغيّرات في الأشكال التنظيمية للأسرة، وحتى داخل العلاقات بين مختلف الجماعات المنزلية، وبالرغم من ذلك فإنها حاولت أن تتكيّف مع الاضطرابات الخارجية الناتجة عن هذه التحوّلات، ساعية في ذلك إنقاذ القيم والمعايير الاجتماعية والتي تعبّر عن الواقع الثقافي، حيث أنّ حركية التغيّر الاجتماعي أثرت عليها في مجموعها بالرغم من المقاومة الواعية في جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والتي بقيت مجسدة وثابتة وبثبات عناصرها المكونة لها وغير قابلة للتغيير، مثل انتقال الاسم العائلي من الأب إلى الأبناء ثم إلى الأحفاد من بعدهم ولا نعتقد أن تطور الأسرة أيا كان شكله أو طبيعته سوف يؤثر في هذا الوضع. ومنها المتغيّر الذي هو نتيجة التطورات التي مرت بها الأسرة وبالتالي فهو قابل للتغيير وإعادة تشكله وفق ما تحتاجه هذه الأسرة من تكييف مع محيطها الجديد بناء على المتغيّرات التي تفرضها التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتاريخية[1].

1– دريد فطيمة، **الأسرة والتغيّر الاجتماعي** ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 40، جوان 2015، ص 352.

2 -السكان:

وهنا يقصد به الارتباط بين عدد السكان ومستوى المعيشة مما يولّد انعكاسات على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والارتباط بين حجم السّكان والعمالة والبطالة ومستوى الأجور والمعيشة واستعمال الآلات بما يؤثر في الأفراد وفي التركيبة الاجتماعية للمجتمعات البشرية. وأن أهمية العامل الديمغرافي تأتي نتيجة للحركة السكانية زيادة أو نقصا، وكثافة السكان وتوزيعهم داخل المجتمع، وعليه فإن التقدم والتخلف مرهونان بالحركة السكانية، ولهذا صار العامل السكاني حاسما في عملية التغيّر الاجتماعي. وهذا ما ذهب إليه دوركايم حتى قال بأن الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى تقسيم العمل الاجتماعي ومن ثمّ يكون هناك تقسيم أو انتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي الذي يرجع إلى العامل السكاني. مما يصنع أسرة متغيّرة في كثير من وظائفها وهذا يحدث نتيجة التغيّر الحاصل في البناء الاجتماعي[1].

تأثرت النزعة الديمغرافية عند كونت وتتمثل الفكرة الأساسية في أن ثمة عاملا وحيدا يحدد تطور المجتمع هو الزيادة في السكان وبالتالي يمكن أن ترجع العامل السكاني المؤثر في التغيّر الاجتماعي إلى عناصر مختلفة منها كثافة السكان وحجم الجماعة والمجتمعات ومعدل المواليد والوفيات والهجرة، كذا العلاقات الاجتماعية، وبالتالي فزيادة أو نقصان السكان يؤدي إلى تحولات في أنماط حياة الأسرة، فالزيادة السكانية تؤدي إلى نقص في موارد العيش المتاحة من طعام وفرص عمل ومدارس وسكن وبالتالي يساهم العامل الديمغرافي في إحداث تغيّرات في الأسرة[2].

1- يوسف عناد زامل، **سوسيولوجيا التغيّر** ، قراءة مفاهيمية (في مادية التغير واتجاهاته الفكرية)، كلية الآداب، جامعة واسط، القاهرة، ص 23.

2- حسرومي لويزة، دريد فطيمة، **التغيّر الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية**، دراسة ميدانية بمدينة باتنة، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، عدد 27، سبتمبر 2018، ص 26.

3 -التعليم:

لا يوجد تغيّر اجتماعي دون وجود التعليم، كما أنّ التغيّر الاجتماعي ينتج دافعًا للتعليم بمعنى إذا كان تأثير التغيّر ازدياد الطلب على التعليم، فيجب عندها ارتباط التعليم بنوع التغيير الاجتماعي الذي حدث، ولذلك قد يكون للتعليم أهدافا محددة، حيث يجب تشجيع التعليم من أجل الوعي، وبالتالي نستنتج أنّ التعليم الديناميكي الفعّال يجلب الحكمة لعقول الشباب، وبالتالي من خلال ذلك يمكن إثبات العلاقة بين التعليم والتغيّر الاجتماعي[1].

4 -الاقتصاد:

يعبّر العامل الاقتصادي عن طبيعة العمل ومصدر الدخل، وذلك عن طريق تغيّر في القطاع والانتقال إلى القطاع الصناعي وبالتالي تغيّر نمط الأسر وذلك باعتمادها على العمل المأجور في المصانع وكذا الانفتاح والتحضر وهذا ما يؤدي إلى نشوء العلاقات الأساسية بين الناس وعلاقات أساسية مع الأسر. والتغيّر الذي حدث بين مختلف النظم الاجتماعية ترك مجموعة من الآثار البارزة على مستوى كل نظام، وخاصة النظام الاقتصادي والنظام العائلي وذلك لوجود علاقة وطيدة بينهما، نتيجة التبادل الذي ينشأ على العلاقات التي تتم بينهما من خلال أن الأسرة تساهم في إنتاج الأفراد الفاعلين والقادرين على العمل والإبداع والاقتصاد هو بدوره يستقبل الأيادي العاملة وفتح أبواب العمل وخاصة للمرأة[2].

سادسا:عوامل التغيّر الاجتماعي

للتغير الاجتماعي مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى حدوثه وانتشاره، قد تصور عدد من علماء الاجتماع الكلاسيكيين أن هناك عامل واحد محدد لتغير المجتمع، في حين هناك عددا آخر من العلماء المعاصرين يؤكد أن التغير يحدث نتيجة تضافر عدة عوامل أو ما

1- العوامل الديمغرافية للتغيّر الاجتماعي https://bunean.com/u/So: 16, 04/12/2022.

2- حسروسي لويزة، دريد فطيمة، مرجع سابق، ص 26.

يسميها البعض بالحتميات، ولا يمكنإرجاعه لعامل واحد فقط، نظرا لأن التغير كظاهرة اجتماعية متعددة الأسباب والآثار والنتائج متميزةعن مثيلاتها من الظواهر الطبيعية التي تحدث نتيجة تواجد عامل رئيسي.

1 -العامل البيئي:

لهذا العامل الأثر في الظواهر الاجتماعية والسلوك الاجتماعي وهذا ما جاء به ابن خلدون، حيث أنالبيئة الجغرافية لها أثرها في اختلاف طبائع وصفات البشر الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسيةوالخلقية [1]. ويمكن إجمال العوامل البيئية التي تؤثر في التغير الاجتماعي بما يأتي: المناخ مثل الرطوبةوالرياح والحرارة والأمطار، الموقع الجغرافي مثل القرى أو المدن من البحر أو الصحراء أو خطالاستواء . وجود المصادر الطبيعة والثروات مثل البترول والمعادن والغازات والمياه الكوارث الطبيعيةوما يصاحبها من أمراض. لكل هذه العوامل تـأثير على الحياة الاجتماعية من ناحية الاستقرار والهجرةوطبيعة النشاطات الاقتصادية وأساليب التكيف معها، لكن دراستها لا يختص بها عادة علماءالاجتماع الذين يفسرون التغير الاجتماعي فقط بالعوامل الاجتماعية.

2 -العامل السكاني:

يحدث التغير بواسطة الإنسان نفسه إذ لا تغير شيء دون وجود السكان، فزيادة حجم الأفراد ونموهم الطبيعي وتأثر هذا النمو نتيجة الحروب والكوارث الطبيعية من شأنه أن يؤثر على التغير الاجتماعي، إضافة إلى تغير التركيبة السكانية نتيجة الهجرة الداخلية والخارجية.

وهناك ارتباط وثيق بين حجم السكان والعمالة والبطالة ومستوى الأجور والمعيشة واستعمال الآلا تبما يؤثر في الأفراد وفي التركيبة الاجتماعية للمجتمعات البشرية ذلك ما توصل إليه دوركايم وأكد هرزمان، فأهمية العامل الديموغرافي تأتي نتيجة للحركة السكانية

1- ابن خلدون، المرجع السابق، ص 45.

زيادة أو نقصانا ، وكثافة السكانوتوزيعهم داخل المجتمع وعليه فـإن التقدم والتخلف مرهونان بالحركة السكانية ولهذا صار العاملالسكاني حالما في عملية التغير الاجتماعي[1].

3 -العامل الاقتصادي:

إن تنوع الموارد الطبيعية من المواد الخام مثل المعادن والبترول والإنتاج الزراعي والصناعي تؤثروتحدد أنشطة الإنسان ووسائل معيشته وحياته عموما، فاكتشاف البترول مثلا في منطقة الخليج، قد أحدث الكثير من التغيرات في التركيبة السكانية والعمرانية وأنماط الهجرة الداخلية والخارجية التيظهرت في هذه المنطقة ككل. كما أدت عملية تغير أنماط الإنتاج عن طريق إنشاء مجتمع صناعي وإدخال التكنولوجيا إلى حدوث تغيرات كثيرة في العلاقات وأنماط التفاعل .والبناء الاقتصادي مسئولعن التطورات والأحداث التاريخية وعن توجيه عمليات التغير الاجتماعي في المجتمع وله دوريلعبه في التنظيم السياسي والقانوني.

4 -العامل التكنولوجي:

إن الاختراعات والابتكارات والاكتشافات العلمية والتقدم في وسائل الاتصال والنقل كلها ذات أثر فيالتغيّر الاجتماعي، إذ تنعكس على الأساليب الفكرية للناس وعلاقاتهم الاجتماعية، وتغيّر السلوكالبشري[2].

5 -العامل الأيديولوجي:

مع تراجع التأثير الديني أخذت الأيديولوجيات في التبلور وأخذ حيزا واسعا في المجتمعات الغربية المعاصرة، وأصبح تعدد المذاهب الفكرية يؤثر في المجتمع في أساليب حياة أفراده وفي عملية التغير الاجتماعي، فالأفكار والرأسمالية والاشتراكية تؤثر في نشاط الأفراد والجماعات وتشكل نمطاً معيناً من التفاعلات والعلاقات [3].تمارس السلطة في كل

1- David Reisman, **La foule solitaire : anatomie de la société moderne**, Arthaud, Paris, 1964, p 27.

2- وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، شهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991، ص 125.

3- Guy !rocher, Op.cit, p 94.

مجتمع فرض أيديولوجيا من خلال وسائل الإعلامالمسخرة من أجل إحداث التغيرات في المجتمع وفي العلاقات.

6 -العامل الثقافي:

يعود أساس أي تغير أو تطور اجتماعي إلى العامل الثقافي، فكلما حدث تغير ثقافي داخل المجتمع سواءأكان هذا التغير ماديا كإنتاج التكنولوجيا مثلا، الذي يعتمد أساسا على العلم، أم معنوياً كإنشاء مثلاجمعيات مطالبة بحقوق معينة، أدى ذلك إلى إحداث تغيرات اجتماعية في العادات والأعراف، أو تتعدلأو تختفي بعض المفاهيم كلياً. و أن التغيرات التي تحدث في الجانب المادي هي أسرع من الجانبالمعنوي. وليس بالضرورة أن يكون التغير الثقافي نتيجة لعوامل داخلية وإنما يحدث نتيجة لاستعارةسمة ثقافية أو مركب ثقافي من مجتمع آخر عن طريق الاتصال أو الهجرة مما يؤدي إلى حدوث تغيراجتماعي وتتكون الثقافة من أنماط من القيم منها القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية وكلما حدثتغير في نسقها حدثت بالضرورة تغيرات اجتماعية[1].

7 -عامل الثورات:

تعني الثورة التغير الجذري الذي يحدث عندما تكون القوى القديمة بكل أشكالها وأنماطها غير متمكنة من مواجهة متطلبات المجتمع القائم، فالثورة تعني إحداث تغيرات جذرية وعميقة في حياة المجتمع من الناحية السياسية الاقتصادية والفكرية. تولد الثورات من الوعي القومي لدى أفراد المجتمع، والقومية هي شعور الأفراد بالأمن والولاء لإيديولوجية معينة وتولد لديهم الشعور بضرورة التغيير السريع لوضع اجماعي، بالتالي تصبح عامل من العوامل الدافعة للتغيّر الاجتماعي. قد يخضع قرار تغيير وضع ما إلى صدام بين قوى سياسية ذات مصالح متضاربة، فتنشأ الحروب التي لها الأثر البالغ في إحداث التغيّر الاجتماعي سواء أكان هذا التغيّر سلبيًا أم إيجابيًا.

1- عبد الغني عماد، المرجع السابق.

سابعا: عوائق التغيّر الاجتماعي

إذا كان التغيّر الاجتماعي يحدث بفعل عدّة عوامل متشابكة فيما بينها، فإن أحيانا ما يتعرض لعدة عوائق ومقاومة من طرف الأفراد والجماعات كالخوف من فقدان السلطة أو الثروة أو النفوذ إذا حدث قبول أي تجديد، كذلك فإن عدم تكامل المجتمع وتجانس تركيبه العرقي أو الطبقي يؤدي إلى انقسام المجتمع بصدد التغيّر، فمن الجماعات من يؤيد التغيّر ومنها ما يعارضه[1].

وعلى العموم فإنّ هناك العديد من العوائق التي تقف أمام التغيّر الاجتماعي. وتظهر بوضوح لدى المجتمعات التقليدية أكثر منها في المجتمعات الحديثة، ويمكن أن نوجزها فيما يلي:

1 -الثقافة التقليدية والمعتقداتالشعبية:

إنّ الثقافة التقليدية بوجه عام لا تساعد على حدوث عملية التغيّر الاجتماعي، فالعادات والتقاليد التي تميل إلى الثبات تقاوم التغيّر وكل تجديد سواءً أكان ماديا أم معنويًا، وكلما سادت هذه الثقافة وانتشرت كانت المقاومة أشد وأقوى، ونجد ذلك واضحا عند كبار السن الذين عاشوا أوضاعًا مختلفة عن الأوضاع الحالية، مما يؤدي إلى الجهل بالتجديد والتحديث. وهذا ما أكد عليه "وليام أوجبرن"(William Ogburn) بأن النزعة المحافظة عند كبار السن والميل للمحافظة على القديم، كلها متغيّرات تقاوم التجديد المادي والتغيّر بوجه عام[2].

2 -النمطية ورفض قيم التغيير:

تلعب القيم والعادات والتقاليد المستحكمة في المجتمع دور كبير في مواجهة كل ما هو جديد، وتزداد حدّة هذه النمطية والجمود كلما استهدفت عملية التغيّر الاجتماعي العادات التكرارية المتصلة بالذات الاجتماعية.

1– قنوص صبحي محمد، **علم دراسة المجتمع**، ط2، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة، ليبيا، 1993، ص 143.

2- Ogburn William, **The technology and social change**, Appleton Crofis, Co, N, Y, USA, 1957, p 12.

كما أنه غالبا ما تقف الفئات المحافظة في المجتمع عقبة أمام إحداث التغيّر الاجتماعين حرصا على أوضاعهم التقليدية، وخوفا من ضياع حقوقها المكتسبة فإنها تخشى قبول التغيّر أيضا، كما يترتب على ذلك من تغيّرات في مكونات البناء وعناصر الثقافة، إضافة إلى أنّ الأفكار الجديدة الداعية إلى التغيّر غالبا ما تتعرض للمقاومة الشديدة نتيجة التعصب لكل ما هو تقليدي.

3 -الطبقية والمحافظة على الامتيازات:

إنّ طبيعة البناء الطبقي في المجتمع له أثر في قبول أو رفض التغيّرالاجتماعي، فالنظام الصارم للطبقات الاجتماعية يعيق عملية التغيّر، لأن أنماط التفاعل فيها تكون محدودة نتيجة للانغلاق الطبقي، فالنظام الطبقي المغلق يحد من درجة التغيّر، أي أن التماسك الطبقي يحد من عملية التنقل الاجتماعي الذي يكاد يعم في المجتمعات النامية[1].

ومن ناحية أخرى، فإنّ المحافظة على الامتيازات تقف عائقا في وجه التغيّر الاجتماعي، حيث تظهر المقاومة للتغيّر من قبل الأفراد الذين يخشون على زوال مصالحهم، تلك المصالح التي قد تشمل المكانة الاجتماعية، أو الامتيازات الاقتصادية...الخ. فالطبقة الرأسمالية مثلا تحاول أن تبقى على علاقة الإنتاج دون تغيير، الأمر الذي يجعلها تقف معارضة لكل تغيير إيجابي للطبقة العاملة في مجال علاقات الإنتاج، والأمر نفسه يحدث من قبل الطبقة العاملة نحو تحقيق المزيد من الامتيازات للطبقة الرأسمالية، حيث تبدي الطبقة العاملة معارضة شديدة.

4 -عزلة المجتمع وتماسك الجماعة:

قد تؤدي عزلة المجتمع إلى إعاقة عملية التغيّر الاجتماعي، وقد تكون مفروضة على المجتمع كما هو الحال في البلدان الخاضعة للاستعمار. ومن جهة أخرى، فإن اختلاف

1- دلال ملحس إستيتية، **التغيّر الاجتماعي والثقافي**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 171.

الأفراد داخل المجتمع الواحد وعدم تجانسهم من حيث السن والتعليم والمهنة والمركز الاجتماعي والوضع الطبقي...الخ يؤدي إلى تضارب مصالحهم بحيث أن أي تغيير جديد قد يلقى معارضة من بعض الأفراد الآخرين، وموافقة من البعض الآخر، وهذا عكس التجانس في تركيب المجتمع الذي يسمح بإحداث التغيّر في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية.

5 -نوعية التراث وطبيعته:

هناك بعض المجتمعات التي تحث على قيم الابتكار والإبداع والتغيير، وهذا حسب طبيعة التراث الذي تملكه، والذي يدعو إلى الأخذ بالجديد وإحداث التغيّر بكل الوسائل. بينما نلاحظ في بعض المجتمعات أن التراث يمارس سطوة كبيرة عليها، ومرد ذلك إلى الطابع النسقي المتكامل للثقافة. وفي ضوء هذا الطابع يشك القرويين أو الريفيين المحافظين في كل ما هو جديد يحدث أي تغيّر ثقافي.

وفي الجزائر مثلا نجد "بيير بورديو" (Pourdieu)* يصف لنا اتجاهات فلاحي الجزائر وعاداتهم المستمدة من طبيعة تراثهم الشعبي، حيث تساهم نماذج من العادات الشعبية الراسخة في اشتداد المقاومة للجديد ورفضه كليًّا، وبالتالي الحد من عملية التغيّر الثقافي.

كما توجد في بعض الأحيان عوائق تعرقل التغيّر الثقافي الموجه كالعلاقة بين الرجل والمرأة، خاصة في حملات الصحة العامة بين الطبيب والنسوة الحوامل قصد التقليل من معدل وفيات الأطفال، حيث نلاحظ في بعض البلدان النامية أن المرأة الحامل كانت تفضل تجنب الرعاية الطبيّة خشية أن يفحصها طبيب رجل يطلع عليها، ولذلك كان الزوج هو حلقة الوصل بين الطرفين، غير أن التوسع في التعليم الطبي وتخرج الطبيبات سوف يحل هذه المشكلة.

***بيار بورديو:** (1930-2002)، عالم اجتماع فرنسي معاصر، من أشهر مؤلفاته: الوراثة عام 1964، إعادة الإنتاج عام 1970.

6 -التعصب الثقافي وتضارب السمات الثقافية:

يعتبر التعصب الثقافي من بين العوائق التي تقف أمام حدوث التغيّر الاجتماعي، حيث يعتقد بعض الأفراد على اختلاف ثقافتهم أن أنظمتهم وطريقة معيشتهم هي الطريقة المثلى بالمقارنة مع الطرق الأخرى، وهذا التعصب الثقافي من شأنه أن يقف أمام كل ما هو جديد.

فالرفض للامتثال لثقافة أخرى مثلا في سياق ثقافة الطهي أو الطبخ يعبّر هذا الاعتراض على رفضهم لصداقتهم. ونتيجة لذلك ذهبت مجهوداتهم لإحداث التغيّر في أدراج الرياح[1].

7 -عوائق مرتبطة بالبيئة:

تتمثل هذه العوائق في العزلة الشديدة التي تفرضها التضاريس والظروف الطبيعية (الجبال، الأنهار، البحار...) على مجتمع ما، مما يعيق من اتصاله بالثقافات الأخرى، وبالتالي فالبيئة الطبيعية تؤثر في تكوين حضارة المجتمعات. إنّ الموقع الجغرافي يفرض على المجتمع عزلة إيكولوجية تعيق التغيّر الاجتماعي فيه، غير أن هذه العزلة ليست وحدها عاملا معوقا للتغيّر وإنما هي عامل وسيط تشترك معه عوامل أخريكقلة السكان وانعدام الوسائل التكنولوجية. فالتقدم التكنولوجي والثروة المعلوماتية، وانتشار المواصلات بين مختلف المجتمعات قد خفف من هذه العزلة.

8 -قلة الموارد الاقتصادية ومحدوديتها:

قد تكون المجتمعات الفقيرة أقل المجتمعات قابلية للتغيير بسبب قلة الموارد الاقتصادية والمصادر الطبيعية، وخاصة إذا تطلب التغيير تكلفة مالية مرتفعة، فكثيرًا ما تكون تكلفه الحصول على شيء جديد واستخدامه عاملا مانعا فيما يتعلق بمن سيستقبلون هذا الجديد. فبالتالي فإن شح الموارد الاقتصادية لدى بعض المجتمعات من شأنه أن يعيق عملية التغيّر

1- Foster George M, **Traditional societies and technological change**, Harperx Row, 2nd ed., N.Y, USA, 1973, p 94.

الاجتماعي. ولهذا فالمجتمعات النامية لا تستطيع أن تلبي حاجات أفرادها فتبقى على مستوى الكفاف. وينخفض فيها التراكم الرأسمالي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل الاستثمار. في حين أن المجتمعات الصناعية المتقدمة ذات الموارد الاقتصادية العالية تقوم فيها عمليات التغيّر بسهولة، لأنّ المصادر الاقتصادية في المجتمع تساعد على إنجاح خطط التنمية، بينما الاقتصاد المتخلف يعيق عملية التنمية.

وبشكل عام، فإن نقص الموارد الاقتصادية ومحدوديتها يعيق من عملية التغيّر. فالوسائل المادية لا يمكن الحصول عليها إلا بالمال وكذلك الاختراعات والمصانع وغير ذلك. كما أنه في بعض احالات يرغب الأفراد في امتلاك المخترعات التكنولوجية إلاّ أنّ ارتفاع تكلفتها المالية يحول دون تحقيق ذلك.

9 -ركود الاختراعات والاكتشافات العلمية:

وهي نتيجة انعدام روح الابتكار والتجديد، وتعود إلى عوامل فرعية كثيرة منها:

-انخفاض المستوى العلمي، وعدم وجود الحاجة الملحة الدافعة إلى الاختراع. فهناك مجتمعات في أمس الحاجة إلى اكتشاف ثرواتها من معادن وبترول، وغير ذلك.

من البديهي أن شروط الاختراع تتطلب وجود الشخص القادر، والإمكانيات اللازمة والبيئة الاجتماعية الملائمة، وقد بيّن "نمكوف" (Nimkoff) أن الاختراعات تعتمد على:

1 -القدرة الفعلية.

2 -الحاجة والاختراع.

3 -المعرفة القائمة.

فإن إتاحة الفرصة أمام أصحاب المواهب، ورعايتهم وتوجههم يؤدي إلى تحقيق الاكتشافات والاختراعات العملية المتنوعة.

ولا بد أن نشير أن الذكاء وحده لدى المخترع لا يكفي ما لم يتوفر المناخ الاجتماعي الملائم، فأحيانا تسود معتقدات مختلفة داخل المجتمع تمنع انتشار الاختراع أو الاكتشافات الجديدة، ولهذا فإن القبول الاجتماعي يعتمد على طبيعة الاختراع من حيث الملاءمة والتكلفة وعلى مكانة المخترع وثقافة الفرد المستقبل للاختراع، كل ذلك له تأثير كبير على انتشار الاختراع الذي يؤدي بدوره إلى التغيّر الاجتماعي[1].

ومن العوائق التي تحول دون حدوث التغيّر، ضعف وضوح الإيديولوجية التنموية في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى قصور في خلط التنمية التي تصاغ في إطار إيديولوجي سياسي. وحينما تكون السياسة التنموية غير واضحة فإنها في هذه الحالة لن تلبي حاجات المجتمع، كما أنه غالبا ما يقف تعدد القوميات والأقليات أمام التغيّر حفاظا على التوازن العام داخل المجتمع.

فأي إصلاح أو تغيير يقابل بعدم استجابة أو معارضة من تلك الفئات التي قد تتضرر مصالحها داخل المجتمع، ومن ناحية أخرى فإن السياسة الإمبريالية والحروب الخارجية تفرض هيمنتها على المستعمرات، وتحارب كل تغيّر إيجابي قد يحدث في البلدان المستعمرة. ناهيك عن فرض ثقافتها وحضارتها التي لا تتلاءم وثقافة المستعمرات ما يؤد في النهاية إلى إعاقة عملية التغيّر.

ومما سق، وبالرغم من الدور المهم الذي تلعبه كل هذه العوامل في عملية التغيّر الاجتماعي، إلاّ أننا لا بد أن نحذر من الانزلاق في مستنقع الحتميات، مثلما حدث مع مفكري القرن التاسع عشر، حيث وصل الأمر ببعضهم إلى حد الربط بين درجة الحرارة وقيام الثورة الفرنسية، وبالتالي فنحن لا نميل إلى تأكيد حتمية على أخرى، بل نميل إلى تأكيد دورها في ظروف معيّنة، هذا الدور الذي قد يرتبط ارتباطا وثيقا بالجهد الإنساني في التغيير.

1- ناصر ثابت، **التنمية والتغيّر الاجتماعي**، مكتبة الإمارات العربية المتحدة، 1983، ص 173.

فالعوائق كثيرة، ولكنها مترابطة، بحيث أنها تؤدي إلى إعاقة التغيّر الاجتماعي وتحذير التخلف، وليس هناك خروج من دائرة التخلف إلا بمعالجة تلك العوائق، وذلك مرهون ومشروط بالوعي الاجتماعي والقدرة على التغيير[1].

ثامنا: نظريات التغيّر الاجتماعي

1 -تحليل عوامل التغيّر الاجتماعي ضمن النظريات السوسيولوجية:

-عامل العصبية: ابن خلدون

مثل هذا الاتجاه ابن خلدون أول منشئ لعلم الاجتماع، هذه النظريات تنظر إلى التغيّر الاجتماعي على أنه يسير باتجاه دائري بحركة منظمة وأن تغير المجتمعات تشبه نمو الكائن الحي وغايته والذي تنتهي مراحله عند موته إلا أن للمجتمع ولادة أخرى تمر على نفس المراحل.

كان يؤمن بتغير المجتمع حسب عمر الدولة وفق مراحل الأطوار الثلاثة: طور النشأة والتكوين الذي ينطلق في مجال البداوة وتكون عصبية القبيلة التي تعتبر المحرك الأساسي للتغير والتي تعتمد على مبدأ التضامن بين أعضاء القبيلة التي تجمعهم روابط الدم أو النسب أو الولاء. وطور النضج والاكتمال أين تنتقل القبيلة المكونة للدولة إلى الملك في المجال الحضري وتتغير ملامحها باكتساب الصفات الحضرية من صنائع وعلوم ومعمار واستقرار وترف، ويصل المجتمع المتحضر لدرجة النضج والتقدم من حيث التنظيم الاجتماعي والسياسي سرعة التقدم، وطور الهرم والشيخوخة أين تضعف شوكة الدولة وهيبتها وتبدأ بالتعرض إلى هجمات أعدائها مما يدفعها إلى تعزيز جيشها بصرف أموال طائلة تفرغ الخزينة وتدفع إلى فرض الضرائب على العامة الذين يتعرضون حينها إلى فقر وسخط وعدم استقرار، فتضعف الدولة وتؤول إلى السقوط ، وتعوضها حينئذ عصبية ناشئة منافسة تكونت

1- عوائق التغيّر الاجتماعي والثقافي. http://handisocio.blogspot.com/2010/08/blog-post_384.html

في البدو . هذه الحركة الدائرية لتغير المجتمع عبر المراحل المذكورة أساسها قوةالعصبية وضعفها[1].

-عامل التطور الفكري (أوغيست كونت):

أما أوجست كومت (Comte Auguste)، فرأى أن التغيّر الاجتماعي هو نتاج لتطور الذكاء الإنساني،وأن تطور المجتمع يعني عملية نمو وتقدم.

كان عالم الاجتماع الفرنسي أو جست كومت، من أنصار الاتجاه التقدمي وأشار في كتابه "مذهب في السياسة الوضعية " إلى فلسفة التربية الوضعية ووضح أن المجتمع له حالتان الثابتة (الستاتيكية) ومتحركة (ديناميكية)، إذ تناول في حالة المجتمع الستات يكية، الدين والملكية والتنظيم الأسري واللغة والطبقات أي البنى الاجتماعية ذات الوجود الثابت .أما في الحالة الديناميكية فقد اهتم بالتقدم والتغير الذي يحدث في المجتمع.

تعني الديناميكية التي استخدمها كونت الحركة الاجتماعية التي تحدث، بسبب تطور الفكر البشري واكتسابه للمعرفة ومدى التقدم الحاصل فيها من حيث نموها وتطورها . لشرح ذلك اعتمد كومت على فكرتين هما قانون الأطوار الثلاثة، وقانون تقدم الإنسانية إذ أن قانون الأطوار الثلاثة يؤكد أن المجتمع حسب العلوم التي اهتدى إليها الإنسان، يمر بثلاث مراحل، – المرحلة اللاهوتية: والتي تميزت بسيطرة الدين في المجتمع والتي تجعل الفرد خائفاً من القوة الخفية ومن ثم تؤدي إلى عدم التحمس لعملية التبديل والتغير الاجتماعي .– المرحلة الميتافيزيقية أو الفلسفية: وهذه تميزت بالتفكير الموزونفي كل ما يدور في هذا المجتمع من بناء وظواهر وعلاقات اجتماعية .– المرحلة الوضعية: والتي يرى فيها أن كل ميادين المعرفة الصحيحة التي تقوم على المنهج العلمي والذي يعتمد على الملاحظة والتجربة والقياس والمقارنة قد وصلت إلى مرحلة النضج فتأثير العلم بات واضحا في حياة

1– عبد الغني مغربي، **التفكير الاجتماعي عند ابن خلدون** ، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 33.

الأفراد، حيث انسحبت القيم والعادات والتقاليد والعلاقات القديمة وأدى تأثير الاكتشافات الطبيعة إلى زيادة عمر الإنسان وإلى تحكمه في الحياة الطبيعية والتي انعكست على الجوانب العقلية والفكرية كذلك هو شأن غيرها من العلوم الأخرى، خاصة علم الاجتماع الذي سيتولى دراسة تنظيم المجتمع. فلا معتقد حسب الفلسفة الوضعية يضاهي العلم الذي عوض كل القيم في فكر الأفراد[1].

-العامل الديموغرافي وتقسيم العمل(هيربرت سبنسر وإيميل دوركايم):

اعتمدت تلك الاتجاهات على المفهوم الداروينى الذي شبه المجتمع بالكائن الحي في تطوره. وكان لكتاب دارون "أصل الأنواع" أثر كبير إذ كانت نظريته تقوم على مبدأ الصراع من أجل البقاء والبقاء للأصلح وأن الظواهر الاجتماعية تسير بحسب قوانين الظواهر البيولوجية من حيث النمو والاكتمال. ويعد هربرت سبنسر أول من مثل هذا الاتجاه التطوري إذ شبه تقدم المجتمع وتطورهبتطور الكائن العضوي التطور يكون من التجانس إلى اللاتجانس، إذ أشار إلى ذلك في كتابه "السكون الاجتماعي" حيث يقول: أن المجموعة الاجتماعية تكون متجانسة في حالة صغر حجمها وكلما كبر فإنها تكتسب اللا تجانس وتصير أكثر تعقيدا في حياتها الاجتماعية[2]. يقسم سبنسر المجتمع إلى أربعةأنواع بحسب التطور الحضاري: مجتمع بسيط، ومجتمع مركب، ومجتمع مركب تركيباً مضاعفا ، مجتمع مركب تركيباً ثلاثياً .كما أرجع نشوء المجتمعات إلى العامل السكاني الذي اعتمد على تقسيم العمل والتخصص وتنظيم الأعراف والقوانين والبناء الاجتماعي وظهور التطور والتقدم، والتغير الاجتماعي الذي كان وراء تحول المجتمع من مجتمع بسيط إلى مجتمع مركب بحيث أدت إلى تحولالعادات والتقاليد إلى قوانين تعتمدها الدولة في العدل والاستقرار للمجتمع

1- محمد علي محمد و آخرون، **تاريخ الفكر الاجتماعي** ، الرواد والا تجاهات المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2011، ص 47.

2- نيقولا تيماشيف، **نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطور ها**،ترجمة،محمد عودة و آخرون، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، ط8، القاهرة، ص 305.

وفي نفس تسلسل الأفكار تأتي نظرية عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم، لتؤكد أن المجتمع يسير من البساطة إلى التعقيد وهذا ما جاء به عندما قال بأن المجتمع يتحول من مجتمع ميكانيكي بسيط ومتجانس إلى مجتمع عضوي نتيجة للتنوع التدريجي والتعقد المتزايد في الحياة يطرأ عليه تغير في نظم هو أخلاقه وعاداته. يرى دوركايم بأن الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى تقسيم العمل الاجتماعي ومن ثم يكون هناك تقسيم أو انتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي الذي يرجع إلى العامل السكاني، مما يصنع أسرة متغيرة في كثير من وظائفها. وهنا يشير دوركايم إلى انتقال المجتمع من المرحلة التقليدية إلى المرحلة الصناعية الحديثة بصفة تلقائية كلما ازدادت الكثافة السكانية وتخصص العمل ثم يأتي التحديث وهو عملية تغير مخططة ومقصودة من أجل الانتقال من حالة إلى حالة أفضل عن طريق وسائل التصنيع الحديثة وتطبيق الوسائل والطرق المؤدية إلى التجديد في الأنساق الاجتماعية فتتغير أخلاق الأفراد التي تصبح تعتمد على المصالح المتبادلة وينقص الضمير الجمعي وتزول الرقابة الاجتماعية ويتغير نمط الاندماج الذي يصبح يعتمد أكثر فأكثر على التخصص التقني للاندماج في سوق العمل[1]، من يعجز عن ذلك يصبح مهمشا نظرا لضعف الروابط التضامنية التقليدية وتؤدي تلك الحالة إلى أزمة أخلاقية ويصل المجتمع لمرحلة التفسخ الاجتماعي أو الأنوميا.

-حتمية العامل الاقتصادي ونظرية الصراع الطبقي (كارل ماركس):

يشير عالم الاجتماع الألماني كارل ماركس صاحب نظرية "الحتمية الاقتصادية"، إلى أن الظروف الاقتصادية هي أساس البناء الاجتماعي وتؤثر تأثيرا عميقا في جميع الجوانب الأخرى للنشاط البشري[2]. بذلك فإن تأثير البنية المادية للمجتمع (والتي يقصد بها الاقتصاد) في كل مرحلة مرت بها البشرية منذ ظهور الزراعة مرورا بمرحلة العبودية ثم الإقطاعية وصولا إلى مرحلة الرأسمالية مع ظهور الصناعة، هو الذي كان عاملا في تغير

1- Emile Durkheim, **De la division du travail social**, PUF, Paris, 1893, p 68.
2- Karl Marx, **Introduction à la critique de l'économie politique**, in G. Rocher, Op.cit, p 58.

علاقات الاستغلال بين الطبقات الاجتماعية بل أن الاقتصاد ذاته هو الذي كان سببا في ظهور الطبقات وتحول مصالحها عبر المراحل المذكورة وظهور الصراع بينها.

وقد اعتبر ماركس معتمداً على المادية التاريخية ، الصراع الطبقي أساسي في تطور المجتمع فالصراع بين الطبقة البرجوازية والطبقة البروليتارية العمالية هو امتداد لصراع طبقي طويل بين الطبقة الأسياد و العبيد وطبقة الإقطاعيين والأفنان. وقد حاول ماركس أن يقدم نظرية منظمة عن البناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي، التي تسلم أنه كلما اشتد الاستغلال وتغيرت وسائل الإنتاج، اشتد الصراع بين الطبقتين وثارت قوى الإنتاج (العمال) وغيرت علاقاتها بملاك وسائل الإنتاج (أرباب العمل).

وقد انصبت نظرية ماركس على الواقع الاقتصادي في عصره، الذي كان يعكس حد كبير وضعية الاستغلال في العملية الإنتاجية ، حيث كان العمال في المصانع يعملون فوق طاقتهم مقابل أجر زهيد لا يوفر أدنى ضرورياتهم الحياتية، وجهودهم توفر للطبقة البرجوازية أرباحا طائلة. وقد أدت نظريته العلمية إلى ظهور أيديولوجيا كان من شأنها رفع الوعي لدى الطبقة العاملة التي نظمت مطالبتها لحقوقها حركة نقابية واضرابات أدت إلى تغير حقيقي في تسيير المصانع والمؤسسات الر أسمالية. ثم وصلت الأيديولوجيا الماركسية إلى تغير النظام الاقتصادي والسياسي في العديد من الدول[1].

-العامل الثقافي الديني (ماركس فيبر):

تعتبر دراسة "ماكس فيبر "(Weber Marx) حول تأثير الفكر الديني على التطور الاقتصادي من أهم الدراسات التحليلية التي حاولت فهم ظاهرة التغيّر ، وقد اهتم فيبر بالأخلاق البروتستانتية التي تعني القيم الدينية للمذهب المسيحي البروتستانتي، حيث بين العلاقة بين العامل الديني، والعامل الاقتصادي، في إحداث التغيّر الاجتماعي. ففي كتابه

1- Ibid, p 59.

"الأخلاق البروتستانتي وروح الرأسمالية "[1]، بين فيبر الأهمية الشديدة للمجال الروحي في البت بمصير البنية الاقتصادية ذاتها وكان حريصا على أن يبين تأثير الجانب الروحي على سلوك الأفراد وينتج ما يسمى بالفعل الاجتماعي. فالفعل الاجتماعي عند فيبر تتداخل فيه دوافع الفرد ونواياه وميولاته الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية. لاحظ فيبر أن المؤمنين بالقيم الكالفينية تكون لديهم ممارسات تؤدي بهم إلى استثمار اقتصادي عقلاني يستند إلى المعرفة العلمية ويؤدي إلى ازدياد الثروة التي تستثمر أرباحها ثانية في مشاريع جديدة، الشيء الذي أدى إلى انتشار الرأسمالية العقلانية الحديثة بشكل واسع في المناطق التي تنتشر فيها القيم البروتستانتية.

ذلك لأن تلك القيم هي التي تحث المؤمن بها على القيام باستثمارات عديدة لربح الثروة وتحقيق الغنى والازدهار عن طريق الزهد في الحياة والادخار. فإن المؤمن الذي سار على هذا المنهج سيلقى عفو الله ويدخل الجنة. هذا الربط بين النشاط الاقتصادي والقيم الثقافية للأفراد مكن فيبر من فهم واقع التغيّر الاجتماعي في المجتمعات الغربية الحديثة.

-الاتجاه الوظيفي (ملينوفسكيوبارسونز):

تؤكد الوظيفية على تكامل الأجزاء في إطار الكل، أي ما يقدمه الجزء إلى الكل والمتمثل في المجتمع . والوظيفة تركز على تكامل الأجزاء في الكل والتسا رط والتكامل بين الأجزاء، وأن لكل من الأجزاء وظيفة معينة ومحددة وهذا ما يشبه الكائن العضوي في قيامه بوظائفه. وهذا ما يمكن ملاحظته في المجتمع من خلال البناء الاجتماعي الذي يلعب فيه الأفراد الدور الرئيس، وهؤلاء الأفراد يرتبطون فيما بينهم بعلاقات اجتماعية متكاملة بحيث يؤدي إلى استمرار البناء الاجتماعي الذي يعود إلى التفاعل بين الأفراد من خلال الوظائف والأدوار التي يقومون بها. ومن هنا يرى الاتجاه الوظيفي أن التغيّر الاجتماعي يطرأ على البناء الاجتماعي بصفة نسبية غير مؤثرة على النسق الاجتماعي . وأن هذا التغيّر يأتي إما

1- Marx Weber, **L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme**, trad. Jack Chavey, Gallimard, Paris, 1972.

عن طريق العوامل الداخلية أو الخارجية للمجتمع على الرغم من ثبات بعض أنساق المجتمع للمحافظة على الاستقرار والتوازن. أهم رواد هذا الاتجاه مالينوفسكي وبلوسنز لا يولون اهتماما واضحا للتغيّر الاجتماعي فبالنسبة إليهما حتى وإن طرأ تغيّر ما على جزء من أجزاء النظام فإن ذلك لا يؤدي إلى تغيّر شامل بل يكون التغيّر دائما جزئي وكأن المجتمع لا يتغير بطريقة كبيرة وملحوظة.

تاسعا: مراحل التغيّر الاجتماعي في العالم

1 -نظرية الالتقاء الاقتصادي:

تفسر " كلارك كيي"(Kerr C.) عملية التغيّر الاجتماعي، وعرفت بنظرية "الالتقاء" أو "الوفاق"Convergence، اعتمادا على فرضية مفادها أن العالم قد دخل مرحلة جديدة، هي مرحلة التصنيع الكامل، وأن هناك من الأفكار ما ساير هذا التحول، في حين لازال البعض منها بعيدا عن المسايرة في التحول نحو التصنيع، إلا أنه يكون لكل المجتمعات نفس المآل، حيث ستصل كل دولة من دول العالم إلى مرحلة التصنيع الكامل، حيث يكون التصنيع الصفة المشتركة بين كل المجتمعات، فيخلق نظما متشابهة، فالمجتمعات الصناعية – الغربية خاصة– وصلت إلى التشابه، ويقوم التشابه بينها في المظاهر التالية: الإنتاج الواسع المعتمد على المنافسة والمهارات وتقسيم دقيق للعمل، يكون الحراك الاجتماعي في المجتمع الصناعي رأسيا وأفقيا، نمو قيم جديدة وتحقق درجة عالية من الاتفاق حولها، نمو الاعتماد المتبادل داخليا وخارجيا وتناقص فرص الحرب. حسب أحمد زايد تعد هذه المؤشرات نموذجا مثاليا، يسعى التغيّر الاجتماعي في أي مجتمع إلى تحقيقه. وتعتبر هذه المؤشرات السمات العامة التي تشترك فيها المجتمعات الصناعية، وأخذا بهذا المنظور، فإن التغيّر الاجتماعي

الذي يحدث وفق ذلك، يكون محققا لصورة من صور التقارب والالتقاء بين المجتمعات الإنسانية والدول المختلفة[1].

2 -نظرية النمو:

في العام 1961 قدم "والت روستو "(Rostow W.)، نظرية أسماها "نظرية النمو "[2]، وأقام هذه النظرية على فرضية مؤداها أن النمو الاقتصادي في جميع المجتمعات يمر بمراحل محددة، والفرق بين مجتمع وآخر يتمثل في الدرجة التي قطعها مجتمع على طريق النمو، وحدد روستو تلك المراحل في خمس، هي:- رغبة المجتمع التقليدي في التحول إلى مجتمع متطور ، بامتلاك الوسائل المادية المساعدة على الإشباع للحاجات المجتمعية، والانتقال بالنسق العام للمجتمع من صورته التقليدية ، في جانبيها المعنوي والمادي إلى نسق اجتماعي ديناميكي، يتجاوب فيه البناء الفوقي مع البناء التحتي، وتتحول الثقافة من ثقافة استهلاكية إلى ثقافة منتجة، مرحلة التهيؤ: وتعبر حسب روستو عن مدى استعداد الأفراد أو المجتمع إلى عملية التغيّر والتحول وإحداث عملية النمو. مرحلة الانطلاق : وهي المرحلة التي يكون فيها المجتمع قد حضر الوسائل المادية والمعنوية لإحداث التغيّر . مرحلة السعي نحو النضج: وقد يرتبط ذلك بتهيئة الجانب الكيفي للثقافة مع الجانب الكمي، الذي يلعب دورا أساسيا في ارتقاء الأفراد إلى مستوى عملية التغير والنمو . مرحلة الاستهلاك الجمعي الوفير: وهي المرحلة التي يكون فيها المجتمع قد وصل إلى مرحلة الاكتفاء المادي، إلى جانب توازي الجانب المعنوي للثقافة مع النمو المادي، وتأثر وتكيف البناء الاجتماعي للمجتمع مع ذلك التحول .وهي المرحلة التي وصلت إليها المجتمعات الغربية، بينما تكون مجتمعات العالم الثالث داخل إحدى هذه المراحل أو في بدايتها.

1- Clark Kerr, John T. Dunlop, Frederic H. Harbison et Charles A. Myers, **Industrialisme et industrie :le problème du travail et de la gestion dans la croissance économique**, Harvard UniveritiyPress, 1960.

2- W. W. Rostow, **The stage of Economic growth**, Cambridge university press, 1960, cité par Guy Rocher, Op.cit, p185.

إضافة إلى التغيّر الذي يحدث نتيجة لجهود أو عبقرية أشخاص استطاعوا أن يغيّروا تاريخ بلادهم وهذا ما أكد عليه (ماكس فيبر) العالم الألماني إذ أكد على وجود عباقرة وأبطال كان لهم الدور في التغيّر ظهور أفكار وأساليب جديدة تؤدي إلى إحداث التغيّر وهذا يؤكد حتمية التغيّر.

عاشرا: الفاعلون الاجتماعيون والتغيّر الاجتماعي

رأينا جملة من العوامل التي كانت سببا في إحداث التغير الاجتماعي تعرض لها أغلبية علماء الاجتماع من بينها العامل الديموغرافي والعامل الاقتصادي والثقافي. سنتعرض فيما يلي إلى عامل آخر أضافه باحثون في سياق تحليل سوسيولوجي معاصر.

1 -التغيّر الاجتماعي وفق تحليل نظرية لويس مامفورد(Lewis Mumford):

التعريف بالباحث:

لويس مامفورد (1895-1990)، كاتب وناقد أدبي ومؤرخ التكنولوجيا وعالم اجتماع أمريكي، درس في كلية نيويورك والمدرسة الجديدة للبحوث الاجتماعية و أصبح محررا في مجلة أدبية حداثية و أصبح ناقدا أدبيا معاصرا، ثم عملب . "مجلة نيويورك" أين علق على القضايا الحضرية وقدم نقده للهندسة المعمارية. عمل مع زميله عالم الاجتماع البريطاني "فيكتور برانفورد" صاحب فلسفة اجتماعية قدمها في مجموعة من القصص: "التكنولوجيا والحضارة" 1934،ثقافة المدن 1938 و"وضع الإنسان" 1944، وهي من بين عدة كتب أخرى.

أكد مامفورد على دور التقنية في تغير المجتمعات مركزا على الأساليب الفنية ذات النطاق الأوسع لتنقل المعلومات وذكر بأن تطور التقنية مر بخمس مراحل وكلمنها توصف بخصائص معينة إذ تكون التقنية هي محور التحديد للمرحلة ، ويظهر تقسيمه للمراحل تأثره المعلن بالنظرية الماركسية التي اعتمدت على أنماط المادية التاريخية.

تتمثل مراحل التكنولوجيا لدى مامفورد في ما يلي[1]:

-مرحلة التقنيات الصخرية Litho technique:

أهم خصائص هذه المرحلة هو استخدام التقنيات البدائية التي تعتمد على الحجارة والخشب والجلود. اقتصادها محلي يعتمد على التبادلات الداخلية المحدودة، التي تتم ضمن العائلة الواسعة والعشيرة. نحن بصدد التحدث عن مجتمع بدائي تقليدي يعيش بوسط طبيعي ويحكمه الضمير الجمعي وضغوطات التجانس العشائري.

-مرحلة التقنية البشرية Anthropotechnique:

أهم تجديد خلال هذه المرحلة هو إ دخال استخدام الحديد إضافة إلى استخدام العبيد.يستخدم الإنسان في الوقت نفسه كيد عاملة وكذلك كتقنية مثل باقي التقنيات. يعرف الإنتاج الزراعي إنتاجا وافرا لتوفر اليد العاملة الواسعة النطاق ، كما ظهرت وسائل النقل البحري وشيدت المدن على ضفاف الأنهار . بذلك نظمت الإدارات السياسية وظهرت الإمبراطوريات.

-مرحلة التقنيات الإلكترونية Electrotechnique:

امتدت هذه المرحلة من القرن 10 إلى غاية القرن 18، تحضرت خلالها بوادر الثورة الصناعية.اختصت بثلاث تطورات تكنولوجية: استخدام تقنية توصيل المياه واستخدام قوة الرياح في السفن الشراعية والمطاحن، استخدام الحيوانات التي عوضت العبيد وابتكار الطباعة والساعة اللتان كان لهما أثرا واسعا على الحياة الاجتماعية. اعتمادا على الاقتصاد الزراعي الذي تجاوز الحدود تراكمت رؤوس الأموال مما أدى إلى ظهور الرأسمالية التجارية بالمدن. ازدهرت الصناعات الحرفية والتي استدعت التجمعات العمالية والعمل الجماعي المنظم وظهرت الأشكال الأولى للبروليتاريا الحضارية. سياسيا كان النظام إقطاعي يعتمد

1- Haentjens, Lewis Mumford, **Un auteur majeur pour penser**, le « XXL », Revue Futurable, n°430, 2019, in : https://www.caim.info.

على الحكم الملكي. أما ثقافيا رغم تزامن ا للاهوت مع التفكير الفلسفي فقد لاح في الأفق التفكير العلمي مع إنتاج الموسوعة فكانت بداية عصر النهضة.

-مرحلة التقنيات القديمة Paléothechnique:

هي مرحلة الثورة الصناعية التي تتميز على المستوى التقني الاستخدام الثنائي للحديد والفحم وكانت الطاقة البخارية الجديدة أهم ثورة لتحديث وسائل النقل البري والبحري وإحداث الآلة الصناعية. عوض رأس المال الصناعي رأس المال التجاري. جذب العمل بالمصنع كثافة عمالية كبرى استقرت بالمدن . بدأت النقابات في الانتشار واكتسحت مجال الصراع الطبقي. تغير النظام السياسي و سلمت قسرا للطبقة البرجوازية ثم انتقلت بعدها للنظام الديمقراطي. انتشرت المعرفة العلمية بصفة مطلقة وتطورت بكل المجالات وبرزت ايديولوجيات متعددة.

-مرحلة التقنيات الجديدة Néo technique:

هي المرحلة التي بد أت منذ القرن العشرين والتي تتميز على المستوى التقني بتعدد عناصر الطاقة (كهرباء ، نفط، غاز، ذرة) وابتكارات صناعية متعددة وأكثر تخصصا، اقتصاديا أدى الرأس المال الصناعي إلى ظهور رأسمال بنكي، المدن اكتظت ونمت ، سياسيا بدأ تدخل الدولة في التسيير الرأسمالي وأصبحت النقابات العمالية جزءا لا يتجزأ من قطاع العمل. الديمقراطية أخذت في الانتشار متخذة أشكالا مختلفة، بدأت الأيديولوجيات تتراجع وتحولت المجتمعات الإنتاجية إلى مجتمعات استهلاكية.

اعتمد مامفورد في تحليله للمراحل الخمس على الدور التقني الذي يعتبره أساس التغيير مما يؤكد تأثره الماركسي لكنه من جهة أخرى هو لا يعزل التقنية عن محيطها الفكري بل عكس الاتجاه الحتمي الذي تبناه كارل ماركس، نجده يؤكد على مدى تأثير الفكر والثقافة في إنتاج التقنية وتأثير هذه الأخيرة على تغيّر المجتمع.

الدراسة التي قام بها لويس مامفورد "Lewis Mumford"[1] للتطور التقني في المجتمعات عبر المراحل التاريخية، وإن كان متأثرا بالنظرية الماركسية فإنه لا يفصل العامل التقني عن السياق الثقافي، ولا يعطي الأولوية للتقنية عوض الثقافة: "ليس بإمكان الآلة أن تفصل عن الإطار الاجتماعي الأكبر، لأن هذا الأخير هو الذي يعطها معنى وهدف ، إن تقنيات الحضارة المتوصل إليها ما هي إلا عبارة عن اختيار قام به الأفراد، وقدرات وجهود مقصودة ولا شعورية فالتقنية لا تمثل نسق مستقلا..." إنها لا توجد إلا كعنصر ثقافي[2]، فإن كان مامفورد Mumford يعطي دورا للتقنية في إيضاح مراحل التغير فإننا تجده يعيد التقنية ذاتها إلى الإطار الثقافي في المجتمع ، ويربط بينهما ما يؤدي بنا إلى استنتاج جدلية بين العاملين التقني والثقافي.

2 -الحركات الاجتماعية عند ألان تورينAlain Touraine:

يجمع هذا التحليل في الوقت نفسه بين عامل من عوامل التغيّر الاجتماعي والجماعات الفاعلة في إحداث التغيير لكنه يركز أكثر على اعتبار الحركات الاجتماعية كفاعل أساسي في التغيير.

التعريف بالباحث:

ألان تورين هو من أهم رواد علم الاجتماع الفرنسيين المعاصرين، ولد سنة 1925، درس بالمدرسة العليا للأساتذة (1950) وتحصل على دكتوراه في علم الاجتماع (1955)، عمل باحثا في المجلس الوطني للبحوث الفرنسية (1958) وقام بتأسيس مجلة علم اجتماع العمل (1959)، ثم أسس مركز دراسات علم اجتماع العمل بجامعة "تشيلي"(1960) ثم أصبح باحثا بـ "أيتوديس" للعلوم بباريس. اشتهر بدراسة الحركات الاجتماعية و الوعي العمالي وكذا

1- Mumford Lewis, **Technique et civilisation**, Trad. Denise Moutonnier, Du Seuil, Paris, 1950, p 105.
2- H. Mendras et M. Forsé, **Le changement social et paradigmes**, Editions Armand Colin, Paris, 1983, p 86.

تطوير مفهوم المجتمع ما بعد الصناعي .من أهم مؤلفاته إنتاج المجتمع، من أجل علم الاجتماع، نقد الحداثة، التفكير بطريقة مختلفة، ما هي الديموقراطية.

-تجديده لعلم الاجتماع:

في كتابه "إنتاج المجتمع"، اعتبر أن المجتمع ينتج نفسه حيث بدأ دراسته اعتمادا على فرضية مفادها: تتعرف المجتمعات على نفسها سوسيولوجيا عندما تعترف أنها نتيجة عملها ونتيجة علاقاتها الاجتماعية وعندما يتم الاعتراف بأن ما يسمى بمجموع المعطيات الاجتماعية هو نتيجة للفعل الاجتماعي، أي للقرارات أو للتعاملات أو للهيمنة أو للصراع.

مثل هذه الدراسة لا تستثني سوسيولوجية الطبقات لكنها تعتمد في جوهرها على سوسيولوجية الفعل الاجتماعي وتركز على ديناميكية العلاقات بما في ذلك التوافقات والتفاهمات، كما تتعرض لأنماط الهيمنة التي تمارسها الطبقة وغموض سيطرتها وكذا المواجهة التي تتلقاها الطبقات المهيمن عليها[1].

انتقد تورين السوسيولوجيا الكلاسيكية التي تصور المجتمع على أنه مجرد نسق منظم يستمد وجوده من تطوره عبر عملية التنشئة الاجتماعية والتكيف والضبط الاجتماعي. كما انتقد أيضا السوسيولوجيا الحديثة كالتفاعلية الرمزية التي تغالي في تمجيد الفاعل وتضخم إمكانياته الفاعلة والمؤثرة، نتيجة انتقادها للنظريات الكلاسيكية وتهمل أبناء الاجتماعي . فالكلاسيكية (وظيفية، بنيوية، ماركسية)[2].

تظهر النسق بدون فاعل والثانية تظهر الفاعل دون نسق . فكان هدف تورين الجمع بين الاتجاهين وبناء سوسيولوجيا تطابق بين الفاعل والنسق.

ضمن هذا الإطار اقترح تورين إعادة تعريف سوسيولوجيا تعنى بدراسة الفعل الاجتماعي ضمن الظروف الاجتماعية التي أنتجته بالعودة إلى تاريخها. فاستحدث الباحث

1- Tourraine Alain, **Un nouveau paradigme, pour comprendre le monde d'aujourd'hui**, Fayard, Paris, 2005, p 112.
2- Tourraine Alain, **Penser autrement**, Fayard, Paris, 2007, p 168.

مفهوم نسق الفعل الذي يحلل عبر التفكير في التغيّر الذي يميز المجتمعات الغربية مركزا في تحليله على الصراعات والتناقضات بين الطبقات الاجتماعية عبر شرعية "تاريخانيتها" (Historicité)، فدراسة المجتمع تكمن في حركته وليس في سكونه.

استطاع تورين أن ينمي نظرية سوسيولوجية الحركات الاجتماعية.

-التغيّر الاجتماعي بمنظور سوسيولوجية تورين:

يرى تورين أ ن جوهر ديناميكية المجتمع يكمن أساسا في الحركات الاجتماعية باعتبارها فاعلة في التغيير ، حيث يعرفها ب أنها فعل تنازعي بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة والتي يسعى كل طرف منها لامتلاك التاريخ لنفسه من خلال الدفاع عن هويته واستقلاله ضد خصومه كلما استدعت الضرورة. فأهم ما يميز الحركة هو المرور من الهوية الدفاعية إلى الهوية الهجومية.

عن طريقها يستطيع المجتمع أن ينتصر لوجوده، تتفاعل الحركات الاجتماعية عبر ثلاث مبادئ حددها لها تورين والتي سماها بمبادئ الوجود[1]:

-**مبدأ الهوية:** يتعين على الحركة الاجتماعية أن تعلن عن هويتها ومن يمثلها.

-**مبدأ التعارض:** تحديد الخصم الذي يتعارض مع أهداف الحركة الاجتماعية وتوضيحه بشكل موضوعي.

-**مبدأ الكلية :** وهو أهم مبدأ عند تورين حيث يفترض أن الحركة الاجتماعية تكون مكونة من وعي شمولي جمعي أي لا تكون فردية أو تمثلها أقلية مثل النقابات لأن هذا المبدأ يساهم بشكل كبير على الرأي العام وعلى تحقيق المطالب والمكتسبات و ضمان الحقوق.

1- Tourraine Alain, **Le retour de l'acteur**, Fayard, Paris, 1984, pp.98-102.

هذه المبادئ توجه الحركة الاجتماعية، من أجل السيطرة على التار يخانية التي تشير إلى الأشكال الثقافية العامة وبنى الحياة الاجتماعية، فالمجتمع يشير إلى الاندماج بينما الحركة الاجتماعية تعني فعلا صراع يا يعارض أشكال الاندماج التي تحددها و تفرضها المؤسسات الاجتماعية والسياسية حسب مصالحها، بل تسعى هي الأخرى إلى اكتساب حقوق لها وهكذا يحدث التغيير أي كلما توصلت الحركة الاجتماعية إلى اكتساب حق من الحقوق الذي يسجل ضمن ثقافة المجتمع.

من أجل تحقيق دراسة وتحليل الحركة الاجتماعية، اقترح تورين منهجا خاص ايسمى بمنهجية التدخل السوسيولوجي أي ما يتوافق وتقنية الملاحظة بالمشاركة ، حيثيفترضأن يتدخل عالم الاجتماع وينخرط في الحركة ويقوم بدراسة الفعل من داخلها لكن دون تبني منهجية الفاعلين، هذا يعني أيضا التركيز على المنا ضلين في القاعدة وليس القادة الذين يحاولون الحفاظ على امتيازاتهم . فكانت هذه الطريقة سببا في إنشاء مركز التحليل والتدخل السوسيولوجي (EHESS).

إن هدف الحركة الاجتماعية هو تحرير الذات من أشكال الهيمنة والسيطرة التي تفرضها النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، و أن لا يصبح الفرد قطعة شطرنج يتم التلاعب بها أو يتم برمجته وفق نمط اجتماعي وأيديولوجي يخدم فئة متحكمة أو أقلية. الفرد حسب تورين يمكن أن يكون فاعلا، حرا في توجهاته وخياراته و لا يمكنه ذلك إلا إذا كان مؤمنا بفرديته وقدرته على الفعل وهذا ما يميز الذات الفاعلة التي تسعى لتحرير نفسها من كل أشكال الهيمنة التي يمارسها المجتمع المبرمج.

3 -التغيّر الاجتماعي حسب تحليل نظرية جورج بالاندييGeorges Balandier:

في تفسيره للتغيّر الاجتماعي ، يجمع بالاند يي بين عوامل ثلاث تم ذكرها من طرف علماء اجتماع كلاسيكيين والمتمثلة في الكثافة السكانية ، الاقتصاد والثقافة .حيث يرى أن التداخل بينها مؤكد وأنه من الضروري الاعتماد عليه لتفسير ظاهرة التغير ولا مجال الفصل

كل عنصر عن باقي العناصر .هذا التحليل ينطبق على المجتمعات الغربية وغيرها من المجتمعات ذات الديناميكية الحرة والعادية التي لم تخضع لوطأة الاحتلال. بينما في هذه الأخيرة والتي تدعى حاليا بالمجتمعات النامية فإن الأمر مختلف فإن تحليل ديناميكيتها سببتها عوامل مختلفة.

التعريف بالباحث:

جورج بالانديي(1920-2016)،أنثروبولوجي وعالم اجتماع فرنسي معاصر ، درس بكلية الآداب بباريس أين تحصل على الدكتوراه وعمل كباحث أنثروبولوجي ودرس الأنثروبولوجيا بالجامعة وبمعهد الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية، كماتحصل على دكتوراه شرفية من جامعة لافال(Laval) الكندية. أخصت دراساته الأنثروبولوجية والسوسيولوجية المجتمعات الإفريقية له عدة مؤلفات نذكر من بينها:السوسيولوجية المعاصرة لإفريقيا السوداء ، ديناميكية التغيرات الاجتماعية بـإفريقيا الوسطى، سوسيولوجية برازافيل السودا ء، العالم الثالث: تأخر تنموي وتنمية، سوسيولوجية التحولات الاجتماعية.

يرى بالانديي أن جميع المجتمعات وجميع الثقافات تخضع لحالات طارئة و"اضطراب" أو"تمرد"، فيجب على علماء الأنثروبولوجيا وصف أوجه الغموض والتناقضات التي تزعزعاستقرار النظام الاجتماعي والثقافي . ويشكل "التوتر" و"الصراع" و"الأحداث" إطارا مرجعيا منهجيا استطاع بالانديي تطبيقه خارج حدود التخصصات الأكاديمية . في عصر ما بعد الحداثة، يُعدّ إتباع نهج متعدد التخصصات أمرا حيويا لفهم الديناميات المتغيرة للسلطة والمجتمع والثقافة.

وبتركيزه على المجتمعات النامية اعتبر أن بنياتها الاقتصادية الاجتماعية والثقافية كانت تقليدية تعرف تناسقا وانسجاما في ما بينها سواء في ما يرتبط بنظام القرابة أو السلطة أو مختلف النشاطات والتفاعلات التي تقوم بها، وذلك قبل أن تعرف التدخل الأجنبي والهيمنة الاستعمارية.

يصف بالانديي، الوضعية الاستعمارية على أنها "الهيمنة التي تفرضها أقلية أجنبية مختلفة عرقيا وثقافيا باسم استعلاء اجتماعي أو اثني محقق عقائدها على أغلبية أصلية ذات بنية مادية ضعيفة .إن التقاء حضارات غير متجانسة إحداهما تقنية ذات اقتصاد قوي ذو وتيرة سريعة من أصل مسيحي، تفرض على حضارات تقنيتها غير معقدة اقتصادها متخلف ذو وتيرة بطيئة وتعد من الناحية الدينية جذريا غير مسيحية. هذه الوضعية تضع علاقات الخصوم في تضارب فتفرض القوة والهيمنة على الحضارة الضعيفة التي يحكم عليها بالخضوع عبر تبريرات واهية وتصرفات معهودة[1].

تبني الحضارة المهيمنة اقتصاد تلك المجتمعات حسب ما يخدم مصالحها واستلاب خيراتها، فتدخل عليها الكثير من التعديلات التي تمكن الفئة المسيرة من الاندماج والعيش في الرفاه دون أن تؤدي بالمجتمع ككل إلى التطور مما ينتج اقتصادي ين متوازيين تقليدي ومتطور.

حينما تفرض القوة والخضوع واللامساواة لمدة طويلة تولد إرادة الثورة لدى الشعوب التي تنتهي بتحقيق استقلالها وتدخل في سيرورة البحث عن التطور فتتجه إلى تقليد المجتمع المستعمر لها حتى تواكب العصرنة.

وبإثارة علاقات جديدة بين الإنسان والتقنية، لم تمر هذه الجهود في محاولة تحقيق العصرنة في مرحلة انتقالية دون طرح مشاكل خطيرة، فمن الناحية الثقافية كان سلم القيم الموجود في تلك المجتمعات ذو الطابع الريفي، يعطي الهيمنة للعلاقات الشخصية. فتراجع نتيجة دخول نظام اجتماعي وثقافي جديد يعتمد على علاقات اقتصادية عصرية وفوارق اجتماعية مختلفة عن النظام التقليدي، فهذين الحركتين العكسيتين (سلم قيمي تقليدي ونظام اجتماعي ثقافي عصري) أحدثنا اختلال في التوازن بظهور سمات ثقافية خاصة، بحيث أن الفرد وجد نفسه في وضعية تناوب بين القيم التقليدية و ثقافية خاصة، بحيث أن الفرد وجد

1- Balandier Georges, **Sociologie actuelle de l'Afrique noire**, PUF, Paris, 1963, pp.34-35.

نفسه في وضعية تناوب بين القيم التقليدية و القيم العصرية قادرة على أن تحدث اختلال في شخصيته بالمعنى المرض ي[1]، خاصة و أن تلك الدول أصبحت تتبع الإيقاع السريع لمواكبة العصر دون أن تفكر جيدا بالمناهج الملائمة لإحداث التغيير.

إذن أهم عنصر اقترحه بالاند يي لدراسة التغيرات الاجتماعية في المجتمعات النامية هي التدخل الاستعماري لأنه أساس إحداث التحولات الغير منسجمة بها بحيث أنها لم تعرف تغيرا طبيعيا بل أن هذا الأخير حدث تحت وطأة الهيمنة وكما خطط له المستعمر.

-جورج بلانديي وكونيّة مفهوم التغيّر الاجتماعي:

رغم تنافرهما البيّن، تتشارك الماركسية ونظرية دوركايم في عنصر مهم وهو مركزيتّهما، إذ ركزت بشكل أساسي على دراسة المجتمعات الرأسمالية الحديثة، معتبرة أنّ المجتمعات التقليدية أو ما نسميه اليوم بالعالم الثالث خارجة عن إطار التغيّر الاجتماعي وليس لها من حل سوى الانصهار في ركب حداثة المجتمعات الرأسمالية الحديثة . بلانديي سعى لإثبات العكس، عبر دراسة حركات التحرر في إفريقيا الوسطى ، محاولا جعل قانون التغيّر قانونا كونيا ينطبق على جميع المجتمعات مهما كانت خصوصياتها مازجا بذلك بين موقعه كعالم اجتماع وأنثروبولوجي في نفس الوقت، رافضا هذا التقسيم النمطي[2].

كل المجتمعات تعيش حالات تغيّر متواصلة وليس بالضرورة أن تتبع كل الشعوب مسار التطور الأوروبي المن مّط. ونجد صدى لهذه الفكرة في بعض مدارس الماركسية الجديدة، مثلا مدرسة التبعية . كما نلاحظ أن بلاند يي ارتكز على مفهوم الأنوم ي لدوركايم، واستبدله بمفهوم الفوضى الخلاقة رافضا اعتبار الفوضى عنصرا هدّاما معتبرا إيّاها مصدر الديناميكية الاجتماعية. ونلاحظ هنا تقاربا مع الفكر الماركسي حيث أن هذه الجدلية بين الفوضى والنظام تمثل مصدر الحراك الاجتماعي والتاريخي لكن عوامل هذا الصراع بالنسبة

1- Balandier Georges, **Déséquilibres socio-culturels et modernisation des pays sous-développés**, Cahiers internationaux de sondage, pp.30-31.
2- Balandier Georges, **Sociologie actuelle de l'Afrique noire**, PUF, Paris, 1963, p 45.

لبلانديي ليست مادية بالأساس بل هي ثقافيّة قامت على استغلال عامل الدّين من أجل الدفع بمسار التحرر الوطني[1].

4 -تنوع وتفاعل عوامل التغيّر الاجتماعي وفق تحليل نظرية" غي روشيه " (Guy Rocher):

تجاوز التغيّر الاجتماعي كونه مجرد ظاهرة ليتحوّل إلى إيديولوجيا تطبع المجتمعات المعاصرة، هكذا يعتبر غي روشيه التغيّر الاجتماعي.

ويؤكد في كتابه "التغيّر الاجتماعي" أنه من الصعب دراسة التغيّر الاجتماعي خارج إطار المسار التاريخي للشعوب، فالمجتمع تاريخ إذ لا يمكن اختصار المجتمع في مجموعة من الأفعال لمجموعة من الأفراد تنتظم داخل بناء اجتماعي وفقا لأشكال تنظّم محددة، إن المجتمع سيرورة وحركة دائمة.

التعريف بالباحث:

عالم اجتماع ولد سنة 1924 بكندا تحصل على الدكتوراه من جامعة هارفارد Harvard الأمريكية أستاذ وباحث في مركز البحث في الحق العام التابع لكلية الحقوق بجامعة مونتريال Montréal.

اعتمادا على مختلف النظريات الكلاسيكية منها أو المعاصرة، عرف غي روشيه Guy Rocher[2]، التغيّر الاجتماعي على أنه "التحولات الملحوظة من مراحل قصيرة من الزمن ، بحيث يمكن أن يتتبع الملاحظ تطورها عبر حياته (...) أنه ظاهرة شاملة ويمس مجموعة من أفراد وظروف معيشة...ويمكن أن يحدث تغيّر في النظام الاجتماعي بأكمله أو في البعض من مكوناته (...) كما يمكن للتغيّر الاجتماعي أن يؤثر في الاتجاه التاريخي لمجتمع ما".

1- صفوان طرابلسي،**مقدمة في التغيّر الاجتماعي** http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=468130&r=0.

2- Guy Rocher, Op.cit, pp.17-20.

ويرى أيضا أنه تغيّر في البنية الاجتماعية،وينتج من خلال الفعل التاريخي.

-تفاعل عوامل التغير:

ويرجع غي روشيه التغيّر الاجتماعي إلى تفاعل العوامل التي ذكرتها مجموعة واسعة من علماء الاجتماع والتي تعرضنا إل يها كالعامل الديمغرافي الذي تطرق إليه دوركايمDurkheim والعامل الاقتصادي والتقني لماركس Marx وكذلك لمامفورد Mumford، العامل الثقافي الذي ركز عليه فيبر Weber وميرتونMerton، الإيديولوجي لماركس وكارل مانهايم Karl Mannheim والصراع حول السلطة لداهرندورفDahrendorf.

كما شرح بتفصيل فعل أهم الفاعلين في التغيّر بذكر النخب الاجتماعية وجماعات الضاغطة التي ركز عليها كل من ميلز Mills وميرنو Meynaud، والتي لها الأثر الكبير في الدفع لإحداث التغيّر. كما أنّه لم يهمل الاستعمار والثورة والحركات التحررية في ذلك.

كما يؤكد على التأثير النسبي لكل عامل ضمن إطار ظرفي معيّن وضمن جماعات في المجتمع عامة[1]. وبهذا التعريف نجد غي روشيه قد وضع تركيبًا شمل أهم ما جاءت به مختلف الدراسات العامة.

حادي عشر: وسائل الإعلام والتغيّر الاجتماعي

تعتبر وسائل الإعلام الحديثة عامل من عوامل إحداث التغيّر الاجتماعي ، فقد استطاعت أن تحوّل العالم إلى "قرية عالمية"على حد تعبير مارشال ماكلوهان، لقد سحقت المكان وسعت إلى إقامة شبكة من العلاقات تربط بين الأفراد والجماعات والأ مم والثقافات[2].

1- Guy Rocher, Op.cit, p 23.

2- حفناوي بعلي، **مدخل إلى نظرية النقد الثقافي المقارن**، منشورات الاختلاف، ط1، 2007، ص 308.

كما سعت إلى تشكيل وع ي الإنسان المعاصر ب أشكال إيجابيةوسلبية من خلال حضورها الكبير في حياة المجتمعات المعاصرة.

أي اتجاهتسلكه وسائل الإعلام في عملية التغيّر الاجتماعي ، هل هو مسلك إيجابي أم سلبي أم الاثنين معًا؟

تكون مؤسسة الإعلام كنظام مخيالي في اتجاه الموجب أو السالب، فهو في اتجاه أكثر إلى الموجب إذا كان هناك ما يوفر الأرضية للارتقاء، وهو في اتجاه أكثر للسالب إذا انعدمت هذه الخلفيّة ولم يعد العقل بحكم ما يحيط به قادرًا على تبيان الصواب من الخطأ ، والموجب هو ما يدفع بالوضع إلى الخيال،ويتمثل في أداء الأدوار التالية[1]:

1 -توفر وسائل الإعلام (النظام المخيالي) الملجأ الذي يأوي الفرد والمجتمع حين يضيق الوضع، ويمكن أن نلاحظ في غياب هذا الملجأ ما يترتب على ذلك على مستوى شخصية الفرد من احتمال التدمير الذاتي والمجتمعي، مثلا لظاهرة الانتحار والإدمان على المخدرات...إنّ الحزام الثقافي الإعلامي يصبح كمرجع حين تشتد التوترات والاضطرابات والضغوطات فهنا تحدث المرحلة الانتقالية أي الهجرة من عالم التموضع إلى فضاء التمخيل.

2 -تسمح وسائل الإعلام عند اللجوء إليها بالنظر إلى الوضع عن بعد، ومراجعته، وتفحصه والتمعّن فيه،فهي تمكّن من رؤية الوضع من زاوية خارجية.

3 -تمكن وسائل الإعلام الإنسان من معايشة عوامل مخيالية متعدّدة ليس بالإمكان اكتشافها في الوضع، فهي تحمله عبر الزمان والمكان، وتسمح له بالنظر إلى رفعه من عدّة نوافذ، فتساهم في إثراء تجربته والارتقاء بها بعيدًا عن الوضع ، ولقد ارتبطت هذه الميزة بما دوّن وكتب عن تطور الحضارة العربية الإسلامية بعد مرحلة التدوين التي سمحت بشيوع المصادر التراثية الأساسية.

1- نفس المرجع، ص ص.25-32.

4 -تساهم وسائل الإعلام في التنشئة الاجتماعية ، أي أنها تسمح للفرد بتعلم واستيعاب قيم المجتمع وعاداته وتقاليده هو نظرته إلى ما يحيط به، ويدخل في هذا السيّاق عملية التقمص الوهمي لشخصية بطل الفيلم أو المسلسل أو غيرها، ويمكن أن يحدث هناك شرخ على مستوى التنشئة الاجتماعية. إذا كانت الشخصية القدوة كمثل البطل في القصة تحمل فيها ثقافية أخرى لا نجد ما يجسدها فيما بعد في رسميات الثقافة التي ينتمي إليها الفرد.

5 -تغيير الوضع من خلال مغايرته، فوسائل الإعلام تدخل تصورات ومفاهيم وألفاظ لم تكن في متناول الأوضاع من قبل ويظهر مفعولها.

6 -حجز الإنسان والمجتمع في قالب الأحادية والنمطية والاستهلاكية. فوسائل الإعلام تحمل قيمًا متماثلة ومتشابهة تقوم على النمطية والمعيارية، بحيث يصبح إنسان هذه الوسائل يفكر بصفة متماثلة، و يسلك سلوكا شبه موحد. وهذا الوضع يقضي تدريجيا على الثراء الثقافي والحضاري الذي يميّز جماعات تتنوع في اللّغة والتاريخ. وتسعى هذه الوسائل أيضا إلى إيجاد مجتمع استهلاكي عن طريق الإشهار، بالترويج لبضاعة ذات طابع تجاري مرتبطة بنمط معيشي معيّن.

7 -دفع الفرد والمجتمع إلى حافة التدمير الذاتي، و يتمثل في اللّجوء إلى نظام مخيالي يقوم على الوهم الذي يبتعد عن الواقع من جهة، كما نجد ذلك في حالة الإدمان على مادة أو نمط حياتي معيّن، والذي عادة ما يؤدي بصاحبه إلى الفناء. إنّ هذا التدمير ليس بالضرورة مادياً ولكنه في معظم الأحيان معنوي، خاصة بعد أن تحوّل الكثير من الأنظمة المخيالية المعاصرة إلى ما سمّاه "إرنيست بيكر" إلى اللاشيئية، أو موت المعاني في هذه الأنظمة وارتباطها أساسا بالغرائز الأوليّة التي تبقي الإنسان فيما دونه.

1 -الزمن الإعلامي والزمن الاجتماعي وعملية التغيير:

يعتبر الزمن الإعلامي–الزمن المرتبط بوتيرة ومضمون محتويات وسائل الإعلام–طرفاً أساسيا في تطوّر أو تشكل الزمن الاجتماعي على الرغم من أن الزمن الإعلامي يبتعد في

عامته عن الزمن القيمي ، وبذلك فالزمن الإعلامي زمن رمزي وليس حقيقيًا، أي يعيشه الإنسان بصفة رمزية كمشاهدة التلفزيون مثلا في مواقف وسلوكيات الأفراد والجماعات حين تنتقل إلى الوضع فتدفعه وتغيّره.

كما يمكن لوسائل الإعلام أداء أدوار تغاير كل ما يرتقي بالإنسان من الوضع الغير سوي ويدفع به إلى التقرب من حقيقة الواقع، ويعتبر هذا المخيال سالباً إذا عمد إلى توظيف المخيلات في ترسيخ وضع غير سوي أصلا وتثبيته. فالسالب هو تسخير المخيال للوضع، وتتمثل هذه الأدوار السالبة فيما يلي:

1 -تبرير الوضع القائم بالعمل على اقتلاع القيم من سياقها في مسار تثبيت الوضع وتكريسه في خدمة مصالح ضيقة، مصالح مادية في أصلها معنوية فيما يلاحقها من امتيازات، وبالتالي تمنع الإنسان من تحقيق ذاتيته المعنوية والمادية وأداء رسالته.

2 -المراقبة الذاتية والاجتماعية، حيث تعمل هذه الأنظمة المخيالية على فرض مجموعة من الحوافز والممنوعات التي تعيق عملية التطور وتحقيق ذاتية الفرد في وسائل الإعلام، تعمل ظاهرة المراقبة الاجتماعية على حضور الآليات الرسمية وغير الرسمية في المحافظة على الوضع القائم وجعل الجمهور المتلقي ساكنا جامدا وممتثلا غير ناقد للوضع الذي يتواجد فيه.

3 -منع الإنسان والمجتمع من إمكانية تغيير الوضع، ففي حالة ارتباط الفرد بوسائل الإعلام التي لا تنبثق من الخيال، فإنها تمنعه من مواجهة الوضع وتغييره. ويعكس اللجوء إلى وسائل الإعلام والبقاء سجينا فيها ، تلك هي حالة مرضية تجعل الإنسان يتوهم بأنه يتجاوز الوضع بيد أنه لا يزال يعيش تحت وطأته.

والحاصل أن الزمن الإعلامي بحكم نفوذه وامتداده إلى جل شرائح المجتمع بالإذاعة والتلفزيون والإنترنيت واستغرا ق الفرد الم عاصر وانهماكه مدة طويلة في التعامل مع هذه الوسائل الزمنية فإنه أصبح موجه الزمن الاجتماعي[1].

تعود غلبة الزمن الإعلامي وسيادته إلى سيطرته البنيوية على زمن الأفراد والجماعات. وذلك ما يظهر في حجم الساعات التي يقضيها الفرد مع الشاشة والحاسب .وبمعنى آخر فقد تقلص زمن العلاقات الاجتماعية تقنيًا وعمليًا مع ظهور أي وسيلة اجتماعية جديدة ،فظهور الصحف قلّل من زمن الحراك الاجتماعي وخاصة في أوساط الفئات المثقفة.وأدّى اكتشاف الإذاعة إلى تحوّل الاستماع إلى الآلة الإذاعية على حساب الاستماع المباشر للآخر.وساهمت شبكة الإنترنيت في استهلاك ما تبقى من الزمن الاجتماعي المعايش بحجة أن هذا الاتصال تفاعلي، يعوض جزء من الزمن الاجتماعي المفقود في الوسائل الإعلامية الأخرى.

إذن فالعلاقة بين الزمنين الإعلامي والاجتماعي غير متكافئة بنيويا. وقد ارتبط هذا الاختلال بمجموعة من العناصر الأخرى نوجزها فيما يلي[2]:

- إن الزمن الإعلامي في الأصل صناعة غربية ودخوله كان إقحاما، بينما يعتبر الزمن الاجتماعي تطوراً ذاتيًا وإنتاجًا محليًا أقرب إلى واقع هذه المجتمعات.
- الزمن الاجتماعي أقرب إلى الواقع المحلي من الزمن الإعلامي: تعتبر الزمن الاجتماعي المحرك الأول في التطور الطبيعي للمجتمعات والحضارات، إلا أن الزمن الإعلامي قد أخذ الصدارة شكليا في تشكل الزمن المعاصر.

1- عزي عبد الرحمن، **الإعلام وتفكك البنيات القيمية في المنطقة العربية**، دار المتوسطية للنشر، ط1،2009، ص 26.

2- عزي عبد الرحمن، **الزمن الإعلامي والزمن الاجتماعي**، المستقبل العربي، العدد 321، 2003، ص ص.64-84.

-الزمن الإعلامي زمن رمزي يرتبط الزمن الاجتماعي بالواقع المعاش: فالزمن الإعلامي يوفر للفرد عالما رمزيا قد لا يكون قائماً في الواقع المعاش ، الشيء الذي يفتح له باب الخيال والتأمن ومعايشة عوالم متعددة غير حاضرة في زمنه الاجتماعي.

-ظهور سلوكيات تتأثر بالزمن الإعلامي في الاستهلاك ، الأكل، الملبس، المشي، الكلام واستخدام التكنولوجيا.

-يفرض الزمن الإعلامي شكليًا وتيرة أسرع من تلك التي يقوم عليها التغيّر الاجتماعي: حيث يواجه الفرد في لحظات معدودة في الزمن الإعلامي ما كان يتعرض له في عدد من السنوات اجتماعيا. فبعض المفردات والصور تقدم للفرد في الزمن الاجتماعي على مراحل مراعاة لدرجة نضجه نفسيًا وروحيًا وجسديًا ، بينما يخترق الزمن الإعلامي الحدود ويقفز فوق هذه المراحل.

-كثرة التعامل مع الزمن الإعلامي يبطئ حركة الزمن الاجتماعي والعكس أي أن قلة التعامل مع الزمن الإعلامي يسرع حراك الزمن الاجتماعي: إنّ كثرة الانغماس في الزمن الإعلامي كمشاهدة التلفزيون وتصفح شبكة الإنترنيت يكون بالضرورة على حساب الزمن الاجتماعي، أي قلة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

-إن الفئات الأكثر حركية لها ت أثير كبير بالزمن الإعلامي ، على اعتبار أن تنشئتها ارتبطت بهذا الزمن أكثر من غيرها من الفئات الاجتماعية الأخرى: حيث اعتبرت العديد من دراسات تأثير وسائل الإعلام أن فئة الشباب شأ نها شأن العناصر النشطة في المجتمع، أسرع الفئات تقبلا للتجديد وأكثرها تأثيراً في الآخرين، فهي التي من خلالها تنقل المستحدثات التقنية وغيرها إلى فئات المجتمع. فالشباب بطبعه عنصر تجديد وتغيير، ويكون عادة أول من يتبنى هذه التكنولوجيا.

-يعتبر الزمن الإعلامي في معظمه زمن المجتمعات المصنّعة وعادة ما يدفع الزمن المحلي إلى الانحصار والاضمحلال: إنّ معظم مضامين الزمن الإعلامي وبخاصة المسموعة والمرئية مرتبطة بالزمن الغربي، وحتى تلك المنتجة محليا فإنها كثيرا ما تعيد

إنتاج وتيرة الزمن الإعلامي الغربي كما هو ملاحظ في المسلسلات والأفلام وتقديم الأخبار شكلا وفي معظم المضمون، والحاصل أن هذا الزمن الوافد يكون على حساب الزمن المحلي سواء كان اجتماعيا أو قيميا، وقد يؤدي هذا الزمن العولمي إلى إضعاف الهوية والإحساس بالانتماء على الرغم من أنّ هذا الزمن رمزي.

لقد لعبت وسائل الإعلام بشكل عام دورًا أساسيًا في تشكيل وعي الإنسان المعاصر بأشكال إيجابية حينا، وأشكال سلبية حينا آخر ، فهناك حضور جارف لما تعرضه هذه الوسائل في حياة الإنسان، إنها حاضرة في التربية والتعليم، وفي الأسواق والشوارع، وعبر شبكات الإنترنيت والفضائيات والهواتف المحمولة، وفي الرياضة والسياسة، لقد أصبحنا فعلاً نعيش ثقافة وحضارة صنعتها وسائل الإعلام، فلم يعد بإمكاننا أن نفكر في كثير من أمور حياتنا السياسية والاقتصادية والتربوية والترفيهية من دون أن نفكر فيما تعرضه هذه الوسائل.

لقد أسس الثورة العلمية التكنولوجية لمعظم التحولات والتغيرات في عالمنا المعاصر في المجالات الاجتماعية والثقافية والفكرية والاقتصادية والسياسية، وهي التي جعلت العالم أكثر اندماجاً. وجعلت التحولات سريعة ومذهلة في سرعتها، وهي التي ساهمت في انتقال المفاهيم والقناعات والمفردات والأذواق فيما بين الثقافات والحضارات.

وهي التي نقلت العالم من مرحلة الحداثة إلى مرحلة ما بعد الحداثة، وبالتالي دخوله إلى عصر العولمة، وربما لاحقا إلى عصر ما بعد العولمة. كل ذلك أصبح ممكنا خلال عقد التسعينات بسبب المستجدات التكنولوجية والتطورات المعلوماتية[1].

وهذا ما أكده (عويدات) حيث يقول: "لقد ترتب على هذه الثورة المعلوماتية حدوث تغير اجتماعي متسارع في القيم والمعايير والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية، والانفتاح الإعلامي الثقافي الحضاري العالمي بفضل وسائل الإعلام السريعة[1].

1- عبد الله عبد الخالق، **العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفك** ، مجلد (28)، العدد (2)، الكويت 1999، ص 72.

ويذكر (الشريف) في معرض تعقيبه على محاضرة نبيل علي "ثورة المعلومات، الجوانب التقنية التكنولوجية" أن خطورة هذه المستجدات التقنية تكمن في البعد الاجتماعي ، وأن خطورتها تتمثل في عولمة أنماط الحياة وعولمة الثقافة من خلال طغيان وسائل الإعلام التي تحتكر الأدوات الأحدث والأشمل وتركيزها على ما تشاء، وإهمالها لما تشاء، وبالتالي سعيها لفرض ثقافة بذاتها". ويحذر كذلك من "عولمة القيم الاجتماعية، من خلال انتشارها ووصولها إلى كل منزل في أقصى بقاع الأرض بواسطة الأدوات الأحدث لنشر المعلومات، خصوصا في غياب إلى وعي لخطورة مثل هذا الانتشار، وغياب أي مشروع لمواجهة هذه العولمة"[2].

لقد أتاحت تكنولوجيا الاتصال إمكانية تعرض الأسرة العربية للبث المباشر عبر الأقمار الصناعية، وازدحمت السماوات بالفضائيات الأجنبية، والتي تبث برامج ومضامين وإعلانات مغايرة للثقافة العربية ولقواعد السلوك والأخلاق والقيم السائدة.

وعموما، فإن الإعلام أصبح من أهم وسائل فرض الهيمنة الثقافية الغربية وأكثرها خطورة، وأبعدها أثرًا، بما وصل إليه من تقنيات متطورة ، تؤثر بشكل مباشر وسريع على المتلقي.

وفي هذا الجانب أيضا، فإنّ الجانب الإعلامي والثقافي والذي تقضي معه الفئات العمرية الشابة ساعات ممتعة دون تعب أو عناد أو ملل، أصبح يسيطر على عقول النشء العربي الجديد ويغرس القيم الجديدة فيه، ويحطم منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية الإيجابية المتوارثة عبر الأجيال.

وفيما يتعلق بتأثير الحاسوب والإنترنيت ، فيتفق معظم المنظرين على أنها بصدد خلق عالم إلكتروني، يتجاوز العالم الواقعي، وهي تشكل نوع من المواطنة الكونية الجديدة من

1- عويدات عبد الله، **العولمة وآثارها**، محاضرة كلية الحرب والقيادةالملكية، آذار، عمان، 1999، ص 63.

2- الشريف حسن، **تعقيب على محاضرة نبيل علي "ثورة المعلومات"، الجوانب الثقافية التكنولوجية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية(العرب والعولمة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1999،ص136.

خلال التأثر والتأثير والتفاعل المستمر معها. هذه المواطنة الكونية الجديدة هي بصدد تنميط الأذواق والتفضيلات والتوجهات من خلال مفاهيمها ولغتها ومصطلحاتها وإشاراتها ورموزها.

كذلك فإن ألعاب وبرامج الكمبيوتر يعتمد على صور و رموز ودلالات للثقافة الغربية، كما تفيض بالعنف وتعلي من شأن القوة، ومن قيم الاستهلاك والروح الفردية، كذلك الحال بالنسبة لبعض مواقع شبكة الإنترنيت ا لتي تنتشر فيها الصور والأفلام الإباحية، فهي تقدم فيضا من المعلومات والآراء والأفكار التي لا تتفق مع أسس ومقومات ثقافتنا[1].

ولعل أبرز الشواهد على الدور الخطير الذي لعبته تكنولوجيا الاتصال والإعلام، تلك الثورات التي قام بها الشباب العربي في بعض البلدان العربية في مطلع العام 2011 وقدرتهم على تغيير أنظمة الحكم في بلادهم من خلال التواصل عبر المواقع الإلكترونية.

اثنا عشر: العولمة والتغيّر الاجتماعي

1 -مفهوم العولمة:

إنّ أول من أطلق مصطلح العولمة (Globalisation)،على السوسيولوجيا الكندي "مارشال ماك لوهان" M. Mc Luhan أستاذ الإعلاميات السوسيولوجية في جامعة تورونتو، الإعلاميات عندما صاغ في نهاية الستينات مفهوم القرية الكونية في كتابه"الحرب والسلام في القرية الكونية"، وقد بيّن فيه أهمية دور وسائل الاتصال في تحويل العالم إلى قرية كونية واحدة[2].

1- مجازي مصطفى، **علم النفس والعولمة** ،رؤى مستقبلية في التربيةوالتنمية،ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2001، ص 46.

2- Marshall Mc Luhan, **War and peace in the global**, Mc graw Hill book co. N.y1969.

وقد ظهر مصطلح العولمة أول ما ظهر تحت كلمة Globalization في الولايات المتحدة الأمريكية ثم ترجم إلى الفرنسية تحت كلمة Mondialisation، وترجم إلى العربية نمت ثلاث مصطلحات هي: الكونية، الكوكبية والعولمة. وقد شاع استخدام مصطلح العولمة أكثر من غيره. والعولمة تعني جعل الشيء على مستوى عالمي ،أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي يأى عن كل مراقبة، والمحدود هو أساساً الدولة القومية التي تتقيّ بحدود جغرافية وديمغرافية صارمة، أما اللامحدود فهو يعني هـ ا العالم ، فالعولمة تتضمن معنى إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي، السياسي والثقافي، وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم، وداخل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها[1].

وتظهر العولمة كمفهوم في أدبيات العلوم الاجتماعية كأداة تحليلية لوصف عمليات التعبير في مجالات مختلفة، فهي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها، والاستدلال عليها من خلال مؤشرات كمية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال[2].

وتعتبر العولمة ظاهرة تتداخل منها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع، يكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية الدولية، وتحدث فيها تغيّرات في مختلف المجالات ويسهم في صنع التغيّرات أو التحولات ظهور فعاليات جديدة كالشركات متعددة الجنسيات، وهي شركات تتسم بالضخامة ، وتنوع الأنشطة عبر العالم، وبالإضافة إلى منظمات دولية أخرى عديدة، وتحدث تغيّرات هيكلية في البناء الاجتماعي للدول من اقتصاد وسياسة وتكنولوجيا ومعلومات وغير ذلك.

لقد أخذت التحولات في العالم تتسارع خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، وصاحب ذلك ثورة المعلوماتية عبر وسائل الاتصال، وظهور نظام أحادي

1- الجابري محمد عابد، **قضايا في الفكر المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997، ص 132.

2- الأسد ناصر الدين، **الهوية والعولمة**، في ندوة العولمة والهوية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1997، ص 59.

هو النظام الر أسمالي ممثلا في الولايات المتحدة الأمريكية ، لدرجة أن هناك من يعتبر مصطلح العولمة مرادفاً لمصطلح الأمركة الذي يعني نشر وتعميم الطابع الأمريكي[1].

إن العولمة –مثلما هو متعارف عليها– ليست معنية بالجوانب المادية للحياة فحسب، وإنما معنية أيضا بالجوانب القيمية والخلقية. فبلسم الحرية والتحرر صار كل شيء ممكنا في عصر العولمة. وبالتالي فإن من أهم مقومات فلسفة التربية في عصر العولمة التمسك بالقيم السوية، وبناء المناهج التربوية عليها، وفي ظل الأهداف التي أصبحت واضحة للعيان من فرض قيم العولمة بمفاهيمها وقيمها العالمية على نموذج القيم، وهذه الأهداف تم تحديدها في الآتي[2]:

-إزالة القيم المحلية، وطمس الهوية الوطنية للشعوب وفرض الثقافة الغربية بدعوى الدفاع عن حقوق الإنسان.

-تهميش الدين والقيم والأخلاق؛ لتصبح مسائل شخصية في إطار ثقافة عالمية.

-رفض كل القوانين والتشريعات والسياسات التربوية التي لا تتوافق مع مبادئ الثقافة الغربية.

-الضغط على الدول لتغيير المناهج الدراسية إلى ما ينسجم مع الثقافة الغربية.

وفيما يتعلق بآثار العولمة الثقافية والقيمية يقول "أمحزون": "ويبدو للوهلة الأولى أن العولمة موجهة نحو مقاصد المال والاستهلاك و البهارج المادية المحسوسة والمرئية، ولكن سلاحها الحقيقي في الواقع، موجه نحو "عقلية الإنسان" وقيمه وعقيدته. فهي غزو ثقافي

1- الجابري، مرجع سابق، ص 137.

2- الدكتور ماجد الزيود، **الشباب والقيم في عالم متغير** ، ط2، دارالشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2011، ص ص.94-95.

بأكمله، لأنها موجهة لفكر الإنسان بفضل حيازتها على منظومة معرفية شاملة ومنظمة ووسائل فاعلة لنشر هذه المعرفة"[1].

إن النظر إلى العولمة بوصفها ثورة تكنولوجية اتصالية، قد يؤدي إلى إغفال المشكلات التي تفرزها وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع القيم."وبسبب كثافة وخطورة الاختراق الثقافي الذي يتعرض له نسق القيم ونظام إنتاج الرموز في المجتمع العربي، فإن مؤسسات الاجتماع والثقافة التقليدية ، وهما الأسرة والمدرسة، لم تعودا قادرتين على حماية الأمن الثقافي للمجتمع، والإيفاء بحاجات أفرادهمن القيم والرموز والمعايير والمرجعيات التي أصبحت تصاغ خارج حدود الجغرافيا والاجتماع والثقافة الوطنية"[2].

إنّ ظاهرة العولمة ليست حدثا عارضا، بل هو يتعلق بالتحول العميق في القيم، وعلى محاولة الإنسان المعاصر إلى اكتشاف هذا العالم المتسارع ومدى تأثيره على النسيج الاجتماعي والقيمي للمجتمع[3].

لقد برزت ظاهرة العولمة كمرحلة مهمة متطورة في العالم الحديث، حافلة بكل التحولات الحياتية الشديدة التعقيد والتداخل والمتسلحة بالمعلوماتية. وبقدر عنفوانها تدفع العالم باتجاه التغيير، حتى ولو على حساب نشوء مشكلات عالمية جديدة تمس الجوانب الاجتماعية الحيوية بما في ذلك جانب القيم والتربية والتعليم.

1- أمحزون محمد، **عولمة أم استعمار** ، **المجلة الثقافية**، العدد 59، وكالة التوزيع الأردنية، الجامعة الأردنية، عمان، 2003، ص 16.

2- أبو حلاوة كريم، **الآثار الثقافية للعولمة "حظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة"** ، **مجلة عالم الفكر** ، العدد 3، المجلد 29، مارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001، ص 187.

3- وطفة علي، ومحمد عبد الغفور، **الثقافة العربية الإسلامية إزاء تحديات العولمة وفرصها: آراء عيّنة من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الكويت، مجلة اتحاد الجامعات العربية**، العدد 41، أبريل، عمان، الأردن، 2003، ص 60.

ويذكر "عقيل، وأبو التمن" أن المجتمع الذي يفتح الباب لمتغيرات العولمة، يقع فريسة لتصارع القيم المختلفة وعلى مختلف الأصعدة ، وأنّ هذا الشعور لا بد أن يتطور ويوجه بالصورة التي يرتكز في داخل نفس كل فرد من أفراد المجتمع.

والشيء الذي يمكن أن يقال عن مثل هذا الشعور، أنه يمكن أن يجعل أفراد المجتمع في حالة فوضى قيمية، بسبب انعدام المقاييس القيمية والفكرية[1].

ويرى بعض المفكرين (أبو حلاوة) أنّ العولمة، كما تحدث وتمارس اليوم، ليست إلا محاولة لنشر وتعميم القيم الثقافية الأمريكية وجعلها ثقافة عالمية. وذلك عبر الضخ المتزايد لمعطيات الصوت والصورة عبر أحدث وسائل الإعلام والاتصال إلى كل ما يبث في العالم وبشكل فوري ومباشر. ولا تقتصر محاولات الأمركة على مضامين الرسائل الإعلامية الدائمة التدفق، بل تتعداها إلى التبشير بانتصار القيم المسماة أمريكية، وبأساليب وطرز الحياة الأمريكية بدءا بأنماط السلوك والمدارس واللغة، وصولاً إلى التبشير بالانتصار النهائي للقيم الليبرالية على سواها[2].

ثلاثة عشر: مقاومة التغيّر الاجتماعي

1 -مفهوم مقاومة التغيير:

إنّ مقاومة التغيير ليست مصطلحا تنظيميا وإداريا فقط، وإنما هي ظاهرة يمكن رصدها في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، انطلاقا من مقاومة التغيير عند الأطفال وليس انتهاء بمقاومة التغيير عند الفئات الاجتماعية والجماعات السياسية والنقابات.

وأما عن مفهوم مقاومة التغيير التنظيمي في المؤسسات والشركات، فهو مصطلح يشير إلى رفض الموظفين العلني أو السرّي للتغييرات التي تعلن عنها الإدارة لاعتقادهم أنّ هذه

1- عقيلي حسين، وعزالدين أبو التمن، **التصنيف القيمي للعولمة**، منشورات دار ELGA، مالطا،2001.

2- أبو حلاوة، مرجع سابق، ص 171.

التغييرات تتعارض مع مصالحهم الشخصية أو المصلحة العامة، وقد يعبّر الموظفون عن مقاومة التغيير بشكل فردي أو جماعي، سري أو علني، من خلال أنشطة باردة أو عدوانية أو خجولة[1].

وتعتبر مقاومة التغيير المسؤول الرئيسي عن فشل أكثر من ثلث إستراتيجيات تطوير المؤسسات الكبرى، وفي هذا السياق ظهرت دراسة إدارة التغيير كمجال حيوي للبحث والتجربة في بيئات العمل لمساعدة الإدارة على تبني السياسات الملائمة لإدارة التغيير ومواجهة مقاومة التغيير لدى الموظفين.

2 -لماذا مقاومة التغيير أو اتغيّر الاجتماعي؟

يعتبر فهم أسباب مقاومة التغيير مفتاح علاج التغيّر، ليس فقط بالنسبة للإدارة، وإنّما بالنسبة للأفراد أنفسهم، لنتعرف أكثر على الأسباب الثلاث الأبرز لمقاومة التغيير التنظيمي في بيئة العمل:

-تضارب المصالح بين الإدارة والموظفين السبب المباشر لمقاومة التغيير:

هناك عشرات الأسباب التي تقف وراء مقاومة التغيير التنظيمي ، لكن أهمها وأبرزها على الإطلاق هو تضارب المصالح والرؤيبين الموظفين والإدارة، حيث يشعر الموظفون أن التغيرات الجديدة التي تحاول الإدارة إدخالها تتعارض مع مصالحهم الشخصية أو مع الصالح العام للموظفين والشركة، ما يدفعهم لاتخاذ موقف سلبي من الإستراتيجيات الجديدة، ما يؤدي بدوره إلى إفشال عملية التغيير أو إعاقتها عن التقدم.

ويمكن القول أنّ جميع الأسباب الأخرى لمقاومة التغيير تصب في تضارب المصالح، فغياب الاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة، وتحييد الموظفين عن عملية التغيير

1- تعريف مقاومة التغيير، منشور في موقع: changingminds.org.

وكأنها نزلت فجأة من السماء، وشعور الموظفين بفقدان السيطرة وغيرها ، تؤدي جميعا إلى توليد الصراعبين الإدارة والموظفين نتيجة تضارب المصالح.

-تسلط الإدارة يعيق مقاومة التغيير:

في مسح أعدته شركة "ماكنزي" حول إدارة التغير وعوامل النجاح- وهي شركة رائدة في مجال التخطيط ووضع الإستراتيجيات -تبيّن أن الشركات التي فشلت في تحقيق أهداف التحوّل والخطط الجديدة هي الشركات التي حيّدت المستويات الوظيفية المختلفة عن عملية التغيير واحتكرت الإدارة العليا فيها وضع الإستراتيجيات الجديدة، فيما أظهرت الشركات التي شاركت الموظفين في مختلف المستويات بعملية اتخاذ قرار التغيير كفاءة أعلى بتحقيق أهداف هذه التغيّرات[1].

هذه النتائج لم تكن صادمة بالنسبة لخبراء الإدارة الناجحين، فتعطي لدور المستويات الإدارية المختلفة وحتى أدنى المستويات الوظيفية يعني شعور الموظفين بم خاوف مختلفة مرتبطة بعملية التغيير وفقدان الثقة بقرارات الإدارة واهتمامها بمصلحة الموظف، فيما يساعد إشراك الموظفين بعملية التخطيط للتحوّل والتغيير على تفهمهم أكثر حاجة المؤسسة للتغيير والتضحية في سبيل إنجاز هذا التغيير.

-جماعات الجيل السابق ومقاومة التغيير:

لا نقصد هنا الجيل من حيث السّن، بل من حيث التجربة ، فعندما تقوم الشركة مثلا بإقفال سوق معين لاعتقادها أنه غير مثمر، قد تواجه اعتراضات كبيرة وفعّالة من الموظفين المسؤولين عن هذا السوق، ليس فقط خوفا على مصدر رزقهم، بل خوفا من وصمهم بالفشل أيضا.

1- مسح شركة ماكنزي،"**قوة الناس في التحولات**"، منشور في Mckinsey.com.

كذلك الأمر في حال إدخال تغييرات جذرية على آليات العمل أو أدواته، هناك دائما من يخشى أنه غير قادر على التعامل مع الطريقة الجديدة، لذلك، يضغط بكل قوته لتعطيل التغيير، وقد برزت هذه الأزمة بشكل واضح مع إدخال الكومبيوتر كجزء أساسي من الأعمال بديلا ثلاثة أرباع أدوات العمل المكتبي القديمة وأساليبه.

الأسباب الثلاث التي ذكرناها تعتبر أكثر أسباب مقاومة التغيير أهمية وتأثيراً، وهناك بعض الأسباب الأخرى التي تعتبر مؤثرة أيضا بتوليد موجة من رفض التغيير بين الموظفين[1].

1 ـ سوء تقدير الإدارة لعملية التغيير: يتفق خبراء الإدارة أن عملية التغيير التنظيمي ليست عملية سهلة على الإطلاق، ومن الأسباب المهمة لمقاومة التغيير في المؤسسات هو مبالغة الإدارة بقدرة الموظفين على الانصياع للتغيير أو مبالغتهم بقدر التغيير الذي تحتمله المنظمة، أو حتى مبالغتهم بالخطة الزمنية لإحداث التغيير.

2 ـ سوء فهم الإدارة لمقاومة التغيير : قد يعتقد بعض المدراء و أصحاب الأعمال أنّ مقاومة التغيير أشبه بحركة تمرد من قبل الموظفين دون التفكير بالأسباب الحقيقية لهذا التمرد، فعليًا يقاوم الموظفون التغيير من منطلقات تشعرهم بالكمال والقوة، يدافعون عن احترامهم لأنفسهم وعن استمرارهم في العمل وقدرتهم على التأثير.

3 ـ عدم فهم الموظفين لحقيقة التغيير وأهميته: ما لم يتمكن الموظفون في المستويات الإدارية المختلفة من استيعاب أهمية التغيير الذي تقترحه الإدارة وفائدته لهم على المستوى الشخصي أولاً ثم فائدته للمؤسسة .لا يمكن آنذاك أن تتوقع منه مقبول التغيير ودعمه، لذلك يجب أن يهتم مدير التغيير بالحوافز المختلفة التي تشعر الموظف بقيمة التغيير وأهمية مشاركته بعملية التحوّل.

1- مقال Robert Tanner، " **التغيير التنظيمي ثمانية أسباب تدفع الناس لمقاومة التغيير** "، منشور في: managementisa.journey.com.

4 -الصراعات الوظيفية أيضا تعيق عملية التغيير: فعندما يكون هناك صراعات بين بعض الموظفين و بين مدير التغيير ستواجه عملية التغيير صعوبات كبيرة، فهدف مقاومة التغيير هنا هو إفشال مدير التغيير قبل كل شيء، لذلك يجب أن يتم اختيار مدير عملية التغيير بشكل حكيم.

5 -التنفيذ السيء لعملية التغيير: فمهما كان حجم التغيير الذي تحاول الإدارة القيام به، لابد أن يتم وضع خطة واقعية وقابلة للقياس والمتابعة، وقد يتفق الموظفون مع جوهر التغيير ويعارضون الآلية والطريقة، وتشمل الأخطاء الشائعة في تنفيذ عملية التغيير:

- التغيير بشكل مفاجئ ودفعة واحدة دون التمهيد أو تجزئة عملية التغيير.
- محاولة فرض التغيير بشكل تعسفي على الموظفين وأعضاء المؤسسة.
- اختيار توقيت سيء للتغيير.
- تكليف أشخاص غير مؤهلين بإدارة عملية التغيير.
- وجود تاريخ للإدارة مع التغييرات العشوائية والتراجع عن التغيير، ما يجعل الموظفين ينظرون إلى التغيير في المؤسسة كموجة مؤقتة سرعان ما تنحسر.
- إعلان تغيير غير واضح وغير مفهوم للجميع.
- تجاهل أهلية الموظفين لقيادة المرحلة المقبلة.

لقد تطرقنا إلى مقاومة التغيير الاجتماعي في ظل المؤسسات والمنظمات المهنية.

لكن نستطيع أن نتكلم عن هذا المحور بصفة أو سعي شمل المجتمع بكليته أو نطرح إشكالية المقاومة للتغيير والأسباب الاجتماعية والاقتصادية لهذا التصدي نحو التغيير.

ومن أسباب مقاومة التغيّر الاجتماعي بصفة عامة و نبتعد كل البعد عن المؤسسات والتنظيمات المهنية نجد مايلي:

1 -التمسك بالعادات والتقاليد: دور القيم الموروثة في تشكيل السلوكيات.

2 -الخوف من المجهول: عدم اليقين بشأن تأثير التغيّر على الحياة اليومية.

3 -التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية: خوف الفئات الضعيفة من فقدان مصدر دخلها أو مكانتها[1].

تحليل العوامل المؤثرة في مقاومة التغيّر الاجتماعي:

-**العوامل الثقافية والدينية:** تلعب القيم الثقافية والمعتقدات الدينية دورا حاسما في تحديد مستوى مقاومة الأ فراد للتغيّر.فعلى سبيل المثال، المجتمعات التي تعتمد على القي م التقليدية تميل إلى مقاومة أي تغيير يهدد تلك القيم.

-**العوامل الاقتصادية:** الفجوة الاقتصادية بين الطبقات تزيد من مقاومة الفئات الأقل حظا، حيث يعتبرون التغيّر تهديدا لاستقرارهم المعيشي.

-**العوامل السياسية :** الأنظمة السياسية المحافظة قد تعيق التغيّر لضمان استمرارية هيمنتها.

-**العوامل النفسية:** الشعور بالخوف وعدم الأمان يجعل الأفراد أ كثر عرضة للمقاومة[2].

تناول المحور مفهوم مقاومة التغيّر الاجتماعي ونظهر أن تحقيق التغيير يتطلب تكامل الجهود بين الأفراد والمؤسسات الضمان نجاح هو استدامته.

أربعة عشر: التغيّر الاجتماعي في المجتمعات الغربية

مهما اختلفت العوامل المحدثة للتغير، سواء كانت تقنية، اقتصادية، أم ثقافية لتلك المجتمعات، ومهما اختلفت مراحله، يبقى الحدث الصناعي هو الشامل لمختلف العوامل، ويعتبر أيضا المرحلة المميزة لتلك المجتمعات، لأن المراحل التي تلتها والمتميزة بالنمو

1- ماكس فيبر، ترجمة محمد التركي، **الاقتصاد والمجتمع**، مركز دراسات الوحدة العربية، إعداد المنظمة العربية للترجمة، المجلد الرابع، بيروت، لبنان، 2015.

2- ماسلو إبراهام

والعصرنة ما هي إلا نتيجة لتلك المرحلة . فقد كان هدف مختلف الدراسات السوسيولوجية المذكورة، هو محاولة تفسير وفهم التطور التاريخي الذي أنتج المجتمع الصناعي العصري.

يتميز المجتمع الصناعي كما يصفه روستو Rostow[1]، بالتوسع في الإنتاج الصناعي والزراعي واستغلال موارد جديدة واكتشاف تقنيات أكثر نفعا، مما يؤدي إلى ارتفاع في مستوى معيشة أفراد المجتمع بصفة عامة، ثم تتنوع الاستثمارات وتتكاثف لتدخل ميدان الضمان الاجتماعي والصحة كل ما يضمن الراحة الاجتماعية.

والصناعة ما هي إلا مظهر من مظاهر التطور الاقتصادي، تلك الخصائص تعبر عن نمط معيشي جديد عرفته المجتمعات الغربية، ناتج عن الثورة الصناعية وما صاحبه من اكتشاف التقنيات ، فالتجديد التقني المتواصل هو نتيجة للاكتشافات العلمية ، وأصبح بدوره يعبر عن ثورة تكنولوجية دفعت البعض لوصف مرحلتها "بالمجتمع ما بعد الصناعي"[2]. ولوصف هذه المرحلة، شاع استعمال كلمة عصرنة للتعبير على النمط المعيشي المعتمد على مختلف الخصائص المذكورة بما يصطحبها من قيم ، وللتعبير أيضا على نمو وتطور هذه المجتمعات لأنها كانت هي الرائدة في الحدث الصناعي.

أدى هذا الأخير إلى ظهور توسع حضارة جديدة ذات مميزات أصبحت عالمية ولا يمكن تفاديها، أبرز لنا البعض منها ألان تورين Alain Touraine[3].فاعتبارها تجاوز للتقاليد والمعتقدات والخضوع إلى مبادئ عالمية عقلانية تعلن بانتصار المصلحة وحسن فهمها في السوق، بتطبيق القانون على الجميع بصفة متساوية، وبحرية حقوق الإنسان.

وحسب قدرتها على تلبية الاحتياجات الضرورية بفضل التكنولوجيا، تنتج المجتمعات الغربية احتياجات جديدة، يصبح إرضاءها ضرورة ملحة، مما يطرأ لتغيير في سلم قيمها ، فالمجتمع الغربي يكثف من الوسائل التي تنتج احتياجات غير منتهية، والتي تعتبر هي

1- Rostow W.W, **"The stage of economies"**, in G. Rocher, Op.cit, p 189.
2- Bell Daniel cité par Mendras H. et Forsé M, **Le changement social**, Paris, p 251.
3- Touraine Alain, cité par M. Dahmani, **« Modernité et aménagement du territoire »**, in El Kenz Ali,(dir.), **L'Algérie et modernité**, Op.cit, p 105.

الطاقة التي يوظفها اقتصاده ، لكنها ترتبط أيضا برؤية العالم والتصورات وأخيرا بالنسق القيمي لمختلف الأوساط المكونة للمجتمع، فرؤية العالم وتصورات المجتمعات الغربية الحديثة تطورت مع التغير الاجتماعي.

فحسب برنار كاتلاندBernard Catland[1]،"يعتبر السلم القيمي لسنوات 1950-1975 والمتمثل في قيم التفتح على العالم، الحراك، التجديد السريع ، التنمية في العلوم والتكنولوجيا، الإرادة في النجاح ...إلخ في تراجع ، نتيجة ظهور قيم أخرى تتمثل في رفض الضغوطات وإدخال الحسية في القيمة الجمالية والموضة والتسلية، فالقيم الجديدة المناسبة حاليا لثقافة المجتمعات لما بعد الصناعة غيرت من أخلاقها الشيء الذي أثر على مؤسسات مختلفة في المجتمع كالأسرة والمؤسسات الفنية والصحافة و الإعلام"، ففكرة العراء ظهرت أولا في السينما، ثم في الإشهار وفي المجلات لتنتقل إلى شواطئ البحار، عذرية البنات لم تصبح مقياسا مقبولا لدى الكثير ، الإقامة تحت سقف واحد قبل الزواج فرضت نفسها في المجتمع. كل هذه المؤشرات المرتبطة بالجنس تغيرت بصفة جذرية [2]. تلك القيم أدت بدورها إلى ضرورات أخرى سجلت في المؤسسة القانونية: "التحول في الحقوق هو انعكاس للتحول في الأخلاق، ومن الأمثلة الحديثة الأكثر بروزا، تشريع الإجهاض والقوانين الخاصة بالاعتراف بأطفال الزنا"[3].

بصفة عامة يأخذ مفهوم التطور في المجتمعات الغربية شكلين أساسيين، يتحدد الأول بصفة كمية ترتكز على التقنية، إذ خلال التطور الحضاري رفع الإنسان من مستوى معارفه وقدراته، لاستغلالها في التحكم في وسطه الإنساني والطبيعي، وكنتيجة لذلك تمال توصل إلى ثبات نمو الثروات الجماعية، في حين مع التطور ، لا تنمو فقط احتياجات الإنسان وإنما تنمو أيضا وسائل إرضائها، أما الثاني في تمثل في مفهوم كيفي، إذ التطور التاريخي يؤكد

1- Bernard Catland in H. Mendra et M. Forsé, Op.cit, p 237.
2- H. Mendra et M. Forsé, Op.cit, p 240.
3- Ibid, p 232.

على تحقيق حرية الإنسان وعلى الأخلاق، إذ كلما توصل الأفراد إلى الحرية، كان الوعي بها حافزا على تعميمها[1]. لكن الوعي بتعميم الحرية لم يتعدى حدود تلك المجتمعات، فالتطور التقني كما يعتبره ماركوز Marcuse، يدعم نسق كامل من الهيمنة، والذي بدوره يوجه التطور ويكون أنماط حياة وأنماط سلطة، تظهر وكأنها تصالح ما بين ذلك النسق والقوى المضادة له، لكنه يفشل كل احتجاج باسم تحرر الإنسان.

إن المجتمع المعاصر يظهر بأنه قادر على منع كل تحول كيفي، من شأنه تكوين مؤسسات مختلفة، واتجاهات جديدة بالنسبة لسيرورة إنتاجه لأنماط معيشة جديدة.

إن المجتمع الذي شرع في تغيير الطبيعة بالتكنولوجيا غير من المبادئ الأساسية للهيمنة، فالتبعية الشخصية (عبد– سيد) عوضت تدريجيا بنوع آخر من التبعية التي تدخل نظام آخر من الأشياء الموضوعية، كالقوانين الاقتصادية والسوق...إلخ وطبعا النظام الموضوعي للأشياء، هو الهيمنة في حد ذاتها[2].

فالمجتمعات الصناعية الغربية العصرية ، مجتمعات ناشرة لهيمنتها عن طريق الأنماط المعيشية التي تعكسها، والمتصفة بالعلم والعقلنة والتنظيم، تلك الأشكال تعتبرها المجتمعات النامية نماذج مرجعية لها وتصبح أشكال الهيمنة ثقافة عالمية.

خمسة عشر: التغيّر الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر

يعتبر التغيّر الاجتماعي من المواضيع المركزية والمحورية في العلوم الإنسانية والاجتماعية كعلم الاقتصاد ، علم التاريخ، علم الاجتماع ، علم الفلسفة ، علم النفس ، علوم الدين، ومختلف الباحثين والمفكرين (الفكر الغربي والفكر الإسلامي). وتتلخص أهمية

1- Marcuse Herbert, **Culture et société**, Minuit, Paris, 1970, p 353.
2- Marcuse Herbert, **L'homme unidimensionnel**, Minuit, Paris, 1970, p 158.

ومحورية الموضوع باعتبار أن التغيّر الاجتماعي هو حقيقة واقعية كما أشار إلى ذلك جون ديوي بقوله: "إذا كانت الحركة هي الحقيقة الفيزيقية، كذلك فإن التغيّر حقيقة اجتماعية"[1].

في حين نجد و لبرت مور يشير إلى "أن ظاهرة التغير الاجتماعي ليست ظاهرة حديثة"[2].

زد عن ذلك نجد أن التغيّر الاجتماعي هو الشيء الوحيد الثابت في هذه الحياة، وهذا ما أشار إليه مختلف الباحثون أمثال كارل ماركس، هيرقليطس، صموئيل كوينج، مالك بن نبي، حسن البنا . وعليه سنسعى إلى تقديم موضوع التغيّر الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر من خلال تقديم نماذج للمفكرين المسلمين الذين اهتموا بتفسير الظاهرة من المنظور الإسلامي أمثال حسن البنا ، عباس محمود العقاد. وفي هذا السياق، تتلخص تساؤلات البحث فيما يلي:

-ماذا نعني بالتغيّر الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر؟

-ما هي الآليات ووسائل التغيّر الاجتماعي من منظور الفكر الإسلامي المعاصر؟

وعليه، تتلخص أهداف البحث في النقاط التالية:

-محاولة التعرف على طبيعة التغيّر الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر.

-السعي لمعرفة آليات التغيّر الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر.

-معرفة وجهة نظر الشيخ حسن البنا في التغيّر الاجتماعي.

-معرفة وجهة نظر عباس محمود العقاد في التغيّر الاجتماعي.

1- السيد رشاد غنيم، **التكنولوجيا والتغيّر الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، ط1،الإسكندرية،2008، ص 23.

2- عبد العزيز جابر محمد ،**عوامل التغيير الاجتماعي في المنظور الإسلامي** ، دار العالمية للنشر والتوزيع ،ط1، الجيزة، مصر،2011،ص 23.

وللوصول إلى الهدف المنشود سنعمل على تتبع مجموعة من الخطوات وهي كالتالي:

1 -التغير الاجتماعي (مقاربة مفاهيمية من منظور الفكر الغربي والفكر الإسلامي):

أ. تعريف التغيّر الاجتماعي من منظور الفكر الغربي:

يعتبر التغيّر الاجتماعي من أهم موضوعات العلوم الاجتماعية، بحيث نال اهتماما كبيرا من طرف العلماء والباحثين أمثال إميل دوركايم، برونيلا مالينوفسكي، رادكليف، براون، تالكوت بارسونز، قيروشي، رايتميلز، فيرتشايلد، جون ديوي وكل واحد من هؤلاء أعطى تعريفا للتغيّر الاجتماعي ولكن بالرغم من تعد د التعاريف نجد صعوبة في تحديد تعريف دقيق للتغيّر الاجتماعي، لأن كل شيء في حياتنا هو عرضة للتغير المستمر والدائم، فكل يوم في حياتنا هو يوم جديد يحمل اختلافا عن اليوم السابق وحتى عن اليوم اللاحق، ومن هذه التعاريف نذكر ما يلي:

يعرف ف روجرز (E. Rogers) التغيّر الاجتماعي بأنه: "العملية التي يتم من خلا لها تعديلات في بناء ووظيفة النسق الاجتماعي، ويتكون البناء من مختلف الإمكانات لدى الجماعات والأفراد الذين يشكلون هذا البناء، أما العنصر الوظيفي ضمن البناء فهو الدور أو السلوك الفعلي للفرد في مكانة معينة، لذا فإن التغير لدى فـ روجرز عملية وليس حالة ولكونه عملية فليس له بداية أو نهاية وهو مستمر عبر الزمن[1].

أما فيرتشايلد(Fertchlaid) يعرف التغيّر بأنه :"أي تغيّر يعتري العمليات الاجتماعية أو النظم الاجتماعية أو التكوينات الاجتماعية، وقد يكون التغير تقدميا أو تأخريا، ثابتا أو مؤقتا، مخططا أو غير مخطط، موجها أو غير موجه، مفيدا أو ضارا"[2].

1- الصالح مصلح **التغيّر الاجتماعي وظاهرة الجريمة**، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن،2002، ص 51.

2- عمر الجولاني فادية،**التغيّر الاجتماعي – مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغيّر**–، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2004، ص13.

في حين نجد غي روشي (Guy Rocher) فيعرفه على أنه "كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن ولا يكون مؤقتا أو سريع الزوال له تأثير على البناء أو وظائف المنظمات الاجتماعية لمجتمع ما فيغير مسار حياتها[1].

من خلال هذه التعاريف تستخلص النقاط التالية:

-التغيّر الاجتماعي هو ظاهرة عامة تشمل كل المجتمعات.

-التغيّر الاجتماعي محدد بزمن معين بمعنى يبدأ في فترة زمنية وينتهي في فترة زمنية معينة.

-يتميز التغيّر بالديمومة والاستمرار.

-يشمل التغيّر الاجتماعي مختلف الأنظمة الا جتماعية، السياسية، الدينية، الاقتصادية، التربوية،... سواء في البناء أو الوظيفة.

-يحدث التغيّر تجديدات في حياة الأفراد.

-يحدث التغيّر الاجتماعي نتيجة عوامل داخلية وخارجية.

-التغير الاجتماعي قد يكون مخطط له أو غير مخطط له أي تغيّر تلقائي.

إضافة إلى هذه التعاريف نجد إميل دوركايم(E. Durkheim) يعرف التغيّر الاجتماعي بأنه "كل تغيّر يشير إلى التحولات التي تفرض على الأفراد"[2].

فالتغيّر الاجتماعي عند إميل دوركايم هو ظاهرة اجتماعية، ومن مميزاتها أنها تأخذ طابع الإلزام أو الجبر الاجتماعي وهذا ما يؤدي بنا للقول إن التغيّر الاجتماعي له طابع إجباري يعني يحدث خارج إرادتنا (إرادة الإنسان أو إرادة المجتمعات)، نذكر على سبيل المثال ظاهرة التحضر التي تفرض على الأفراد تغيير منازلهم وذلك بانتقالهم من الريف إلى

1- Marie Geneviève Mounier, **La formation des travailleurs sociaux à la croisée des interventions sociales d'insertion des politiques sociales**, Paris, 1967, p 10.
2- Alexis Trémoylinas, **Sociologie des changements sociaux**, La Découverte, Paris, 2006, p 7.

المدينة (وهذا تغير فردي)، كما تفرض (ظاهرة التحضر) على الأفراد طريقة بناء منازلهم وطريقة تزيينها (وهذا تغير اجتماعي).

ب. تعريف التغيّر الاجتماعي من منظور الفكر الإسلامي:

يعرف مالك بن نبي التغيّر الاجتماعي: " يعد عملية بنائية تستهدف إقامة حضارة بواسطة نظام من العلاقات الاجتماعية، أو هو تحويل الواقع الاجتماعي المتخلف إلى تركيب حضاري متقدم عن طريق شبكة العلاقات الاجتماعية. فالتغيّر الاجتماعي بالضرورة من صنع الأفراد والأفكار والأشياء جميعا، ولابد من توفر صلات ضرورية بين هذه العناصر كي يؤدي التغيّر الاجتماعي وظيفته ويتحقق الوصول بالمجتمع إلى الحضارة[1].

يرى مالك بن نبي أن من مقومات النهوض الحضاري هو بناء شبكة العلاقات الاجتماعية المرمزقة، لأنها هي العمل التاريخي الأول الذي يقوم به المجتمع ساعة ميلاده، وهو يعني بهذا "أننا تصنع التاريخ حينما نقوم بنشاط مشترك، والذي يعني تقاسم الأدوار وتكاملها أي يجب أن تكون شبكة العلاقات الاجتماعية قوية ومنسجمة ومتماسكة، وللوصول إلى الهدف المنشود في تقوية العلاقات الاجتماعية يتطلب الأمر تغير نفسية الفرد ونقلها من حالته الطبيعية أي من كونه مجرد كائن حي إلى حالته الإنسانية أي كونه كائن اجتماعي أي بتغيير صفاته البدائية التي تربطه بالنوع، إلى نزعات اجتماعية تربطه بالمجتمع[2].

وعليه، نجد مالك بن نبي"يفرق بين التغيير والتغيّر الاجتماعي بأن التغيير الاجتماعي ظاهرة تقدم أو نمو يحقق بناء حضارة وفق قانونها، يتجلى ذلك من خلال تدخل الإنسان

1- خالد السعد نورة،**التغيّر الاجتماعي في فكر مالك بن نبي**، دار السعودية للنشر والتوزيع ،ط1، السعودية، 1997، ص 107.

2- محمد عاطف غيث، **معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي** ، دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط 1، المحمدية، الجزائر، 2009، ص 127.

بالتخطيط، أما التغيّر الاجتماعي فهو ظاهرة تلقائية تسير حسب القانون وتشمل التغيّر نحو الأسوأ أو الأفضل"[1].

وهذا التمييز بين المفهومين (التغيّر الاجتماعي والتغيير الاجتماعي) نجده عند الفكر الإسلامي دون الفكر الغربي وهنا يتجلى التميز والإبداع عند المفكرين المسلمين من خلال إضافاتهم العلمية والمعرفية القيمة.

كما نجد مالك بن نبي يشير في قوله: "بأن الدين هو أساس كل مشروع تغييري ،... والدين القادر على التغيير حسبه هو الدين السماوي"[2].

وفي نفس المعنى نجد "علي شريعتي" يشير إلى "أن الشعوب الإسلامية المقهورة لن تتحرك إلا بالدين، ولن تنجوا إلا بالإسلام"[3].

مما سبق ذكره، يتضح لنا أهمية ودور الدين الإسلامي في إحداث عملية التغيير الاجتماعي.

2 -التغيّر الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر:

أ. التغيّر الاجتماعي على خلفية الفكر الإسلامي المعاصر:

لقد تناول الفكر الاجتماعي الإسلامي مفهوم التغيّر الاجتماعي في سياق عدة قضايا يمكن أن تشكل في م جملها تصورا إسلاميا عاما للتغيّر الاجتماعي هذه القضايا التي جاء بعضها في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية بصورة محددة، ومن هنا سيتم عرض مجموعة من العناصر الأساسية حول التغيّر الاجتماعي في ضوء الفكر الإسلامي وهي كالتالي:

1- خالد السعد نورة، مرجع سابق، ص 107.

2- بغداد باي نعيمة، **مفهوم السياسة والأخلاقيات عند المفكر مالك بن نبي** ، نحو رؤية مستقبلية كومنويلث إسلامي، **مجلة الحضارة الإسلامية**، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، ط1، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016، ص 722.

3- علي شريعتي،**التشيع العلوي والتشيع الصفوي**، ترجمة حيدر م جيد، دار الأمير للثقافة والعلوم ، ط1، بيروت، لبنان، 2002، ص 9.

-**حتمية التغيّر الاجتماعي:** "التغيّر الاجتماعي في الرؤية القرآنية يعبر عن أحد مظاهر حركة الحياة الدائمة، وهي حركة حتمية متواصلة لا ينبغي لها أن تتوقف لأنها خاضعة لسنن الله التي لم تتبدل" [1]. طبقا لما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا**﴾ [سورة الفتح: الآية: 23).

ومن هذا المنطلق ا تفقت مختلف التيارات الإسلامية "أن التغيّر الاجتماعي حالة إنسانية متكررة وليست حالة استثنائية. فالتغيّر هو القانون الحتمي الذي ينظم حركة الحياة والكون، وهو كما عبر عنه محمد عبده سنة إلهية ترتبط بالطبيعة الإنسانية، ولذلك اعتبره الأصل الرابع من أصول الإسلام، وهو الأصل الذي يتضمن الاعتبار بسنن الله في الخلق"[2].

-**التغيّر الاجتماعي يسير وفق قوانين:** يرى رواد الفكر الاجتماعي الإسلامي الحديث أن التغيّر الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية يسير وفق قوانين أو سنن أشار إليها القرآن الكريم، ولقد أشار محمد عبده أن قوانين التغيّر الاجتماعي ليست تلقائية أو آلية بل ترتبط بالإرادة الإنسانية مؤكدا أن انهيار الحضارات لا يكون وليد الصد فةولا يأتي فجأة دون مقدمات، ومعنى ذلك أن القوانين الحاكمة للتغيّر لا تعمل بصورة تلقائية ولكنها مشروطة بالعلم المرتبط بالعمل "[3]. وذلك يتفق مع الآية القرآنية الكريمة في قوله تعالى: ﴿**مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ** ﴾[القرآن الكريم. سورة هود. الآية: 15].

-**طبيعة التغيّر الاجتماعي:** ركزت الرؤية القرآنية على نمط التغيّر الدوري للحضارات الإنسانية في المسيرة التاريخية، حيث صورت تطور الحضارات صعودا وهبوطا، بصورة

1- محمد عبد المجيد حنان، **التغيّر الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر** ، مكتبة التوزيع في العالم، ط 1، بيروت، لبنان، 2011، ص 510.

2- نفس المرجع، ص 511.

3- نفسه المرجع، ص 512.

متوالية، حضارة تنشأ وتزدهر وأخرى يلحق بها الدمار وتهلك. ووفقا للتصور القرآني فكل حضارة إنسانية ناشئة لها دورة حيلة وأجل محدد" [1]. ويتجلى ذلك في قوله تعالى: ﴿**وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ** ﴾ [القرآن الكريم .سورة الأعراف. الآية: 34].

وعليه، أجد أن الإمام محمد عبده يقدم تفسيرا لظاهرة التغيّر الاجتماعي "على أساس مبدأ تطور الإنسانية من الهمجية إلى الحضارة"[2].

-**آليات التغيّر الاجتماعي:** لقد تعرض القرآن الكريم للآليات والوسائل التي يمكن أن تحقق التغيّر الاجتماعي، وركز على آليتين أساسيتين وهما (التداول) و(الدفع)، و بإمعان النظر في هذين الآليتين يتضح أنهما تكشفان عن حقيقة تاريخية ثابتة تشير إلى العلاقة بين التغيّر الاجتماعي وبين التنوع البشري والاختلافات البنائية في المجتمعات الإنسانية المختلفة، فالتداول والدفع صورتان للتفاعلات التي يمكن أن تحدث داخل المجتمع الواحد بين الأفراد والجماعات في صورة عمليات اجتماعية كالحراك الاجتماعي والتنافس والصراع وغيرها، كما تحدث بين المجتمعات والحضارات الم تنوعة من خلال ثنائية النهوض – الانهيار الحضاري"[3].

ومما تقدم، يتضح لنا أن للدين الإسلامي أثر واضح وقوي في تفسير ظاهرة التغيّر الاجتماعي.

ب. وجهة نظر الشيخ حسن البنا في التغيّر الاجتماعي:

لقد طرح حسن البنا موضوع التغيّر الاجتماعي في إطار شمولية الإسلام، وعكست وجهة نظره في التغيّر صورة متكاملة لجوانب الظاهرة كافة ، سواء من ناحية طبيعته، آلياته، قوانينه وأهدافه، وسيتم التطرق إليها بالتفصيل فيما يلي:

1- نفس المرجع، ص 514.

2- نفس المرجع، ص 514.

3- نفس المرجع، ص 519.

-**قوانين التغيّر الاجتماعي:** لقد حدد حسن البنا أربعة قوانين أساسية تتحكم في عملية التغيّر الاجتماعي وهي كالتالي:

-**قانون القوة الروحية الدافعة:** لقد أكد البنا أهم قوانين التغيّر الاجتماعي هي القوة الروحية الدافعة، وهذه القوة الدافعة تنبع عن العقيدة الراسخة التي تقذف في قلوب أصحابها ثلاثة مشاعر: الإيمان بعظمة الرسالة، الاعتزاز باعتناقها، الأمل في تأييد الله إياها، وبهذه الأركان الثلاثة تتحدد الأهداف في هذه الحياة"[1].

قانون التغيير الذاتي: يرى حسن البنا أن سنن التغيّر الاجتماعي تحتم تغيير الأنفس أولا (فصلاح النفوس هو صلاح الأمة وتغيير النفوس هو تغيير الأمة)، وأن صلاح الأنفس كما يفهمه إلينا ليس إصلاحا حسيا فحسب ولكنه إصلاح معنوي أيضا، بقوله: "نريد الإصلاح المعنوي أيضا فنحاسب أنفسنا حسابا عسيرا، ونقف منها موقف الطبيب من مريضه..." وهذا يعني تغييرا ذاتيا يقوم على محاسبة النفس ومحاسبة الآخرين، وقد رأى البنا أن هذا التغيير الذاتي هو محور الارتكاز في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو المقياس الذي يزن الله به الأمم... ولو أخذنا بقاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لاستطعنا أن نعالج أمراضنا"[2].

-**قانون التدافع الإنساني (الصراع):** يعتقد حسن البنا أن الأمة إذا أرادت أن تنجح في نهضتها يجب أن تعد نفسها لكفاح عنيف وصراع قوي وشديد، وأن البقاء للأقوى"[3].

ومن هذا المنطلق، نجد أن التغيّر من منظور حسن البنا مرتبط بالصراع والذي يشمل كل ما هو سياسي واجتماعي وثقافي واقتصادي أي صراع حضاري متعدد الجوانب والأبعاد.

1- نفس المرجع، ص 248.

2- نفس المرجع، ص 249.

3- نفس المرجع، ص 249.

-**قانون التداول والاستبدال الحضاري** : يقر حسن البنا بسقوط الحضارات وا نهيارها، عندما تتكاثر الأمراض والعلل الاجتماعية، ومن هنا ينشأ قانون الاستبدال أو الا ستخلاف بقوله: "إن مثل الأمم في قو تها وضعفها وشبابها وشيخوختها وصحتها وسقمها مثل الأفراد سواء بسواء . فالفرد بينما تراه قويا معا فى صحيحا سليما، إذا بك تراه وقد انتابه ال علل وأحاطت به الأسقام... ولا يزال يشكو وي ئ حتى تتداركه رحمة الله تبارك وتعالى بطبيب ماهر... يحسن تشخيصها ويخلص في علاجه، فإذا بك بعد حين ترى هذا المريض وقد عادت إليه قوته ورجعت له صحته"[1].

-**أنماط التغيّر الاجتماعي** : تتلخص أنماط التغيّر الاجتماعي من منظور حسن البنا في نمطين وهما:

-**النمط الأول يتمثل في الدورة الحضارية** : باعتباره نمطا للتغيّر الاجتماعي يتم على مستوى الأمة أو المجتمع، واستخدم البنا ثنائية (النهضة والا نحطاط) في تحليله لهذا النمط باعتبارهما طورين تمر بهما حياة الأمة وفق سنن اجتماعية تحدد مسار وعوامل التغيّر الاجتماعي.

-**النمط الثاني يتمثل في التغيّر التقدمي**: وهذا النمط استخدمه حسن البنا عند تفسيره للتغيّر العالمي الذي يتجه نحو التطور الارتقائي ولكنه في الواقع لا يتصور أن يتخذ التطور مسارا خطيا تصاعديا، إذ رأى في هذا الشكل من التطور الإنساني إشارة إلى نهضة الإنسانية التي يقودها الأدباء والعلماء والساسة ورجال الاجتماع ورجال الإصلاح الفكري لذلك يقول البنا: "تسمع عن الشعراء وقادة العواطف وتسمع عن أساطير العلم... وتسمع عن زعماء الأمم في السياسة والاجتماع والثورات الفكرية والعلمية، وتسمع عن زعماء الأمم وبناة الدول فتصف أولئك جميعا بالزعماء وترى منهم رؤساء تنهض بالإنسانية نحو الكمال"[2].

1- نفس المرجع، ص 250.

2- نفس المرجع، ص 250.

-**شروط ووسائل التغيّر الاجتماعي:** لقد أشار حسن البنا على أن التغيّر الاجتماعي يكون وفق ثلاثة شروط وهي كالتالي:

-الشوط الأول ويتمثل في استقلالية التفكير، إذ رأى ال بنا ضرورة اليقظة الروحية العملية سبيلا لنهضة الأمة.

-الشريط الثاني ويتمثل في الوحدة الإسلامية، لأن الحضارة الإسلامية قامت على الوحدة ولذلك يجب أن نتمسك بها أساسا للنهضة.

-الشريط الثالث ويتمثل في تآخي العلم والدين، فقد كان حسن البنا يؤمن بأن أفعل الوسائل في إصلاح الأمم هي الدين.

أما عن وسائل التغيّر الاجتماعي فحصرها فيما يلي:

-**التربية وسيلة للتغيّر الاجتماعي :** يؤمن الشيخ حسن البنا "أن الإنسان هو صانع الحضارة ومؤسس النظام الاجتماعي، وعليه فإن الإنسان الذي أعطى حق الاختيار في تشكيل عالمه، يجب أن يعد لتحمل تلك المسؤولية، ولهذا يتطلب الأمر إعدادا وتربية لهذا الإنسان"[1]، الذي يعيش في مجتمع تسوده مجموعة من العلاقات مبنية على قيم وعادات ومعايير اجتماعية خاصة لمجتمع دون آخر والتي يكتسبها الإنسان عن طريق التربية.

وما يمكن التنويه إليه، "أن حسن البنا يعتبر الإخوان المسلمين مدرسة لتربية الكوادر التي تحمل مسؤولية التربية الاجتماعية التي ترمي إلى غاية أسمى هي "تربية الأمة" على النفس الفاضلة والخلق النبيل، وإيقاظ ذلك الشعور الحي الذي يسوق الأمم إلى الحفاظ على كرامتها والجد في استرداد مجدها وتحمل المشقة في سبيل الوصول إلى الغاية"[2].

وما يميز التربية عند حسن البنا أنها شملت جميع أفراد المجتمع بمختلف شرائحهم وانتماءاتهم وفي هذا السياق نشير إلى قوله: "يجب أن تعد البلاد التي تود النهضة مدرسة ،

1- نفس المرجع، ص 276.

2- نفس المرجع، ص 277.

طلبتها كل المواطنين وأسا تذتها الزعماء وأهل العلم، وعلومها الحقوق والواجبات العامة أو الغابة والوسيلة، فليكن حجر الزاوية إصلاح خلق الأمة فلا نهوض لأمة يغير خلق"[1].

ومن هذا المنطلق حدد حسن البنا "أهداف العربية في عدة محاور فردية واجتماعية وسياسية، ركزت على مجموعة من القيم وهي العدل، المساواة، الأخوة، التعاون، حيث ارتبط المنهج التربوي عنده بالتربية الإسلامية ، مستمدا عناصرها من القرآن الكريم والسنة النبوية"[2].

-**الثورة وسيلة للتغيّر الاجتماعي:** لقد أكد الشيخ حسن البنا على مبدأ الثورة مستمدا عناصرها من مرجعية قرآنية معبرا عن ذلك بقوله: "إن الإسلام في غايته ووسيلته ثورة كبرى بتفاعل دورها نظريا وعمليا وتاريخيا آثار الثورة الفرنسية والثورة الروسية"[3].

كما نظر إلى الثورة على أنه مفهوم شامل يعتمد على ثلاثة أركان وهي العلم ، التربية والجهاد، ولذلك نجد حسن البنا صاغ دعوته صيغة جهادية تغييرية تقوم على ربط الفكر بالعمل حيث يقول: "قد جعل الله الجهاد فريضة وجعله ذروة سنام الإسلام... فقال تعالى:﴿**وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ**﴾ [القرآن الكريم.سورة الحج الآية: 78].

ومن هذا المنطلق كانت الثورة عند حسن البنا شكلا من أشكال الجهاد.

ولقد"انتقد حسن البنا الثورة الهوجاء التي لا غاية لها ولا ضابط ولا نظام ولا حدود ولا تعقيب إلا الهلاك والدمار والخسارة البالغة"[4].

وهذا ما يعني أن المنهج الثوري عند حسن البنا يعتمد على وسائل النضال السياسي السلمي عوض الاعتماد على العنف والانقلاب السياسي كوسيلة للتغير.

1- نفس المرجع، ص 277.

2- نفس المرجع، ص 277.

3- نفس المرجع، ص 278.

4- نفس المرجع، ص 281.

ج. وجهة نظر عباس محمود العقاد في التغيّر الاجتماعي:

سنتناول في هذا العنصر رؤية العقاد في التغيّر الاجتماعي التي تتسم بالرؤية التقدمية لا الرؤية الرجعية (المحافظة) كما أشار إلى ذلك العديد من المفكرين والباحثين الغربيين أمثال جاك بارك وه ي مليتون جيب بقولهما: "أن النظرة الرجعية والمحافظة لعباس العقاد تعوق حركة المجتمع وتقدمه"[1].

ومن هذا المنطلق، سنعمل على إبراز نظرة العقاد التقدمية وذلك من خلال نظرته للتغيّر "بنظرة كلية شاملة، فلا يهتم بالتغيرات الجزئية بقدر اهتمامه بالتغيرات التاريخية طويلة المدى، فهو لا يؤمن بعبث التاريخ، بل يؤمن بأن التاريخ غاية ووجهة، وأن غاية التاريخ لن تعرف من نقطة واحدة من الزمن منقطعة عن مساره، كما أن نقطة من المكان لا تدل على ما حولها، وإذا لابد أن تعرف في سياق الزمن من بدايته حتى نهايته"[2].

-**تعريف التغيّر الاجتماعي من منظور عباس العقاد:** لقد حدد العقاد تصوره لمعنى التغيّر الاجتماعي على أساس رؤية فلسفية التي ترتكز على الإيمان بالروح والاحتفاظ بالمثل الأعلى والاعتزاز بكرامة الإنسان والشعور بالحاجة إلى التغير في المحور والأساس"[3].

ومن هنا ذهب العقاد إلى أن التغيّر الاجتماعي يتجه نحو هدفين وهما: "المحور والأساس، ويعني "بالمحور (النفس الإنسانية) كما يعني بالأساس (الحرية)، حيث يرى العقاد أن محور الحياة هو هدف الإصلاح، وأن التغيير في الأساس هو وجهة التقدم والتطور"[4].

-**عوامل التغيّر الاجتماعي:** يشير العقاد إلى أنه توجد العديد من الأسباب والعوامل المساهمة في حدوث التغيّر الاجتماعي وهي كالتالي:

1- نفس المرجع، ص 347.

2- نفس المرجع، ص 348.

3- نفس المرجع، ص 348.

4- نفس المرجع، ص 348.

-**الإنسان كأحد عوامل التغير الاجتماعي:** يؤكد العقاد على دور الإنسان الفرد في حركة التغيير، وذلك حين تناول دور البطل "العبقري" في التاريخ، بحيث استند في تأكيده لدور الفرد في التغيير إلى قيمته (الذاتية) و(الاستقلالية الفردية) التي تعد مقياسا حقيقيا لكفاية المجتمع كله في الصراع بين المجتمعات"[1].

إن تأكيد العقاد لدور الفرد البطل والعظيم في إحداث التغيير الاجتماعي يعود إلى التفاوت الإنساني في المزايا والملكات الفردية (الذكاء، الإدراك، التخيل، الذاكرة، الإرادة،...) التي تعتبر من العوامل الأساسية في تقدم الإنسانية، وفي هذا المعنى يشير العقاد إلى أن "مهما قيل إن دور الفرد العظيم يخلق حين تخلقه الجماعة لقيادة حركة من حركاتها العامة، فإن الثابت أمامنا أن الحركة الاجتماعية تحتاج إلى قيادة فرد عظيم"[2].

-**التفاعل الحضاري كعامل للتعبير الاجتماعي :** يرى العقاد "أن التغيّر الاجتماعي قد تحدث بفعل الانتشار أو الانبعاث الحضاري من خلال احتكاك الحضارات الإنسانية وتفاعلها، وأن هذا الانتشار قد يتم دون إرادة واعية من المجتمع في بعض الأحيان، ومن ثم ينشأ التغيّر الاجتماعي عن عمليات الاتصال المختلفة"[3].

إذن: الاحتكاك الحضاري قد يكون مقصود وقد يكون غير مقصود كما أنه يتخذ صور وعمليات مختلفة كالتعاون والصراع والتكيف، وهذا بناءً على خصوصية وطبيعة العلاقة بين الحضارات (الصراع الحضاري أو الحوار الحضاري أو التسامح الحضاري).

كما نجد أن هذا الاحتكاك الحضاري يكون لها طابعا شموليا بحيث يشمل مجموعة من المجالات كالمجال السياسي، المجال الاجتماعي، المجال الديني ، المجال التربوي، المجال الفني والمجال الاقتصادي.

1- نفس المرجع، ص 378.

2- نفس المرجع، ص 378.

3- نفس المرجع، ص 380.

وأن ما يميز هذه الحضارات أنها لم تنفرد بالإبداع ولم تنفرد بالنقل، ذلك لأن التواصل بين الحضارات أمر طبيعي وضروري في آن واحد وفي هذا المعنى يقول العقاد: "الأصالة قدر مشترك بين جميع الحضارات، فكل حضارة أبدعت ونقلت وكانت لها سمة تميزها بين الحضارات العالمية.الأمم الشرقية والغربية دائنة ومدينة في تراث الحضارة الإنسانية، فما من أمة لها تاريخ مجيد إلا وقد أعطت كما أخذت من ذلك التراث"[1].

وعليه، ما يميز رؤية العقاد لفكرة الاحتكاك الحضاري أنها عملية تسير في اتجاهات مختلفة وليس في ا تجاه واحد، فهي عملية تفاعلية بين مختلف المجتمعات العربية منها والغربية، باعتبار أن كل الحضارات دون استثناء هي حضارات دائنة ومدينة ، مؤثرة ومتأثرة في آن واحد، لأن كل حضارة إنسانية إلا وفيها نقص ولهذا فهي تبحث لتكمل نفسها مقومات حضارة أخرى.

-**وسائل وأهداف التغير الاجتماعي:** "ربط العقاد بين وسائل التغيّر الاجتماعي والخصوصية الاجتماعية لكل مجتمع، بحيث يحتاج التغيير إلى وسائل للتقدم لا تتشابه بين أمة وأمة ولا يتأتى الاعتماد فيها على شيء غير تراث الأمة في ماضيها وتجار بها في حاضرها"[2]. وعلى ضوء ذلك ركز العقاد على عدد من الوسائل التي رأى أنها تمثل أهم وسائل التغير الاجتماعي في المجتمع الإسلامي دون المجتمعات الأخرى وذلك بناءً على خصوصية وظروف كل مجتمع، ويمكن التوضيح أكثر فيما يلى:

-**الحركات الدينية :** يرى العقاد أن الدين يعتبر وسيلة أساسية في التغيير الاجتماعي بهدف تحقيق الإصلاح داخل المجتمع، وعلى ذلك ذهب العقاد إلى أن "الحركات الدينية أثرت تأثيرا كبيرا في تغيير المجتمع الإسلامي، ومن ثم يلخص دور الحركات الدينية فيما يلي:

1- نفس المرجع، ص 380.

2- نفس المرجع، ص 385.

-تخليص الأذهان من أثر الخرافات التي كانت تعوقها عن فهم الحقائق وإدراك العلل والأسباب والاستواء على نهج التفكير الصحيح.

-الإيمان بالدين إيمانا لا يمنع التقدم ولا يعرقل جهود المصلحين.

-عقد مصالحة بين الإسلام وبين الحضارة العلمية"[1].

-**الديمقراطية الاجتماعية:** تمثل الديمقراطية الاجتماعية أحد الوسائل الهامة لتحقيق التغيير الاجتماعي، ذلك"لأن الديمقراطية الاجتماعية هي عبارة عن تعاون الأمة بالفكر والشعور على قضاء حقوق المجتمع وأداء فروضه وواجباته، وأن تكون وظائف المجتمع عملا لا يتوقف على إرادة الحاكم أو نظام الحكومة ولا يستأثر به أحد ولا طائفة دون طائفة، بل موزع بين أبناء الأمة بأسرها كل فيما يستطيع وكما يستطيع"[2].

وما هو معروف أن الدين الإسلامي هو نظام اجتماع ي شامل لمختلف جوانب الحياة فهو ينادي بالإصلاح بدءا من النفس الإنسانية إلى غاية الحياة الاجتماعية، هذه الحياة التي تتطلب التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع الواحد (الرئيس والمرؤوسين على حد سواء) لأن الهدف الأساسي هو ترسيخ فكرة التضامن الاجتماعي من أجل ضمان استمرار واستقرار المجتمع، وفي هذا السياق يشير العقاد أن الديمقراطية الاجتماعية الإسلامية تقوم على أربعة أسس وهي :"المسؤولية الفردية، شمولية الحقوق وتساويها بين الناس، وجوب الشورى على ولاة الأمور، التضامن بين الرعية على اختلاف الطوائف والطبقات، وهذه الأسس الأربعة تؤكد مبدأ التضامن الاجتماعي مما يجعل مهمة ال تغيّر الاجتماعي شأنا مشتركا يقع على عاتق الأمة كلها[3].

1- نفس المرجع، ص 387.

2- نفس المرجع، ص ص.387-388.

3- نفس المرجع، ص 388.

وبهذا يعتبر التضامن الاجتماعي أحد شروط التغير الاجتماعي ووسا ئله، بحيث يقول العقاد: "التعاون بالرأي والعمل والخلق فريضة على كل فرد في الجماعة الإسلامية، يقوم المجتمع بقيامها ويزول بزوالها".

-**وسائل الاتصال:** يرى العقاد أن وسائل الاتصال تشكل أحد الوسائل المهمة في التغير الاجتماعي،ذلك لأنها (وسائل الاتصال) تقوم بدور مهم الذي يتجلى في نقل الثقافة بين المجتمعات وخاصة أن "ثورة الاتصال الحديثة جعلتنا نعيش عالما مشتبك الأطراف لا انعزال فيه، وبالتالي أصبحت وسيلة لوحدة الحضارة الإنسانية، وتلك الوحدة تشكل أحد مظاهر التقدم العالمي المنشود[1].

وفيما يخص أهداف التغير الاجتماعي من منظور العقاد هو تحقيق المجتمع المتزن المنتظم، ولهذا فهو يرى ضرورة تنظيم حركة المجتمع حتى يكون التغيير الاجتماعي متوازنا، ترجح فيه الجانب الإنساني، وللتوضيح أكثر فإن أهم أهداف التغيير التي حددها العقاد تتلخص فيما يلي:

-"تصحيح الأوضاع الطبقية.

-الاتجاه نحو التضامن والتكامل الاجتماعي الإنساني.

-إحياء الشعور والخلق والفكر والعقيدة وهي ما سماها العقاد "قوى الحياة الإنسانية" أي مجتمع تعمل فيه قوى الحياة الإنسانية من شعور وعاطفة وخلق وفكر وعقيدة وليس بمجتمع الذي تحكمه الآلات والأدوات. .. وهكذا تصبح سمة المجتمع الحديث أنه مجتمع إنسان في رعاية خالق هذا الإنسان وخالق جميع المجتمعات.

-ترقي الإنسان في هذه الحياة، وهذا الترقي نعني به الانتقال من وجود بغير ذات إلى وجود له ذات، إلى وجود يعلم ذاته ويشعر بوجوده"[2].

1- نفس المرجع، ص 390.

2- نفس المرجع، ص ص.390-392.

وفي الأخير، يمكننا تقديم أهم أفكار العقاد التي تجلت في تقديمه لرؤية متكاملة للتغير الاجتماعي في إطار فلسفي إسلامي يستند على مفهوم الحرية باعتبارها المقياس الحقيقي للتقدم، والدعوة للتجديد الفكري لحدوث التغيّر الاجتماعي والإشارة إلى أهمية الدين الإسلامي باعتباره نسق اجتماعي يسعى للحفاظ على كيان المجتمع بالاستناد على مبادئه (مبادئ الدين الإسلامي) التي تتجلى في مبدأ التضامن الاجتماعي.

لقد تميز الفكر الاجتماعي الإسلامي المعاصر بتقديم رؤية للتغير الاجتماعي ذات نزعة إنسانية تراعي الجانب المادي والأخلاقي، حيث أن تقدم الإنسانية هو الغاية الأساسية التي يهدف إليها التغير الاجتماعي وأن تطور العلم وما ينجم عنه من وسائل تكنولوجية تساهم في تقدم ورقي وتطور الإنسانية إلى الأمام.

زد عن هذا نجد أن تفسير التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي يعتمد على المنهج الإسلامي الذي يشمل مختلف متطلبات الحياة الاجتماعية للإنسان للعيش في هذه الحياة بكرامة وبسلام.

ومن بين التوصيات والاقتراحات التي يمكن تقديمها في هذا البحث هي كالتالي:

- التوعية بضرورة ومركزية الدين الإسلامي ومساهمته في إحداث عملية التغير الاجتماعي في جانبه الايجابي.
- القيام بدراسة ميدانية تثبت فيها أهمية الدين عامة والدين الإسلامي خاصة في إحداث عملية التغير الاجتماعي.
- ضرورة وجود الدين الإسلامي من أجل خلق التوازن بين الجانب المادي والجانب الروحي عند حدوث عملية التغيير الاجتماعي.
- القيام بدراسة سوسيولوجية نبرز فيها أهمية التغير الاجتماعي من المنظور الإسلامي.

-القيام بدراسة ميدانية حول آليات ووسائل التغيير الاجتماعي من منظور الفكر الإسلامي المعاصر.

-إجراء دراسة ميدانية حول العوامل المساهمة في حدوث عملية التغيّر الاجتماعي من منظور الفكر الإسلامي المعاصر.

سادسة عشر: التغيّر الاجتماعي في الوطن العربي

إن الشباب بوصفهم يشكلون الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع العربي هم الأساس الذي ينبني عليه التقدم في كافة مجالات الحياة، فهم أكثر فئات المجتمع حيوية، وقدرة ونشاطا، وإصرارا على العمل والعطاء، ولديهم الإحساس بالجديد والرغبة الأكيدة في التغيير مما يجعلهم أهم سبل علاج مشكلات المستقبل، وهذا في حد ذاته مطلب أساسي للتطوير والتغيير.

يعيش الشباب في العالم العربي مجموعة من التحولات في طرق العيش وأساليب التفكير وأنماط السلوك على صعيد العلاقات الاجتماعية أو الثقافة والقيم السائدة. فالتداخل بين المحلي والعالمي بفعل التأثير المتعاظم لثورة الاتصالات والمعلومات قد انعكس على مختلف الشرائح الاجتماعية، إلا أن الشباب وبحكم خصائصهم وتطلعاتهم وتأهيلهم العلمي كانوا أكثر تأثرا بهذه التحولات وما نجم عنها من تأثيرات سلبية أو إيجابية على السواء.

وحين تدرس الشباب في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية تربطهم بتيار التغير الاجتماعي الأساسي في المجتمع المتجه نحو دعم التطوير العلمي والتكنولوجي والثقافي، وهذا التطوير يحتاج أساسا إلى المشاركة الإيجابية من الشباب، تلك التي تقوم بدورها على تدريبهم على إدراك واستيعاب مقومات التغيير ، فتكون شخصياتهم أكثر قدرة على الإنجاز، على أن أهم ما يسهم به الشباب في مسيرة التنمية والتحديث هو ما يتمتعون به من القدرة

على الإبداع والابتكار، فالشباب يتطلع باستمرار إلى تبني كل ما هو جديد، ومن ثم فهم مصدر من مصادر التغيّر الاجتماعي في المجتمع.

والتغيّر الاجتماعي، يعد من السّمات التي لزمت الإنسانية منذ فجر نشأتها حتى عصرنا الحاضر.لدرجة أصبح التغير معها إحدى السنن المسلم بها، بل واللازمة لبقاء الجنس البشري، والدالة على تفاعل أنماط الحياة على اختلاف أشكالها لتحقق باستمرار أنماطاً وقيما اجتماعية جديدة يشعر في ظلها الأفراد أنّ حياتهم متجددة. وهو يعرّف على أنه كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة وقد يكون هذا التغير إيجابيا أي تقدما وقد يكون سلبيا أي تخلف [1]. ويقصد به كذلك "نوع من التباين والاختلاف الذي يؤدي إلى حدوث تغير في أنساق التفاعل والعلاقات وأنماط السلوك والنشاط الإنساني ويعد السمة المميزة لطبيعة الحياة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة[2].

إنّ عملية التغير الاجتماعي كما تفيد الخبرة التاريخية بشكل عام، تسير أحيانا بشكل تدريجي بطيء، إلى درجة تبدو معها وكأنها عملية تلقا ية غير محسوسة، وفي مثل هذه الأحوال يغلب عليها الطابع السلمي، وتؤدي الإجراءات السياسية هنا الدور الأساسي في قيادة هذه العملية وسيرورتها وأحيانا يحدث التغير عن طريق هـ زّات ثورية عنيفة وسريعة، تبدو بمنزلة قطيعة شبه كاملة مع المرحلة التي سبقتها وفي هذه الحالة تقترن عملية التغير باستخدام كثيف للقوة، وانتشار واسع لمظاهر العنف الاجتماعي ويترتب عليها كلفة اجتماعية واقتصادية باهظة.

والأنظمة العربية وخلال تاريخها الطويل أنتجت حياة سياسية صعبة وقاسية على المواطن العربي إما لأنها تواكب العصر ومستجداته، أو لأنها لم تف بمتطلبات الإنسان

1- محمد الدقس، **التغيّر الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1987، ص 19.

2- عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع النشأة والتطور**، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2005، ص 304.

العربي في النهضة والعمل العربي المشترك والوحدة وغير ذلك من أهداف وطموحات. أو أن بعضها بقي يمارس السلطة بأسلوب وآليات قديمة، لا تتكاف أ مع حقوق الإنسان العربي المتعاظمة،لأن تحديات المرحلة أوجبت عليه البحث عن دور له في وطنه وأمته وحتى في العالم.

وكان هذا معناه أنّ الحياة السياسية في الوطن العربي بحاجة ماسة إلى تنمية سياسية ، تترافق وتتماشى مع تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية تتجاوز الحالة السياسية التقليدية التي تفتقر بطبيعتها وبنيتها إلى طبقة متوسطة تشكل الرهان الحقيقي في النهضة والتنمية.

والملاحظ مؤخرا في الساحة اليومية العربية بروز حركة احتجاجات عارمة وفي الكثير من البلدان على غرار ما حدث في الجزائر ومصر وتونس وليبيا وسوريا واليمن . فأغلب المطالب وتلك الاحتجاجات والمظاهرات في الكثير من المجتمعات العربية الرابعة من عمق الشارع، والطامحة إلى التغيير خصوصا من الناحيتين السياسية والاجتماعية راجعة إلى حقيقتين لا ثالثة لهما:

-**أولهما** حالة الانسداد التاريخي والسياسي التي دخلت فيها أوضاع العالم العربي جزاء إخفاق الدولة والسياسات الرسمية القائمة في مجال تطوير البنى والتشريعات المنظمة للحقلين السياسي والاقتصادي، وفي مجال تطوير النظام التعليمي التربوي، الأمر الذي قاد السياسة إلى العنف والمغامرة، وقاد الوعي إلى التكديح العقلي والتصحر الفكري.

-**وثانيتهما** تزايد معدل الوعي السياسي– لدى قطاعات عريضة من الجمهور الاجتماعي–بالحقوق المدنية والسياسية نتيجة انتشار التعليم وثورة الاتصالات والمعلومات[1].

وفي قلب مخاض الهندسة السياسية الجديدة ضمن التحول الديمقراطي في ظل هذه الحركية يأتي دور الشباب في ضخ دماء جديدة في الشرايين السياسية المغلقة، التي تكلست

1– عبد الإله بلقزيز، محررًا: **الإصلاح السياسي والاقتصادي والتعليمي**، في: الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح – مدخل لتكوين طالب العلم في عصر العولمة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010، ص 198.

وضاقت قنواتها من جرّاء دهون الاستبداد و لم يعد بمقدورها تحقيق تدفق متسارع للحيوية السياسية. فالشباب العربي حتى يقوم بهذا الدور يحتاج إلى من يزرع في أعماقه هوية مدنية–حضارية–جديدة، ولن يتسنى له ذلك إلاّ من خلال منظمات مدنية فاعلة، تعبر عن رأسمال اجتماعي يقوم على الثقة والمشاركة والاحترام المتبادل . فالشباب بحاجة إلى هذه الهوية وهذه المنظمات الجمعو يّ، ويكتسب الشباب الهوية المدنية من البرامج التعليمية والتنشئة السياسية التي تؤثر في تكوين شخصيته ، وتجعله قادرا على الفعل الاجتماعي والسياسي والإنسان المسؤول، وتلك هي البذور الجنينية لأية ممارسة سياسية تهدف إلى التغيير.

لكن الملاحظ من خلال مجريات الأحداث اليومية، في الفترة الراهنة، وثورة الشارع العربي المطالب بالتغيير في حياته اليومية وفي جميع الميادين ، كانت هنالك عدة دوافع من وراء ذلك، لكن الدافع الرئيسي أو الشرارة التي أوقدت الشارع ليست هي الحركات الجمعو يّ والمجتمع المدني، من منظمات مدنية و أحزاب معارضة، لأنّها هي في حد ذاتها نراها تريد ركوب موجة التغيير هاته مع محاولتها السيطرة على هذه العملية بشكل كامل . ولربما نجدها ثورة اتصالات، على اعتبار ما نلحظه من تأثير لمواقع التواصل الاجتماعي على الشبكة العنكبوتية (الفايسبوك –تو يتر...)، إضافة لوسائل الإعلام على مختلف أشكالها (المرئية والمكتوبة والمسموعة)، في تأطير فلول الشباب الطامح إلى القضاء على الأنظمة الحالية بمختلف أطيافها.

لكن الذي يهمنا أكثر هنا هو إبراز السبب الذي أدى بعملية التغير الاجتماعي إلى اتخاذ منحى عن في يقترن باستخدام القوة والسلاح . وذلك ما يقودنا إلى طرح التساؤل التالي:

هل كان من اللزوم أن تنحرف سيرورة التغيير الاجتماعي في الوطن العربي باتجاه أساليب القوة والعنف، كشكل من أشكال الفعل الاجتماعي؟

وللوصول إلى إجابة كافية شافية على هذا التساؤل ، كان لابد لنا من استحضار تلك الآراء الكثيرة والمختلفة حول هذه النقطة بالذات، وهي آراء متباينة تباينا يصل حد التناقض، ولكن جميعها يندرج ضمن اتجاهين أساسيين:

– **الاتجاه الأول:** يرى رواده بأنّ التغيّر الاجتماعي لا يمكن أن يتم إلاّ عن طريق القوة واستخدام العنف.

– **الاتجاه الثاني:** يؤكد أصحابه على أنّ التغيّر الاجتماعي يمكن أن يتم عن طريق الأساليب السياسية، وأنّ العمل السياسي هو الأساس والعنف أمر غير حتمي ولا ضروري ويترتب عليه نتائج غير مرغوب فيها.

ففي الاتجاه الأول يمكن إبراز ما جاء به "فرانتز فانون" عندما رأى أن: العنف وحده، العنف الذي يمارسه الشعب ، العنف المنظم الواعي الذي ينير قادة الثورة، هو الذي يتيح للجماهير أنتحلل الواقع الاجتماعي وأن تملك مفتاحه .ودون هذا النضال، ودون هذه المعرفة النابعة من النضال، لا يكون ثمة إلا تهريج[1].فهو حسبه أن عملية التغير الاجتماعي عملية تقترن بالعنف بشكل دائم وأكيد، والدليل على ذلك اقتران عدد كبير من حالات التغير الاجتماعي الجذري فيعدد كبير من البلدان باستخدام القوة.

ولكن الأخذ بهذه النظرة، ووصفها بأنها حقيقة ثابتة، على الرغم من صدوره عن عاطفة ثورية صادقة، ويتم عن شعور عميق بوطأة الظلم الاجتماعي، إلا أنه يجب إعادة النظر إلى هذه الرؤية، كون مسايرة العنف لعملية التغير الاجتماعي، يمكنه أن يقود إلى حرب أهلية ذات تكلفة اجتماعية باه ظة، أو أن يأخذ شكل حرب عصابات ، لا تقل تكلفتها الاجتماعية والاقتصادية عن الحروب الأهلية، وذلك ما رأيناه جليا في ميدان التحرير بالقاهرة بين شعب ثائر وعملاء للحزب الحاكم ورجال الأمن، أو كما سبق في تونس بين المتظاهرين وقناصة النظام السابق.

1– فرانتز فانون، **معذبو الأرض**، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي، ط2، دار الطليعة، بيروت، 2010، ص 139.

أما أصحاب الاتجاه الثاني المنادون للعمل السياسي كأساس حضاري للتغير الاجتماعي، فيرون أنّ لا مكان للعنف و القوة في حركة التغير، وذلك ما يعبر عنه "إيفرز تيلمان" بقوله:"إن العنف ليس آلة تتصف بالكمال. إنه يعجز ، أولا، عن حل التناقضات الاجتماعية فيكتبها، فتميل إلى التفاقم. وهو يبقى، ثانيا محدودا، بما هو سلطة مكثفة للطبقة السائدة، بالسلطة المضادة للطبقات الخاضعة[1].

ويشير "جاك وودين" إلى الفكرة نفسها بقوله: "أما العنف في عملية التغير الاجتماعي كان جزءا أساسيا من هذه العملية فأمر لا يمكن أن ينكره أحد، وأمّا أن لا نرى سوى العنف فهذا بمعنى تبني وجهة نظر ضيقة وبالغة الخطر سياسيا"[2].

هذا بمعنى أن الاحتجاجات العنيفة تبقى جانبية ومحدودة ولن تصبح الشكل الأساسي للعمل والتغيير، على حين يتم فيه الاعتماد على أشكال أخرى للفعل الاجتماعي يغلب عليها الطابع السياسي، ومن ثم يبدو من الصحيح أن نقول: إنّه إذا كان محك العنف حتميا في بعض الحالات فهو غير حتمي في جميع الحالات.

وفي العالم العربي، وخلال عقود مضت، عانت الشعوب العربية ولا زالت الويلات من ظلم اقتصادي مسرف، ومن تعسف سياسي واجتماعي بالغي الشدة والوضوح، ومع ذلك لم تتحرك الطبقات المضطهدة ولم ت طهر أية جهة من القاعدة العريضة لتلك المجتمعات العريضة لتنادي بتحسين أوضاعها . ولا توجد في هاته البلدان حركات ثورية ذات معنى ، توحي بإمكانية تغيير الوضع القائم أو الثورة عليه، وهذا راجع إلى الفهم السلبي لهذا الظلم على مستوى مختلف الطبقات الاجتماعية. بمعنى قدرة الدولة أو قدرة النخب الحاكمة على تبرير هذا الظلم أيديولوجيا بطريقة أو بأخرى، أي عن طريق العمل السياسي الذي تتبناه

1- إيفرزتيلمان، **السلطة البورجوازية في العالم الثالث: نظرية الدولة في التشكيلات الاجتماعية المتأخرة اقتصاديا**، ترجمة ميشال كيلو، الطبعة 1، دمشق، 1986، ص 23.

2- جاك وودين، **نظريات حديثة حول الثورة** ترجمة: محمد مستجير مصطفى، ط، دار الفارابي، بيروت، 1986، ص 23.

الدولة. ولتدعيم هذه الرؤية نستدل بما جاء به "عامل مهدي" حول هذه النقطة بالذات، فيرى:"أن أي نظام اجتماعي أو سياسي يبقى ، ما دام بقي مقبولا، فإذا رفض طرحت قضية تغييره.فوجوده مرتبط بوجود نوع معين من الوعي الاجتماعي هو الملائم لوجوده ، وبقاؤه رهن من ثمّ ببقاء هذا النوع من الوعي[1].

ويضيف إلى هاته الرؤية تأكيد "غرامشي" على أهمية العمل السياسي في الحفاظ على وضع قائم أو تغييره. فهو يعطي العمل الفكري والسياسي أولوية على العامل الاقتصادي في حد ذاته، ليس كافيا ولا يصبح فاعلا إلاّ من خلال استثارته طريقة معينة في التفكير والعمل، وهذا ما عبر عنه بقوله: "يمكن استبعاد أن تكون الأزمات الاقتصادية بحد ذاتها سببا في أحداث أساسية، فهذه الأزمات يمكنها فقط أن تخلق التربة الأكثر صلاحية لنشر طرق معينة للتفكير، ولطرح وحل المسائل التي تتداخل في كل التطور الجاري في حياة الدولة"[2].

ويمكن أن نستدل هنا بأمثلة من الواقع المعاش، فالاحتجاجات التي جرت في الجزائر خلال شهر جانفي2011، حقيقة كان ظاهرها مطالب اقتصادية تقضي بتخفيض أسعار المواد الغذائية الأولية، لكن باطنها كان شيئا مغايرا ، فما تلك المطالب سوى الشرارة التي أوقدت الشارع، لكن الحقيقة هي تردي الأوضاع المعيشية للمواطن، وانخفاض دخل الفرد، والبطالة المتفشية في أوساط الشباب وخاصة خريجو الجامعات ، والتهميش والمحسوبية والبيروقراطية، وهدر المال العام، وانتشار الفساد بكل صوره.

ونفس الشيء بالنسبة لتونس ، فالثورة حقيقة قامت تضامنا مع الشاب البوعزيزي، لكن قامت الجماهير الثائرة على الظلم الممارس من قبل النظام الحاكم والعائلة المسيطرة، إضافة إلى رجال الأعمال المحسوبين على النظام الذي اضطهد تلك الشعوب وهمّش كل الطبقات

1- عامل مهدي، **في الدولة الطائفية**، الطبعة 2، دار الفارابي، بيروت، 1986، ص 37.

2- غرامشي أنطونيو، **فكر غرامشي: مختارات تحسين الشيخ علي**، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1972، ص 152.

الاجتماعية والأمر نفسه ينطبق على النظام المصري وما جرى من أحداث، نتيجة مطالبة المجتمع بمختلف أطيافه الرئيس مبارك بالتنحي عن الحكم.

فسلطة الدولة مع وصفها بأنها جهازا إداريا سياسيا وظيفته الأساسية، تتلخص بتثبيت الوضع القائم، أو توجيهه باتجاه معين ، تبدو كأنها قائمة على القسر والضبط والقوة، إذ أنّ هذه السلطة، تعني القوات المسلحة والشرطة والأمن والقضاء والسجون والمصالح الحكومية ومؤسسات الدولة الاقتصادية ووسائل الإعلام... غير أنها قبل ذلك كله، هي تتضمن سلطة الأفكار، أي التأثير الذي يمارسه الفكر في عقول الناس فيقنع غالبيتهم بقبول الوضع القائم أو رفضه والتوجه إلى وضع جديد . والمهم هنا أنه ليس من الضروري أن يقوم هذا الاقتناع على أسس صحيحة، فقد يكون خداعا ، ولكنه على أي حال لابد أن يضمن موافقة الأغلبية، ودون هذه الموافقة ، يصعب الاقتناع بأن الدولة تستطيع البقاء والاستمرار، ولا يمكن تصور دولة أو جهاز حاكم يستطيع أن يحكم يسيطر رغما عن الجميع، وتم فاستخدام القوة والنزوع إلى العنف رهن بعدة معطيات أو ظروف معينة وهو ليس أقلية على حساب حقوق الأغلبية في المجتمع.

فالعنف في إطار التغير الاجتماعي راجع إلى عدة أسباب وعوامل مختلفة، لكن جلها تصب في نوعين من الأسباب.أسباب أساسية، وأسباب فاعلة[1].فأما الأسباب الأساسية فهي تلك التي تتميز بكونها أكثر ديمومة وعمقا ويمكن أن تكون أرضية لأسباب أخرى كثيرة تتفرع منها. أما الأسباب الفاعلة فهي تلك التي يمكن أن تزهر في مرحلة معينة وتختفي في أخرى، ويمكن أن يختلف أثرها من وقت إلى آخر أو من مكان إلى آخر، ويمكن ردّها إلى غيرها أي أنها منبثقة أو ناتجة عن غيرها التي هي أكثر عمقا وديمومة، أي إلى الأسباب التي ندعوها أساسية. وهذا لا يعني على الإطلاق أنها غير مهمة أو قليلة الفاعلية والتأثير، بل

1- إبراهيم سليمان الخضور، مقال: **التغير الاجتماعي بين القوة والسياسة**، دراسة في أسباب العنف الاجتماعي (روسيا – كوبا – اليابان) نموذجا، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 22، العدد 1 + 2، 2006، ص 317.

يعني فقط أنها ناتجة عن غيرها أي إنّ تأثيرها وفاعليتها غالبا ما ترتبط بوجود أو غياب تلك التي نعدها أساسية رغم أنها في مراحل معينة أو تجارب معينة تبدو وكأنها الأكثر فاعلية وأثرا. وما الأمثلة التي سقناها قبلا إلا خير تبرير على ذلك.

في الجزائر وغيرها من الدول العربية ، وفي سياق الأوضاع الراهنة، تمت حملة اعتقالات و مضايقات بوليسية ضد المحتجين على الكثير من الأوضاع ، كارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتزايد معدلات البطالة، التي كانت سببا في اندلاع أعمال العنف .ولكن هذه الأسباب يمكن أن نردها إلى أسباب أخرى أكثر عمقا. فالأزمات السياسية أو حملة الاعتقالات أو تجاوز القانون... ، لا يمكن حدوثها في الغالب إلاّ في حال غياب الديمقراطية. لذلك نعد غياب الديمقراطية هو السبب الأساسي، أما الأسباب الأخرى التي ذكرناها فهي أسباب مباشرة أو فاعلة غير أنها ترتكز في الأساس على غياب الديمقراطية. كذلك الأمر بالنسبة لارتفاع الأسعار أو البطالة، يمكن ردها إلى حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي على الأغلب، ومن ثم فهذا الأخير هو السبب الأساسي والأكثر عمقا أكثر من غيره.

بمعنى أن كل تلك الاحتجاجات والمظاهرات على تردي الأوضاع الاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة، وتهميش الطاقات الشابة ، وغلاء الأسعار، كلها متغيرات تابعة للمتغير المستقل ألا وهو التخلف الاقتصادي والاجتماعي. وكل تلك المتغيرات التابعة من شأنها أن تهيأ الأرضية الصالحة والمشجعة لانتشار عدد كبير من الآفات الاجتماعية ، من فساد وجريمة وعنف و استبداد. والنخب الحاكمة نتيجة التأخر الاقتصادي وسوء استخدام الموارد البشرية منها و الطبيعية تظهر بمظهر العاجز عن تقديم مبررات وجودها بطريقة عقلانية مقنعة، بحكم افتقارها للحلول الضرورية لذلك، وتعجز عن حل المشاكل الاجتماعية التي أشرنا إليها بحكم الضعف الوظيفي الذي يصيب جهازها الإداري وهذا ما يمهد لظهور حركات ثورية ضدها، فهناك علاقة واضحة بين ظهور الحركات الثورية الجذرية وبين وعي

عام بأن المجتمع يواجه مشاكل اجتماعية واقتصادية وأوضاعا سلبية كثيرة ولكن دون كفاءة على حلها.

فالدولة حتى تفرض نفسها ، وتجد الحلول اللازمة واقفة في وجه كل التحولات التي يردها أغلبية المحكومين، ليس عليها استعمال القوة والقسر كحل دائم ووحيد، بل لابد لها من تحقيق هيمنة فكرية تؤهلها للحصول على اقتناع شرائح واسعة من المجتمع وتأييدها.وذلك لن يتأتى لها إلاّ من خلال أشخاص أعدوا لذلك . إذ أنّ المعرفة العلمية للوضع الاجتماعي والسياسي في أي من المجتمعات هي التي تتيح إمكانية العمل على تثبيت هذا الوضع وتبريره أو تغييره، ولكن هذه المعرفة ليست متاحة لكل الشرائح، لأنها تقتضي حدا معينا من معرفة الوقائع والتحولات الاجتماعية والتاريخية، فضلا عن بضاعة علمية صحيحة قادرة على إدراك انتظامها وقوانينها.وهذا لا يتوافر إلاّ لدى من أعدّ لهذا الغرض، أو من هو قادر عليه بحكم طبيعة عمله، أي المثقف أو مجموعة من المثقفين القادرين على هذا العمل. ومن ثم، عندما يقوم المثقف بدوره الذي أعد له بالأصل، غالبا ما يجسد وعي المجتمع وضميره الحي، الذي يحاسب وينظر، ويعبر عن المطامح الكبرى لعامة الشعب، أو الجماهير الواسعة ويؤثر فيها بواسطة الكلمة.

وفي هذا المطاف يرى "محمد حسنين هيكل " أن المثقف :"شخص تسع همومه هموم الآخرين، لحد تتعدى اهتماماته مصالحه الشخصية . وهكذا فإنّه يشعر شعور آخرين ويعبر عنهم ويبلور مطامحهم وآمالهم. وينبههم إلى حقوقهم التاريخية حتى وإن لم تكن واضحة أمامهم وبدرجة وضوحها نفسها أمامه، ففئات المثقفين هي التي تمهد للثورة "[1]. فالمثقف حتى يقوم بدوره على أكمل وجه، لابد من أن توفر له ظروف ومتطلبات خاصة، ومن أهمها حرية إبداء الرأي، وحرية الكتابة والنشر ، والمشاركة في صنع القرار على كثير من

1- محمد حسنين هيكل، **السلام المستحيل والديمقراطية الغائبة: رسائل إلى صديق هناك** ، ط8، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2001، ص ص.284-285.

المستويات،ودون هذا المستوى لا يستطيع هذا المثقف أن يحقق ما يصبو إليه من مكاسب ومتطلبات، يعدها حقا له، وبغير هذا لن يقدر على تحقيق ذاته في النهاية. ولذلك نجد نخبة المثقفين شديدي الحذر والحساسية تجاه مسألة حرية الكلمة، وحقل حق المشاركة وحرية التعبير.

ولذلك فالمثقفون الذين لا يتمكنون من الحصول على العمل الذي يتناسب مع مؤهلاتهم ومكانتهم أو يضطرون إلى القيام بأعمال لم يعدّوا لها بالأصل، يشكلون في الغالب شريحة ناقمة. يمكن لأية جهة أن تستغلها في سبيل تدمير النظام القائم عن طريق الثورة أو حتى عن طريق العنف الفردي الذي يوصف أحيانا بالإرهاب .وإذا لم تتمكن الدولة أو ال نخب الحاكمة من استيعاب المثقفين وتجنيدهم بما يخدمها ، ومن تحقيق هيمنة ثقافية ، وما يترتب عليها من إقناع شرائح واسعة ومختلفة من المجتمع بمشروعية الوضع القائم ، تميل عملية التغير الاجتماعي باتجاه العنف.

إذن ومن خلال ما تقدم ، فالدافع الكامن وراء نزوح سيرورة عملية التغير الاجتماعي باتجاه أساليب العنف والقوة كشكل أساسي للفعل الاجتماعي ، راجع إلى عدة أسباب أهمها غياب الديمقراطية الفعلية على الصعيد السياسي والاجتماعي في الدولة ، ونعني بالديمقراطية الفعلية، ليس فقط قدرة الشعب على إبداء ما يريد قوله ، بل القدرة على القول ، وإتاحة القول موضع التنفيذ الفعلي، وما يرتبط بهذا الأمر من حقوق شخصية ومدنية وحرية فكرية.

إضافة إلى حالة التخلف وما يترتب عليها من مشاكل وآفات اجتماعية، منها تدني المستوى المعيشي وغلاء الأسعار، وسوء استخدام الموارد وضعف الإمكانيات وما ينجم عن ذلك من فساد مالي وإداري ، وارتفاع معدلات البطالة ، وغياب العدالة الاجتماعية .زد على ذلك طبيعة الدور الذي تقوم به النخبة المثقفة في الحياة الاجتماعية والسياسية في هذه المجتمعات من العالم العربي ومدى حضورهم واتساع الحيز المعطى لهم للمشاركة في صنع القرار السياسي وعلاقتهم بالسلطة.

تلكم هي إذن أهم الأسباب الأساسية في مسألة العنف الاجتماعي في إطار التغير الاجتماعي، وهي ليست الوحيدة أو أنها الأكثر فعالية ، بشكل مطلق ، وفي جميع الأحوال، بل تعني فقط، أنّها الأكثر عمقا وديمومة بشكل عام ، وتمثل أرضية أو أساسا لأسباب أخرى قد تكون شديدة الفعالية في ظروف معينة ، في المجتمعات العربية ، ولكنها لا تتمتع بالعمق والثبات نفسه الذي تتمتع به الأسباب الأساسية هذه.

سابع عشر: التغيّر الاجتماعي في الجزائر

1 -التخطيط السياسي للتغيّر في مرحلة الاستقلال:

بعد الاستقلال، تمّ مباشرة التفكير في كيفية إعادة بناء المجتمع والرفع من مستوى معيشته، وعيا بأنّه يعيش اضطرابا وحرمانا وتخلفا. فالجزائر على المستوى الدولي تعدّ من الدول النامية، فاتجهت سياسة البلاد نحو بلوغ العصرنة، لأنّ الواقع الدولي فرضها وبتأثير شديد، لأنها تمثل مركز القوة، واعتبارا لفكرة ابن خلدون: "اقتداء المغلوب بالغالب"، أصبحت الثقافة العصرية مطلبا أسمى.

وحسب السياسة المنتهجة "كان الدخول في المرحلة التقنية يتم دون التخلي على التراث العربي، لكن لا تبقي الدولة من الثقافة التقليدية (ذلك التراث) سوى مالا يتناقض مع التطور الصناعي وتوسيع الجهاز الإداري"[1].

كان الدخول في مرحلة العصرنة قرارا سياسيا صارما إراديا. وما يثبت ذلك هو الرغبة في عدم الإبقاء من الثقافة التقليدية سوى ما لا يتناقض مع التطور، لأنّ التناقض بين النموذجين واضحا ، والوعي السياسي بذلك كان موجودا، مادام قرّر الإبقاء فقط على ما لا يتناقض مع التطور.

1- Bruno Etienne, **L'Algérie culture et révolution**, Seuil, Paris, 1977, pp.20-21.

تجسّد القرار السياسي في الميثاق الوطني لسنة 1976، ويقصد بالتراث العربي أولا : الإسلام "إن الإسلام دين الدولة، وهو أحد المقومات الأساسية لشخصيتنا التاريخية ". ثانيا: اللغة العربية: "إنّ اللغة العربية عنصر أسا سي للهوية الثقافية للشعب الجزائري ، ولا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة الوطنية التي تعبر عنها"[1].

فدون الدين واللغة للتعبير عن مقومات الشخصية الجزائرية لم يذكر أي عنصر آخر.فيتبين لنا بأنّ هذان العنصران هما ال لذان اعتبرتهما سياسة التغيير لا يتناقضان ومسعى التطور المتزايد في المعيشة ، صعوبات الحياة في المدينة اشتدت يسبب هيجان الاحتياجات مما دفع بالكثير إلى القيام بنشاطات تجارية"[2].

وأضاف الكنز أزمات أخرى:

"أصبحت الصناعة التي كانت محرك التطوّر منذ بضع سنيين ، موضوع نقد جماعي من ناحية: أخطاء اختيار الأماكن، دعم الاستهلاك من طرف الدولة تخلي عنه، كل الإصلاحات التي التجئ إليها بعد الاستقلال، كانت إنتاجيتها ضعيفة، فالجزائر تخضع أكثر فأكثر للخارج من أجل الاستهلاك الغذائي. لذلك تمّ انتقال الدولة إلى تنظيم اقتصادي تحدّده قوى السوق. مشكل السكن الذي أخذ على عا تق سياسة سابقة ، أصبح قضية أموال، لكن التحول الذي أصبح يتجه نحو الندرة ، جعل من غير الممكن لموظف بسيط الحصول على هذا الممتلك"[3].

في نفس الإطار يمكن إضافة ما ذكره عدي:

السكن الحضري الذي لم ي هيئ لاستقبال مجموعة الأسر النووية المتعددة، الشكل الفردي للدّخل، وتأثير النماذج الأجنبية التي يقدّمها التلفزيون تعتبر من بين الكثير من

1- جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني**، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1976.

2- MagherbiAbdelghani, Op.cit, p 143.

3- El Kenz Ali, Op.cit, pp.13-25.

العوامل التي تغذي الأزمة التي تمرّ بها الأسرة الجزائرية، هذه الأخيرة تقدّم صورة المجموعة الاجتماعية ذات الصراعات الكبيرة والتي يعتبر ضيق المسكن، السّبب الرئيسي فيها[1].

وأظهرت دراسة ميدانية "لعلي بوعناقة" حول المشكلات الاجتماعية للشباب ما يلي:

"...تركز مشرع التنمية في المدن مع إهمال الريف، أدّى إلى بروز الكثير من المشاكل بها، حيث أشارت إحصاءات الدراسة إلى أنّ درجة الازدحام قد بلغت ما بين 8 إلى 10 أفراد، نسبة 44.5% يعيشون في غرفة واحدة، وهذا يرجع إلى العجز ونقص المسكن، الأمر الذي يؤكد مدى معاناة الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض[2].

تبين بأنّ خصائص الثقافة التقليدية دخلت ضمن العلاقات الاجتماعية ووظائف الأفراد، فيرى بوتفنوشات أ نه ضمن العلاقات الاجتماعية تظهر بقايا الثقافة التقليدية، كأشكال التعاون الاجتماعي في إعداد حفلات الزواج، وفي علاقات القرابة وكذلك في احترام الأب"[3].فالأمر متعلق باستمرار وجود النسق القيمي التقليدي بقوة مع خضوعه لتغييرات نسبية، فهو مواز للنسق القيمي العصري، مادامت هذه القيم تخصّ أهم مؤسسات المجتمع، الأسرة وبعلاقات عناصرها.

فهناك سلسلتين من التصوّرات تنظّم علاقات الأفراد مع مجتمعهم وتاريخهم، وتحدّد نوع من الفلسفات الشعبية أين تختلط العناصر القديمة التقليدية بالثقافة الجديدة ، فالرؤية التقليدية للدولة على أنّها با ملك (قطاع عام) ورؤية السياسي على أنه غريب عن المجتمع المدني ، أعيد تكوينها ضمن هياكل جديدة بتشكيلها في أسلوب جديد يمثل الحقوق المكتسبة، فدرجات في القيم ظهرت، وأدّت إلى ظهور رموز جديدة نصف تقليدية ونصف عصرية[4].

1- AddiLahouari, Op.cit, p 39.

2- بوعناقة علي، **الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية** ، في: "سلسلة أطروحات الدكتوراه"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 222.

3- Boutefnouchet Mostefa, **Système social et Changement social en Algérie**, Op.cit, p 21.

4- El Kenz Ali, Op.cit, pp.13-25.

أزمات التغير:

مثلها مثل الدول النامية أ دّى التغيّر الاجتماعي بالجزائر إلى أزمات اقتصادية ، اجتماعية وسياسية صعبة كانت موضوع عدة دراسات سوسيولوجية.

لخص"مغربي" بعضها:

"المدينة الكبيرة التي صمّمت حسب النظرة الكونية للمستعمر، استولي عليها من طرف أعداد كبيرة من الجزائريين عند الاستقلال، لظنهم أنّهم سيجدون السعادة التي حرموا منها لمدة أكثر من 130 سنة، ويستمر النزوح منذ أكثر من 20 سنة (...) يشكو العامل من كل شيء، أزمة السكن الحادّة (...) عدم التمكن من التنقل في المدينة نتيجة اختناقها بالسكان، عدم اتفاق متواصل مع الجيران، عنف ضد الشباب (...) عدم اتفاق مع الزملاء والمسؤولين، مشاكل في المستشفيات بسبب المحسوبية، الغلاء.....

2 -نتائج التغيير: من نتائج التغيير ما يلي:

-مظاهر التمسك بالنظام التقليدي:

إنّ التغيير الثقافي يعني في أبسط مظاهره، تعديل الأفكار والاتجاهات وأساليب الحياة، لكن صعوبته تظهر في المجتمع، عندما يصرّ الأفراد على التمسك بالأفكار و العادات التقليدية. فمع انتقال الكثير من الأفراد من الأرياف خلال الاحتلال وبعد الاستقلال إلى المدن، التي عرفت تهيئة حضرية معاصرة واندماجهم بها انتقل معهم نسقهم القيمي التقليدي، فكرة النزوح نفسها، تتضمن فيما تقليدية كالالتحاق بالجماعة الأسرية وإيجاد التضامن:"ينزح الفرد إلى المدن للالتحاق بذويه من أجل إيجاد التضامن معهم ولتحسين ظروف معيشته"[1].

ولاحظ بوتفنوشات مظاهر مختلفة للتمسك بالنظام التقليدي في خضم التغيير ، فيرى "أنّ ما يسمى بالتقاليد تعتبر اليوم واقعا ح يًّ، فربع السكان يعيشون وفق القطاع التقليدي والربع الذي انتقل إلى القطاع العصري الحضري، لازال متأثرا بوضوح في سلوكه ومواقفه

1- MegherbiAbdelghani, **Culture et personnalité algérienne de Massinissa à nos jours**, ENAL – O.P.U, Alger, 1996, p 142.

بالنسق القيمي التقليدي[1]. وفي هذا الإطار يقول "الهواري عدي" "لو استعجلت على أن أقدم تحليلي السوسيولوجي للجزائر المعاصرة، لفعلت ذلك في أربع كلمات: دوام وتغيير الثقافة الأبوية"[2]. ويظهر ذلك حسب رأيه، في سلوك الأفراد ، في الأدوار التي استثمروها، وفي الوضعيات التي تحصلوا عليها وخاصة في البناء الأسري ووظائف الأسرة.

3 -مظاهر التغير الاجتماعي:

خضعت المظاهر الثقافية في الجزائر إلى وضعية التحولات التي عرفتها البلاد وإلى نتائجها.

دخلت الجزائر في سيرورة تحديث شديدة السرعة في الفترة الأولى من مراحل التنمية، إذ انصب التفكير حول مشاكل التنمية وتجهيز المحيط بالمراكز الحضرية ، طرق، كهرباء، مدارس ووسائل اتصال، وتحديث عن طريق الاقتصاد، إدخال الميكانيك إلى المجالات الريفية والزراعة ومهن جديدة، واستثمارات خاصة، وتحديث عن طريق مدارس متعددة التقنيات[3].

عرف المجتمع الجزائري إذن تحول جذري: تحضر من بين التحضّرات الجذرية التي عرفتها الإنسانية، حركة اجتماعية مهنية فائقة، انفجار لكلّ القيم من حيث نموذج الحياة، وشكل مقلق ومتقدم من التجريد من الحياة الثقافية، إنّه من الطبيعي أن تحولات جذرية مثل تلك التي عرفها المجتمع، تعطي عدم استقرار للقيم و المعايير، إنّه مجتمع جديد في المرحلة الكاملة للتثاقف، ومنه فإنه من الطبيعي أن تنمو طموحات جديدة[4].

1- Boutefnouchet Mostefa, **Système social et changement social en Algérie**, OPU, Alger, sans date, pp.190-191.
2- AddiLahouari, **Les Mutations de la société algérienne**, famille et lien social dans l'Algérie Contemporaine, La Découverte, Paris, 1999, p 17.
3- Dahmani M., « **Modernité et aménagent du territoire** », in **Algérie et Modernité**, El Kenz Ali, **L'Algérie et la Modernité**, Série des livres du CODESRIA, Dakar, 1989, p 106.
4- Boukhobza M'hamed, **Octobre 88,Evolution ou rupture ?**Bouchène, Alger, 1991, p 117.

أدت التحولات الاقتصادية إلى تغيرات اجتماعية عميقة، وقد ساعد على ذلك، وسائل الإعلام والاتصال ذات الانتشار الواسع، فظهرت تغييرات في السلوك وفي النمط المعيشي، أدت إلى نمو الاحتياجات و الطموحات الجديدة لدى الأفراد الذين كانوا فيما مضى يرضون بما توفّره لهم الحياة التقليدية البسيطة. وهذا ما كان يرمي إليه التخطيط السياسي من إدخال الصناعة والتكنولوجيا، أي التأثير على السلوكات الثقافية وتغييرها، ويظهر بأن المجتمع دخل فعلا نظام النمط العصري للحياة.

وقد اعتمدت سياسة التطوّر ، على الجانب التقني وبرمجت ثلاث ثورات للتنفيذ في الميدان الزراعي، والصناعي والثقافي، وعلى مستوى هذا الأخير برمجت الأهداف التالية: "للثورة الثقافية ثلاثة أهداف تمكّن من تكوين إنسان جديد في مجتمع جديد(...) التأكيد على الهوية الوطنية وتقويتها، تحقيق التنمية بجميع أشكالها والرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي والكفاءة التقنية[1].

وتعتبر هذه الأخيرة الأساس في ملامح التطوّر بالاعتماد على التكنولوجيا إن اكتساب التكنولوجيا يشكل شرطا لا بد منه للخروج من التخلّف ويعتمد في ذلك على ميدان التعليم: "(...) في ميدان التكوين ستركز الثورة على التحكم في العلوم و التكنولوجيا (...) وستدخل الجزائر بفضل البحث العلمي والعناية المتزايدة بالتكوين التقني عهد الإبداع العصري[2].

فحتى في الميدان العلمي لم يرتكز الاهتمام على مختلف العلوم سوى على تلك التي لها طابع تقني والتي من شأنها التمكين من التحكم في التكنولوجيا، وركزت الثورة الثقافية أيضا على ميادين أخرى، كالتعليم ومحاربة الأمية وأشارت إلى وضعية المرأة"(...) إن وضعية المرأة التي طالما أضرت بها الأفكار الإقطاعية والتقاليد المضادة لروح الإسلام التحررية، قد تحسنت كثيرا منذ حرب التحرير (....) إن ترقيتها المشروعة تتطلب المزيد من

1- نفس المصدر، ص 84.

2- الميثاق الوطني، المرجع السابق، ص 82.

الجهود المستمرة والمبادرات الجريئة "[1]. فوضعية المرأة تعتبر بمثابة قياس لدرجة المحافظة على التقاليد أو الميل إلى العصرنة فضرورة تحررها التي ذكرت في الميثاق ما هي إلا تعبيرا على مطالبة العصرنة.

وأكدت الدراسة أيضا هجرة أسر المبحوثين من الريف إلى المدن، وأن ذلك يسمح بالقول أن التنمية المتّبعة لم تحقق التناسق بين القطاعات، ما نجم عنه الخلل بين الريف والمدينة (...) هذه الظاهرة أفرزت بدورها الأحياء المتخلفة أين المساكن تشكل بنايات بالية وأكواخا وبيوتا قصديرية رغم أن برامج إسكانية في سنوات 2000 سطّرت للقضاء على مثل هذه الأحياء إلاّ وأنّه لم يقض علها نهائيا، لأنها تنشئ باستمرار في أماكن أخرى نتيجة ندرة السكن[2].

أما"بوخبزة" فإنّ الأزمات التي ذكرها تتلخص فيما يأتي:

بالنسبة لذوي الدخل الضعيف الذين لا يستط يعون امتلاك المواد الضرورية لإرضاء حاجياتهم الأولية بشرف يعد طبيعيا أنهم يعتبرون الدولة أول مس ؤول عن وضعيتهم، لأنها هي التي تختار الرجال الذين من شأنهم تسيير الهياكل، والتوزيع، وتنظيم الشبكات التجارية، وهي التي تقرر المداخيل والأسعار ، إنّها إذن غير قادرة على التصدي للندرة وللأسعار المرتفعة وكل المشاكل التي يقابلها المواطن[3].

ويمكننا كذلك إضافة ما ذكره مظهر: "أصبحت الإجراءات الفردية لإرضاء الحاجيات تفرض نفسها كطريقة مثلى في الحياة الاجتماعية، ومن ثم بدأت مظاهر انتهاز الفرص ومحاولات الرشوة، وعدم احترام القانون وعدم احترام الآخرين، تشكل الممارسات المميزة[4].

1- نفس المصدر، ص 94.

2- نفس المصدر، ص 31.

3- BoukhobzaM'hammed, Op.cit, Bouchene, Alger, 1991, pp.35-37.

4- Medhar Slimane, **La violence sociale en Algérie**, Thala, Alger, 1977, p 220.

وفي تحليله للبعد الاقتصادي للأزمة قال "العياشي عنصر":"تفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة (...) إن أحد العوامل التي ساعدت على تعميق الأزمة منذ بداية الثمانينات، هو توقيف الاستثمارات المنتجة، خصوصا في قطاع الصناعة.

إضافة إلى التأثيرات السلبية التي أحدثتها عملية إعادة الهيكلة التي زعزعت استقرار القاعدة الاقتصادية بأكملها.

أهم النتائج كانت: عجز شبه كامل في الجهاز الإنتاجي والارتفاع الملحوظ في معدلات البطالة، وكذلك تقهقر الدخل الوطني، وارتفاع معدل التضخم الذي بلغ حدا يثير القلق[1].

بعد تعداد هذا القدر من الأزمات ، يمكننا القول بأن المجتمع لم يبلغ التغيّر المتوقع والمتمثل في التطوّر الذي بلغته المجتمعات الغربية، والتنظيم العقلاني لمختلف مؤسساتها، وإنما آلت إنجازات التغيير الذي خطط له إلى جملة من الأزمات ، التي لم تنحصر فقط في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وإنّما أدى تفاقمها إلى أزمة سياسية.

حلل "منعم العمار" أسباب الأزمة الجزائرية : "(...) هي في الأساس أزمة تحوّل شاملة (...) سياسية واقتصادية واجتماعية، تجاه حال جديد، غاب فيه نظام ضبط شمولي بديل، فتح معه الباب واسعا أمام تداعيات خطيرة، نالت من كونه المسار الخاص الذي اتبعته الجزائر منذ الاستقلال، الأمر الذي كوّن منذ بداية الأزمة رأيا مفاده أنها ستطول وتفرز معها تداعيات ومضاعفات، تغذيها المطالب الشعبية الراغبة في التحوّل. شكّلت عوامل الاضطراب والهياجان الشعبي عوامل دفع باتجاه الأزمة (...) ليدخل الجميع في عملية استنزاف قوى متصاعدة خطيرة للغاية، باتت كلفة منذ الوهلة الأولى. فالنظام بدأ يفقد رويدا رويدا شرعيته وإلزامية فعله، وعجز عن ضبط إيقاع التطوّر الداخلي للأزمة وآثارها

1- عنصر العياشي ،**الأبعاد الأساسية للأزمة** ، في سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية**، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1996، ص 182.

الخارجية. كما عجزت القوى السياسية الصاعدة عن العثور على أسلوب آخر، سوى العنف للتعبير عن مطالبها[1].

فتأزّم الأمر وأصبحت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية غير متحكّم فيها وابتداء من سنة 2000 إلى يومنا ابتدأت الأزمة الأمنية تنفرج شيئا فشيئا، في حين المشاكل الاقتصادية الأخرى بما في ذلك أزمتي البطالة والسكن لم تعرف بعد الحلال منتظر.

وكمحاولة لتفسير عام لمصدر هذه الأزمات، يرى "مظهر" بأن الانتقال من المجتمع القديم إلى المجتمع الجديد لم يتخذ من ناحية الممارسات التي يخضع إلها جزء كبير من التطور، وإنما اتخذ من طرف التخطيط الذي يملي تجهيز المحيط بوسائل جديدة [2].إن ملاحظته كانت في مجملها قيّمة ، لكن المخططون ظنوا بأنّ إدخال الوسائل الجديدة إلى المجتمع هي التي من شأنها تغيير الممارسات.

إن التحوّلات الطارئة على مختلف ميادين الحياة الاجتماعية، بعد الاستقلال ، بيّنت توجه المجتمع في مجمله إلى شكل اجتماعي جديد . إن نشاط كل القطاعات باختلافها،التعليم، الاقتصاد، العمران والسياسة تشير بصفة شاملة ، إلى سيرورة تطور غير مجدية... ويظهر أن هناك تفسير أوحد لهذه الشمولية من الوضعيات...،العامل الثقافي[3].

في سعيها وراء تحقيق التنمية، فالتأثير بالثقافة العالمية يعتبر حتميا أكثر منه إراديا، لذلك فإن استيعاب سيماتها لم يحدث تركيبا مع الثقافة الأصلية لمجتمعاتنا، الشيء الذي أنتج تداخل ثقافتين لم تنصهرا لتجنب الأفراد، اضطراب تناقضهما.

1- العمار منعم ،**الجزائر والتعددية المكلفة** ، في الرياشي سليمان وآخرون ،**الأزمة الجزائرية** ، **الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي،ط1، بيروت، 1996، ص 79.

2- Medhar Slimane, **La violence sociale en Algérie**, Thala, Alger, 1997, p 113.

3- Boutefnouchet Mostefa, **La société algérienne en transition**, O.P.U, Alger, 2004, p 153.

خاتمة:

يعتبر التغير الا جتماعي من الـمفاهيم التي احتلت مكانة محورية في بناء النظرية السوسيولوجية المعاصرة بنماذجها المختلفة، حيث ترجع أهمية هذه النماذج إلى أبعاد تاريخية ومعاصرة، إذ يذكر تاريخ النظرية السوسيولوجية أنه منذ قيام فكر التنوير ظهرت الدعوة الجادة من أجل التطور والتقدم، في هذه المرحلة ظهرت تيارات فكرية عديدة ، بعضها حاول تشخيص التطور الاجتماعي من حيث عوامله أو قوته الدافعة، أو مساراته، أو طبيعته، أو غاياته التي ينشدها.

بينما نظر البعض الآخر إلى حركة المجتمع في التاريخ باعتبارها سعيا حثيثا إلى المثال الذي ينبغي أن يكون. بيد أنه أيا كانت طبيعة التيارات التي انبثقت عن التنوير، والتي انصب اهتمامًا بالتطور والتقدم، فإنه قد توافر لديها إيمان راسخ بأن حركة المجتمع والإنسان في التاريخ تستهدف توسيع نطاق كل ما هو إنساني، إذ تؤدي هذه الحركة إلى اتساع نطاق الحرية، والفكر العقلاني، والمعرفة العلمية، وسيطرة الإنسان على الطبيعة، وهو الأمر الذي افترض ضمنيا أنّ التغيّر والتغيير يكون عادة في مصلحة الإنسان.

ولقد تأكد نفس الاهتمام خلال المرحلة الكلاسيكية من تاريخ النظرية السوسيولوجية، وإذا كانت مرحلة التنوير من حاولت إبراز مضمون التقدم والتطور والتغيّر وتأكيد أهميته، فإنّ المرحلة الكلاسيكية حاولت أن تكون بحثاً علمياً موضوعياً في عوامل التغيّر الاجتماعي وطبيعته ونتائجه، بعضها كالنظرية الماركسية أكدت أن وسائل الإنتاج هي التي تشكل دائما قوة التغير الدافعة، وأنّ هذا التغيّر لا بد أن يكون تاريخيا بتولي نفي احتكار الأقلية لتأكيد سيطرة الأغلبية على رأس المال الاجتماعي اتساقا مع منطق المنهج الجدلي.

بينما يرى دور كايم أن التغيّر كان دائما بين نماذج بنائية ثابتة، أحدها يشخص حالة مجتمعات ما قبل الصناعة بينما يجسّد الآخر تفاعلات ما بعدها، والتغيّر بينها يشير دائما

إلى حالة نمطية متكررة تكمن قوتها الدافعة في ال تناقض بين زيادة السكان ومحدودية الموارد.

ولا يختلف ما كس فيبر كثيرا عن دوركايم، الذي رأى أن هناك مجتمعات استطاعت التغيّر والانطلاق من الإطار التقليدي إلى الإطار الر أسمالي الحديث ، وأن القوة الدافعة للتغيّر كانت تكمن دائما في ظهور البيروقراطية وفاعلية قيم الديانة البروتستانتية.

استحقت هذه المرحلة الكلاسيكية وصفها بأنها مرحلة النظريات العاملية، أي التي تنظر إلى الحقيقة من زاوية واحدة بعضها يغفل الزوايا الأخرى تماماً، بينما يعطيها البعض الآخر قدراً من الاعتبار . غير أن هذه المرحلة أفاءت النظرية السوسيولوجية من مراحلها التالية،لأن كلا منها جمع قدراً كبيراً من المعطيات التي تؤكد فاعلية العامل الذي نراه متغيراً مستقلا.

ولقد اختلفت المرحلة الحديثة والمعاصرة في تاريخ النظرية السوسيولوجية، حيث تميزت هذه المرحلة باختلاف رؤيتها للتغيّر الاجتماعي من خلال تأكيدها على جماعية العوامل والتفاعل، فقد أكدت أنه من الممكن لأي من العوامل المشكلة لبناء المجتمع أن تؤدي دورها باعتبارها قوة دافعة للتغيّر الاجتماعي، كما أكدت أيضا أنه من الممكن أن تكون هناك عوامل مثبوة للتغيّر الاجتماعي، بينما هناك عوامل أخرى قادرة على تأكيد استمرار تفاعلاته.

وطرحت هذه المرحلة أيضا أفكاراً أكثر دقة فيما يتعلق باتجاهات التغيّر الاجتماعي: هل هو تغيّر من الداخل بفعل التوتر الذي قد ينشأ بين العناصر المكوّنة للبناء، أم أنه تغير جاء من الخارج فنشر القلق والتوتر في بناء اجتماعي كان سالفا، أم أن التغيّر هو عبارة عن تفاعل جدلي بين مثير خارجي واستجابة داخلية ، بالإضافة إلى ذلك فقد قدمت نظريات هذه المرحلة أفكارا بشأن نطاق التغيّر: هل التغيّر يكون عادة كلي، إذا طرأ على البناء الاجتماعي فلا بدأ ن يتغيّر بكامله استجابة له ،أم أنّه من الممكن أن يكون التغيّر جزئيا باستطاعتنا تحديد نطاقه؟

وناقشت نظريات هذه المرحلة أيضا مدى التغيّر ودرجته ،هل التغيّرات التي يشهدها عالمنا بعيدة المدى أم قصيرة المدى، أم أن الثانية مستوعبة بالضرورة في الأولى ؟من ناحية ثانية ناقشت هذه النظريات درجة التغيّر: هل التغيّر المتواتر عادة في المجتمعات هو تغيّر ثوري راديكالي أم تدريجي تلازمي تكيفي، أم أن هذه الرؤية المستقطبة تعسفية و أن هناك علاقة ما بين نموذجي التغيّر الاجتماعي؟

ومن هنا نستطيع أن نقول إن النظرية السوسيولوجية المعاصرة هي في الأساس نظرية في التغيّر الاجتماعي، وإننا إذا كنا ننتمي إلى العالم الثالث، فإن ذلك يفرض علينا من منطق إنساني ووطني أن نسعى كباحثين لفهم التغيّر الاجتماعي وإدراك متضمناته، وإنه إذا كان علمنا يستحق مكانته، فإن عليه أن يكون علما في التغيّر الاجتماعي.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم سليمان الخضور، مقال: **التغير الاجتماعي بين القوة والسياسة** ، دراسة في أسباب العنف الاجتماعي (روسيا – كوبا – اليابان) نموذجا، **مجلة جامعة دمشق** ، المجلد 22، العدد 1 + 2، 2006.
2. أبو حلاوة كريم، **الآثار الثقافية للعولمة "حظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة"** ، **مجلة عالم الفكر** ، العدد 3، المجلد 29، مارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001.
3. أحمد الخشاب، **التغيّر الاجتماعي**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 1981.
4. أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1978.
5. الأسد ناصر الدين، **الهوية والعولمة**، في ندوة العولمة والهوية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 1997.
6. أمحزون محمد، **عولمة أم استعمار** ، **المجلة الثقافية** ، العدد 59، وكالة التوزيع الأردنية، الجامعة الأردنية، عمان، 2003.
7. إيفرز تيلمان، **السلطة البورجوازية في العالم الثالث: نظرية الدولة في التشكيلات الاجتماعية المتأخرة اقتصاديا**، ترجمة ميشال كيلو، الطبعة 1، دمشق، 1986.
8. بغداد باي نعيمة، **مفهوم السياسة والأخلاقيات عند المفكر مالك بن نبي** ، نحو رؤية مستقبلية كومنويلث إسلامي، **مجلة الحضارة الإسلامية** ، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، ط1، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016.
9. بوعناقة علي، **الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية** ، في: "سلسلة أطروحات الدكتوراه"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
10. الجابري محمد عابد، **قضايا في الفكر المعاصر** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997.
11. جاك وديز، **نظريات حديثة حول الثورة** ترجمة: محمد مستجير مصطفى، ط2، دار الفارابي، بيروت،1986.

12. جبهة التحرير الوطن ي، **الميثاق الوطني** ، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1976.
13. حسرومي لويزة، دريد فطيمة، **التغيّر الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية**، دراسة ميدانية بمدينة باتنة، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية** ، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، عدد 27، سبتمبر 2018.
14. حسن سعفان، **اتجاهات التنمية في العالم العربي**، مكتبة التقدم، الجزائر، 1973.
15. حفناوي بعلي، **مدخل إلى نظرية النقد الثقافي المقارن** ، منشورات الاختلاف، ط1، 2007.
16. الحمد زايد، اعتماد علام، **التغيّر الاجتماعي**، مكتبة الأنجلو مصرية، ط 2، القاهرة، مصر، 2000.
17. خالد السعد نورة،**التغيّر الاجتماعي في فكر مالك بن نبي**، دار السعودية للنشر والتوزيع،ط1، السعودية، 1997.
18. دريد فطيمة، **الأسرة والتغيّر الاجتماعي** ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 40، جوان 2015.
19. الدكتور ماجد الزيود، **الشباب والقيم في عالم متغير** ، ط 2، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.
20. دلال ملحس إستيتية، **التغيّر الاجتماعي والثقافي** ، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
21. السيد رشاد غنيم ،**التكنولوجيا والتغيّر الاجتماعي** ، دار المعرفة الجامعية ، ط1،الإسكندرية،2008.
22. الشريف حسن، **تعقيب على محاضرة نبيل علي "ثورة المعلومات"، الجوانب الثقافية التكنولوجية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية(العرب والعولمة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1999.
23. الصالح مصلح ،**التغيّر الاجتماعي وظاهرة ال جريمة**، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن،2002.

24. صحراوي بن حليمة، **الحركات السياسية، الدينية في الجزائر بين القطيعة والاستمرارية**، مقاربة خلدونية في تمثلات السلطة والتغيير الاجتماعي، أساتذة جامعة تيارت نموذجًا، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران، الجزائر، 2011.

25. صفوان طرابلسي، **مقدمة في التغيّر الاجتماعي** ، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=468130&r=0.

26. عادل عبد الحسين شكارة، **نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية** ، مطبعة دار السلام، مصر، 1975.

27. عامل مهدي، **في الدولة الطائفية**، الطبعة 2، دار الفارابي، بيروت، 1986.

28. عبد الإله بلقزيز، محررًا: **الإصلاح السياسي والاقتصادي والتعليمي**، في: الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح – مدخل لتكوين طالب العلم في عصر العولمة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010.

29. عبد الباسط حسن، **التغيّر الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي** ، القاهرة الحديثة، مصر، 1974.

30. عبد الباسط عبد المعطي، عادل مختار الهواري، **علم الاجتماع والتنمية** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

31. عبد العزيز جابر محمد ،**عوامل التغيير الاجتماعي في المنظور الإسلامي** ، دار العالمية للنشر والتوزيع،ط1، الجيزة، مصر ،2011.

32. عبد الغنى عماد ،**سوسيولوجيا الثقافة ، المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2006.

33. عبد الغني مغربي، **التفكير الاجتماعي عند ابن خلدون** ، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

34. عبد القادر سلوى الشيّد، إبراهيم محمد عباس، **الأنثروبولوجيا والقيم**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2010.

35. عبد الله عبد الخالق، **العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفك**، مجلد 28، العدد 2، الكويت 1999.

36. عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع النشأة والتطور**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005.
37. عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع النشأة والتطور**، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2005.
38. عبد المالك زهير، **علم الاجتماع لطلاب الفلسفة**، منشورات مكتبة الوحدة العربية، بغداد، العراق، 1967.
39. عزت السيّد أحمد، **القيم بين التغيّر والتغيير، المفاهيم والخصائص والآليات، مجلة جامعة دمشق**، المجلد 27، العدد 291، سوريا، 2011.
40. عزي عبد الرحمن، **الإعلام وتفكك البنيات القيمية في المنطقة العربية**، دار المتوسطية للنشر، ط1،2009.
41. عزي عبد الرحمن، **الزمن الإعلامي والزمن الاجتماعي**، المستقبل العربي، العدد 321، 2003.
42. عصام محمد منصور، **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
43. عقيل حسين، وعزالدين أبو التمن، **التصنيف القيمي للعولمة**، منشورات دار ELGA، مالطا،2001.
44. علي شريعتي،**التشيع العلوي والتشريع الصفوي**، ترجمة حيدر م جيد، دار الأمير للثقافة والعلوم، ط1، بيروت، لبنان، 2002.
45. علياء شكري (تحت إشراف)، **الأسرة والطفولة**، دراسات اجتماعية و أنثروبولوجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.
46. العمار منعم ،**الجزائر والتعددية المكلفة**، في الرياشي سليمان وآخرون ،**الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي،ط1، بيروت، 1996.
47. عمر الجولاني فادية،**التغيّر الاجتماعي – مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغيّر–**، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2004.

48. عنصر العياشي ،**الأبعاد الأساسية للأزمة** ، في سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية، الخلفياتالسياسية والاجتماعية والثقافية**، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1996.
49. عويدات عبد الله ،**العولمة وآثارها** ، محاضرة لكلية الحرب والقيادة الملكية، آذار ، عمان، 1999.
50. غرامشي أنطونيو، **فكر غرامشي: مختارات تحسين الشيخ علي**، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1972.
51. فتحي التركي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2003.
52. فرانتز فانون، **معذبو الأرض** ، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي، ط 2، دار الطليعة، بيروت، 2010.
53. قنوص صبحي محمد، **علم دراسة المجتمع** ، ط2، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة، ليبيا، 1993.
54. ماكس فيبر، ترجمة محمد التركي، **الاقتصاد والمجتمع** ، مركز دراسات الوحدة العربية، إعداد المنظمة العربية للترجمة، المجلد الرابع، بيروت، لبنان، 2015.
55. مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع** ، الجزء الأول شبكة العلاقات الاجتماعية، تر. عبد الصابور شاهين، ندوة مالك بن نبي، طرابلس، لبنان، إصدار 1963.
56. مجازي مصطفى، **علم النفس والعولمة**،رؤى مستقبلية في التربيةوالتنمية،ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2001.
57. محمد أحمد الزعبي، **التغيّر الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط3، بيروت، لبنان، 1982.
58. محمد أحمد الزغبي، **التغيّر الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي**، ط.1، دار الطليعة،بيروت لبنان،1987.
59. محمد الدقس، **التغيّر الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي للنشر، ط2، عمان، الأردن، 1996.
60. محمد الدقس، **التغيّر الاجتماعي بين النظرية والتطبيق** ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1987.

61. محمد حسنين هيكل، **السلام المستحيل والديمقراطية الغائبة: رسائل إلى صديق هناك**، ط8، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2001.
62. محمد عاطف غيث، **التغيّر الاجتماعي والتخطيط**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1966.
63. محمد عاطف غيث، **معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي**، دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، المحمدية، الجزائر، 2009.
64. محمد عبد المجيد حنان، **التغيّر الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر**، مكتبة التوزيع في العالم، ط1، بيروت، لبنان، 2011.
65. محمد علي محمد وآخرون، **تاريخ الفكر الاجتماعي**، الرواد والاتجاهات المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2011.
66. محمود عودة، **التغيّر الاجتماعي وأساليب الاتصال**، القاهرة، 2004.
67. مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي**، المركز الثقافي الغربي، القاهرة، 2007.
68. معن خليل عمر، **التغيّر الاجتماعي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
69. معن خليل، طارق حجي، **قيم التقدم**، دار المعارف، 2001.
70. ناصر ثابت، **التنمية والتغيّر الاجتماعي**، مكتبة الإمارات العربية المتحدة، 1983.
71. نيقولا تيماشيف، **نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها**،ترجمة،محمد عودة وآخرون، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، ط8، القاهرة.
72. وطفة علي، ومحمد عبد الغفور، **الثقافة العربية الإسلامية إزاء تحديات العولمة وفرصها: آراء عيّنة من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الكويت**، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، العدد 41، أبريل، عمان، الأردن، 2003.
73. وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، شهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991.
74. يوسف عناد زامل، **سوسيولوجيا التغيّر**، قراءة مفاهيمية (في مادية التغير واتجاهاته الفكرية)، كلية الآداب، جامعة واسط، القاهرة.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. AddiL ahouari, **Les Mutations de la société algérienne**, famille et lien social dans l'Algérie Contemporaine, La Découverte, Paris, 1999.
2. Alexis Trémoylinas, **Sociologie des changements sociaux**, La Découverte, Paris, 2006.
3. Balandier Georges, **Déséquilibres socio-culturels et modernisation des pays sous-développés**, Cahiers internationaux de sondage.
4. Balandier Georges, **Sociologie actuelle de l'Afrique noire**, PUF, Paris, 1963.
5. Bell Daniel cité par Mendras H. et Forsé M, **Le changement social**, Paris.
6. Bert F. Hozelits et Wilbert E. Moor (Dir), **Industrialisation et société**, UNESCO, Mouton, 1963.
7. Boukhobza M'hamed, **Octobre 88,Evolution ou rupture ?**Bouchène, Alger, 1991.
8. Boutefnouchet Mostefa, **La société algérienne en transition**, O.P.U, Alger, 2004.
9. Boutefnouchet Mostefa, **Système social et changement social en Algérie**, OPU, Alger, sans date.
10. Bronislaw Malinowski, **Une théorie scientifique de la culture et autres essais**, Maspero, Paris, 1968.
11. Bruno Etienne, **L'Algérie culture et révolution**, Seuil, Paris, 1977.
12. Clark Kerr, John T. Dunlop, Frederic H. Harbison et Charles A. Myers, **Industrialisme et industrie :le problème du travail et de la gestion dans la croissance économique**, Harvard Univerity Press, 1960.
13. Dahmani M., « **Modernité et aménagent du territoire** », in **Algérie et Modernité**, El Kenz Ali, **L'Algérie et la Modernité**, Série des livres du CODESRIA, Dakar, 1989.
14. David Reisman, **La foule solitaire : anatomie de la société moderne**, Arthaud, Paris, 1964.
15. Emile Durkheim, **De la division du travail social**, PUF, Paris, 1893.
16. Foster George M, **Traditional societies and technological change**, Harperx Row, 2nd ed., N.Y, USA, 1973.
17. H. Mendras et M. Forsé, **Le changement social et paradigmes**, Editions Armand Colin, Paris, 1983.

18. Haentjens, Lewis Mumford, **Un auteur majeur pour penser**, le « XXL », Revue Futurable, n°430, 2019, in : https://www.caim.info.
19. Marie Geneviève Mounier, **La formation des travailleurs sociaux à la croisée des interventions sociales d'insertion des politiques sociales**, Paris, 1967.
20. Marshall Mc Luhan, **War and peace in the global**, Mc graw Hill book co. N.y1969.
21. Marx Weber, **L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme**, trad. Jack Chavey, Gallimard, Paris, 1972.
22. Medhar Slimane, **La violence sociale en Algérie**, Thala, Alger, 1977.
23. MegherbiAbdelghani, **Culture et personnalité algérienne de Massinissa à nos jours**, ENAL – O.P.U, Alger, 1996.
24. Michel Lallement, **Histoire des idées sociologiques : De Parsons aux contemporains**, Nathan, Paris, 2000.
25. Mumford Lewis, **Technique et civilisation**, Trad. Denise Moutonnier, Du Seuil, Paris, 1950.
26. Ogburn William, **The technology and social change**, Appleton Crofis, Co, N, Y, USA, 1957.
27. Rocher Guy, **Introduction à la sociologie générale**, le changement social, H.M.H. Montréal, 1968.
28. Samuel P. Hungtington, **L'ordre politique dans les sociétés en mutation**, révisé par F. Fukuyama septembre/octobre 1997, Site web : ForeignAffairs.
29. Touraine Alain, cité par M. Dahmani, **« Modernité et aménagement du territoire »**, in El Kenz Ali,(dir.), **L'Algérie et modernité**.
30. Tourraine Alain, **Le retour de l'acteur**, Fayard, Paris, 1984.
31. Tourraine Alain, **Penser autrement**, Fayard, Paris, 2007.
32. Tourraine Alain, **Un nouveau paradigme, pour comprendre le monde d'aujourd'hui**, Fayard, Paris, 2005.
33. W. W. Rostow, **The stage of Economic growth**, Cambridge university press, 1960.